اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2006/3
18 December 2006
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006

الأمم المتحدة
نيويورك، 2007

E/ESCWA/GRID/2006/3
ISSN. 1726-5967
ISBN. 92-1-628057-3 978-92-1-628057-4
07-0239

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.07.II.L.1

تصدير

يتناول العدد الخامس من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، تقويماً للتقدم المحرز في مجال اندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي من ناحية، ومدى التكامل الاقتصادي الإقليمي المحرز من ناحية أخرى. وقد ساهم في إعداد هذا التقرير كل من إدارة العولمة والتكامل الإقليمي، وإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقسم خدمة المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ونأمل أن يعزز هذا الاستعراض فهم القراء للفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تنشأ منها وضرورة تسريع التكامل الإقليمي العربي والسبل المقدمة لتحقيق ذلك. ونود أن نقدم الشكر إلى السيد معتصم سليمان الذي ساهم في إعداد الجزء الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسيدة سلوى حمامي التي ساهمت في إعداد مؤشر التكامل الإقليمي.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
مختصرات ..... ح
ملخص تنفيذي ..... ط
مقدمة 1

الفصل

أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي 2

ألف- المؤشرات الرئيسية 2
باء- الاستثمار الأجنبي المباشر 3

ثانياً- التطورات الرئيسية في المفاوضات التجارية الدولية والتنمية الاقتصادية 14

التطورات في المفاوضات التجارية: من كانكون إلى هونغ كونغ 14

ثالثاً- التكامل الإقليمي 22

ألف- التجارة العربية البينية 22
باء- الاستثمار العربي البيني 31
جيم- السياحة العربية البينية 34
دال- انتقال العمالة العربية البينية 35

رابعاً- مؤشر التكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 37

ألف- مؤشر التكامل الإقليمي في العالم العربي 37
باء- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 40

خامساً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي 52

ألف- التطورات في قطاع النقل البحري 52
باء- التطورات في مجال النقل الدولي في المنطقة 53
جيم- قطاع الطاقة 63
دال- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 71

سادساً- الخلاصة والتوصيات 80

ألف- الخلاصة 80
باء- التوصيات 81

المرفق 82

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي، 2004 و2005، مؤشرات مختارة 2
2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2003-2005 4
3- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود وعدد الصفقات، 2003-2005 5
4- نسبة إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، وفرنسا، وهونغ كونغ الصين، 2003-2005 6
5- رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة، 2003-2005 8
6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2002-2005 9
7- متغيرات مختارة عن مناخ الأعمال في الدول العربية ومناطق مختارة لعام 2005 12
8- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، 2001-2005 22
9- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي، 1998-2005 23
10- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و2005 24
11- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الدول العربية، 1998-2005 26
12- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، 1998-2005 27
13- الشركاء الرئيسيون في التجارة العربية البينية للسنوات 2003 و2004 و2005 28
14- ترتيب بلدان الإسكوا وبعض البلدان العربية الأخرى بحسب القيمة المطلقة والقيمة النسبية للتجارة البينية في عامي 2004 و2005 30
15- نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها لعام 2005 33
16- السياحة العربية البينية في الفترة 2001-2004 34
17- تحويلات العاملين البينية في الفترة 2000-2005 36
18- المتغيرات المستخدمة في مؤشر التكامل الإقليمي 38
19- ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر التكامل الإقليمي للأعوام 2003، و2004 و2005 39
20- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية في دول منطقة الإسكوا للحمولة الإجمالية 1000 طن وما فوق، للسنوات 2000-2005 53
21- خطوط السكك الحديدية العربية 58
22- أهم شركات الطيران العربية في عام 2005 62
23- مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2005 71
24- قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان الإسكوا والهند وآيرلندا وتركيا لعام 2004 74

25- صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى وإجمالي صادرات الخدمات التجارية في بعض بلدان الإسكوا والهند وآيرلندا وتركيا لعام 2004 74
26- الصادرات ذات التقنية العالية في بعض بلدان الإسكوا مقارنة بدول أخرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا والعالم لعام 2004..... 74

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأطر

1- مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا 7
2- ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر التنافسية العالمي..... 13
3- اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا أبو ظبي، 19-20 أيلول/سبتمبر 2006 13
4- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين 21
5- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة..... 21
6- الطفرة العمرانية في دول مجلس التعاون الخليجي..... 35
7- دخول مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي حيز التنفيذ 53
8- تنظيم ورشة عمل حول الممارسات الحسنة في السلامة على الطرق..... 56
9- الآثار البيئية للحرب على لبنان 57
10- اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي..... 59
11- فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق 60
12- تأسيس الجمعية العربية لمرافق المياه 63
13- الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية: بناء القدرات البشرية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال تقوية المؤسسات المسؤولة عن ذلك..... 70
14- أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية في عام 2005 73
15- الخطوات التحضيرية لتنفيذ ومتابعة مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات 75
16- أهم إسهامات الإسكوا في مضمار أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت 77

قائمة الأشكال

1- أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعامي 2000 و2005 6
2- الترتيب العالمي لمؤشر الأداء في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2003-2005 10
3- الترتيب العالمي لمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2003-2004 10
4- نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية مع وبدون النفط، 1998-2005..... 23
5- نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و2005..... 24

6- توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام 2005 25
7- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي في عام 2005..... 30
8- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية لدول منطقة الإسكوا للسنوات 2000-2005 52

مختصرات

AGFUND	Arab Gulf Programme for United Nations Development Organizations
AMCEN	African Ministerial Conference on Environment
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation
ASEAN	Association of South-East Asian Nations
CAMRE	Council of Arab Ministers Responsible for the Environment
DESA	Department of Economic and Social Affairs
EU	European Union
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area
GATT	General Agreement on Trade and Tariffs
GATS	General Agreement on Trade in Services
GCC	Gulf Cooperation Council
GOIEC	General Organization for Import and Export Control
IAF	International Accreditation Forum
IMF	International Monetary Fund
JCEDAR	Joint Committee on Environment and Development in the Arab Region
LAS	League of Arab States
MCTC	Model Customs and Tax Center
MEDRING	Mediterranean Electric Ring
MERCOSUR	Common Market of the Southern Cone
NAFTA	North American Free Trade Area
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
PERSGA	Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden
QUALEB	Lebanese Quality Program
ROPME	Regional Organization for the Protection of the Marine Environment
UCTE	Union for the Coordination of Transmission of Electricity
UCPTE	Union for Power Production and Transport Coordination
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
UNDA	United Nations Development Account
UNDP	United Nations Development Programme
UNEPIROWA	United Nations Environment Programme/Regional Office for West Asia
USAID	United States Agency for International Development
WB	World Bank
WTO	World Trade Organization

ملخص تنفيذي

يواصل العدد الخامس من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، تحليل الارتباط بين اقتصاديات الدول العربية والاقتصاد العالمي من جهة، ومدى الارتباط فيما بينها من جهة أخرى. أي أنه يقوم بتحليل مدى مشاركة اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي في قطاعات مختارة تشمل السياحة، والتجارة، والاستثمار، والنفط، والغاز. ويتم تحليل مدى التقدم الذي أحرزته الدول العربية في عام 2005، ضمن جهودها للتكامل مع الاقتصاد العالمي من جهة، وكذلك مدى نجاحها في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي من جهة أخرى. ويتوجه هذا الاستعراض في الأساس إلى صناع القرار في الدول العربية بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين والمهتمين في مجالي العولمة والتكامل الإقليمي العربي.

لقد حققت الدول العربية خلال عام 2005 تقدماً أسرع مقارنة بالسنوات الماضية في ما يتعلق ببعض المؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي قرّبها خطوة أخرى نحو الالتحاق بالعولمة. وأهم ما تحقق خلال عام 2005، كان في مؤشري حصة العالم العربي من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومن السياحة العالمية. فقد ارتفع مؤشر حصة العالم العربي من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.1 في المائة في عام 2005 مقابل 3.1 في المائة في عام 2004 ومقابل 1.5 فقط في عام 2003. وقد تحقق ذلك بفضل النمو السريع للتدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي فاق نسبة 74 في المائة بين عامي 2004 و2005. أما في مجال السياحة العالمية فقد وصل نصيب الدول العربية من إجمالي الدخل السياحي العالمي إلى 5.2 في المائة في عام 2005 مقابل 4.2 في المائة في عام 2004 ومقابل 2.7 في المائة فقط عام 2003. وقد تحققت هذه الزيادة بفضل ارتفاع عدد السياح القادمين إلى الدول العربية إلى 54 مليون سائح في عام 2005 مقابل 39 مليون سائح في عام 2004.

ويتوقع أن يؤدي استمرار النمو السريع لهذين المؤشرين إلى إحداث تأثير إيجابي كبير في مشاركة الدول العربية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة طبعاً إلى حصة الدول العربية الكبرى من إنتاج النفط والغاز. وهناك عوامل عديدة تدعو إلى التفاؤل، بشرط استمرار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تذليل العقبات التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة عدد السائحين القادمين إلى الدول العربية. إن دولاً عربية عدة تملك موارد طبيعية من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أن بعضها يعتبر سوقاً كبيراً نسبياً، الأمر الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية. كذلك فإن توافر الأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة نسبياً يمكّن الدول العربية من زيادة حصتها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما تتمتع دول عربية عدة بإمكانات كبيرة سواء تاريخية أو مناخية أو ترفيهية أو علاجية، الأمر الذي يساعد على زيادة حصتها من السياحة العالمية.

أما مساهمة الدول العربية في التجارة الدولية، وبالرغم من أنها شهدت تحسناً خلال عام 2005 نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، فقد ظلت أقل بكثير من حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة العالمية. وهذا يعود إلى استمرار ارتباط نمو الاقتصاد العربي في مجمله بتطورات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يزيد من تأثر الاقتصاد العربي باهتزازات الأسواق النفطية العالمية. وما لم تنجح هذه الدول بتنويع مصادر تمويل التنمية، فإن الاقتصاد سوف يستمر في اعتماده الكبير على إنتاج وتصدير النفط، وخاصة في الدول الرئيسية المصدرة للنفط، وبالتالي يجعل معدل النمو الاقتصادي عرضة للتأثرات السلبية لأسواق النفط العالمية.

لقد أدى تعيين المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر 2005، إلى نوع من التفاؤل لدى الكثيرين بأن يحقق ذلك بعض الانفراج في المفاوضات. وكذلك في ما يتعلق بالمباحثات الجدية حول تخفيض الدعم الزراعي التي جرت بين الدول المؤثرة وخاصة خلال المؤتمر الوزاري المصغر في زيوريخ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2006 واجتماع مجموعة العشرين وسلسلة الاجتماعات في جنيف التي تبادلت فيها تلك الدول، وبشكل نادر خلال المفاوضات الزراعية، العروض والعروض المقابلة لتخفيض الدعم والتعريفات الزراعية ودخلت في مرحلة المفاوضات على الأرقام. إلا أن الخلافات ما لبثت أن ظهرت بين الدول الأعضاء المؤثرة، وعكست الاتجاه الجدي للمفاوضات وخصوصاً في موضوع النفاذ إلى الأسواق، أي المفاوضات المتعلقة بحجم التخفيضات التعريفية وخاصة بعد تقديم العرض الأوروبي لتخفيض الدعم الزراعي، الذي ربط التخفيض المقترح بجملة تنازلات في مجال النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية والخدمات، الأمر الذي أثار حفيظة الدول النامية. وبذلك دخلت الدول الأعضاء في مرحلة تخفيض التوقعات حيال النتائج التي كان سيتمخض عنها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (13-18 كانون الأول/ديسمبر 2005)، على الرغم من الإنجاز المحدود

الذي تم تحقيقه قبيل انعقاد المؤتمر في مجال الحصول على الدواء بالاتفاق على تعديل اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بما يسمح للدول التي ليست لديها قدرات تصنيعية كافية للأدوية، باستيراد أصناف عامة لأدوية لا تزال تتمتع ببراءات اختراع سارية المفعول.

تلك كانت الأجواء التي عقد خلالها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، ما يفسر النتائج المتواضعة التي خرج بها المجتمعون. فباستثناء الاتفاق على إنهاء دعم صادرات القطن في عام 2006، وإنهاء دعم الصادرات في عام 2013، لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى أي اختراقات حقيقية. وجاء الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر(*) بمثابة محاولة جديدة، على غرار الاتفاق على ما سمي بحزمة تموز/يوليو 2004 لإنقاذ جولة مفاوضات الدوحة من خلال وضع مواعيد جديدة للتوصل إلى اتفاقات حول المسائل الشائكة في المفاوضات، وخاصة مفاوضات النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الزراعي.

وقد سجل تقدم في المكونات الأربعة لمؤشر التكامل الإقليمي العربي وهي: التجارة العربية البينية، والاستثمار العربي البيني، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين العربية البينية. وسوف يتم تطوير هذا المؤشر في السنوات القادمة ليشمل متغيرات أخرى.

ففي عام 2005 سجل نمو سريع في التجارة العربية البينية التي وصلت إلى 11.24 في المائة من التجارة الخارجية للدول العربية. ويعود ذلك إلى تنفيذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تضمنه من إجراءات لتسهيل تدفق التجارة العربية البينية والإعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي. وقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية في عام 2005 حوالي 98 مليار دولار مقابل 75 مليار دولار في عام 2004. وحتى لو استثنينا الصادرات النفطية من التجارة العربية الخارجية، نلاحظ أيضاً ارتفاعاً مهماً في نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية بلغ حوالي 18 في المائة في عام 2005 مقابل 16.5 في المائة في عام 2004.

كذلك حقق الاستثمار العربي البيني نمواً خلال عام 2004، حيث بلغ 6 مليارات دولار، ما يمثل حوالي 27 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 2005 كنتيجة للجهود الحثيثة التي تقوم بها الدول العربية لترويج المشاريع الاستثمارية.

كما أن السياحة العربية البينية أصبحت من أهم مكونات السياحة في عدد كبير من الدول العربية، ومنها الأردن، والجمهورية العربية السورية، واليمن، ولبنان، الأمر الذي ساهم في تنفيذ مشاريع عدة لدعم نمو السياحة العربية البينية التي أصبحت بذلك من أهم مؤشرات التكامل الإقليمي العربي. فقد شهدت السياحة العربية البينية ارتفاعاً مهماً، إذ ارتفعت نسبتها من إجمالي السياحة في الدول العربية من 40.3 في المائة في العام 2003 إلى 43.3 في المائة في العام 2004. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في عامي 2005 و2006 خاصة مع التوسع الكبير الذي تشهده الدول العربية في هذا القطاع.

أما تحويلات العاملين البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد حافظت في عام 2005 على ما يقارب المعدل الذي سجلته في عام 2004، إذ لم ترتفع إلا بشكل طفيف من 5.01 في المائة إلى 5.58 في المائة.

وفي ما يتعلق بأداء الدول العربية في مجال التكامل الإقليمي الذي عكسه مؤشر التكامل الإقليمي هذا العام لأول مرة، احتل لبنان المرتبة الأولى في عام 2005 بعد أن كان في المرتبة الثانية في عام 2004. واحتل الأردن المرتبة الثانية في عام 2005 بعد أن كان ترتيبه الأول في عامي 2003 و2004. وجاءت الجمهورية اليمنية في المرتبة الثالثة في عام 2005 بعد أن كانت في المرتبة الخامسة في عام 2004.

وبلغ المعدل العام للتقدم المحرز في تطبيق الدول العربية لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حوالي 56 في المائة حتى عام 2005. إلا أن هذه النسبة تخفي ضمناً مستويات تنفيذ متفاوتة طبقاً للمواضيع التي تشملها. فلاحظ في ما يتعلق بتطبيق التخفيض التدريجي السنوي على الرسوم الجمركية المفروضة، أن نسبة التنفيذ بلغت أكثر من 95 في المائة. كما أن نسبة التنفيذ في بعض الاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية فاقت 86 في المائة. كذلك كانت نسبة التنفيذ عالية في ما يخص الروزنامة الزراعية العربية المشتركة والتي انتهى العمل بها في عام 2005، حيث بلغت أكثر من 78 في المائة. أما الموضوعات التي كان معدل التنفيذ فيها ضعيفاً فشملت المواضيع المؤسسية، مثل مدى تعامل الدول العربية مع الأطر المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنها التعامل مع نقاط الاتصال وآلية فض المنازعات، حيث لم تزد نسبة التنفيذ في القضايا المؤسسية عن 38 في المائة. كذلك فإن نسبة التنفيذ في ما يتعلق بتقديم التقارير الدورية عن مدى التقدم

(*) انظر الوثيقة WT/MIN/05/DEC على موقع منظمة التجارة العالمية: www.wto.org.

المحرز في تنفيذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تزد عن 37 في المائة.

ودخلت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي(**) حيز التنفيذ في الرابع من أيلول/سبتمبر 2006. وقد وقعت عليها خمس دول عربية هي الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين. كما حققت حركة النقل الجوي في عدة دول عربية نمواً سريعاً خلال عام 2005، حيث احتلت خمس دول عربية مرتبة عالية في قائمة الدول التي حققت أسرع معدل نمو في مجال النقل الجوي. فقد بلغ هذا المعدل 9.2 في المائة في قطر التي احتلت المرتبة الرابعة عالمياً، تليها الإمارات العربية المتحدة التي حققت نسبة نمو بلغت حوالي 7.6 في المائة محتلة المرتبة التاسعة عالمياً. كذلك حققت الدول العربية تقدماً كبيراً في مجال نمو الشحن الجوي حيث احتلت قطر المرتبة الثانية عالمياً تليها سلطنة عمان في المرتبة العاشرة عالمياً.

أما في ما يتعلق بقطاع الطاقة، فقد أولت الدول العربية أهمية كبرى للربط الكهربائي فيما بينها، وذلك لأهمية الطاقة الكهربائية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهناك حالياً عدة مشاريع للربط الكهربائي، من أهمها: مشروع الربط السباعي الذي يشمل مصر، والأردن، والعراق، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى تركيا؛ ومشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يتكون من ثلاث مراحل، الأولى تشمل ربط الشبكات الكهربائية في كل من البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والثانية تشمل ربط شبكات الكهرباء في كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والثالثة تشمل الربط في المرحلتين الأولى والثانية؛ ومشروع الربط الكهربائي لدول المغرب العربي؛ بالإضافة إلى بعض المشاريع الخاصة بالربط الثنائي، مثل ربط الكهرباء بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وبين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وبين جمهورية مصر العربية والسودان. أما في ما يتعلق بالغاز الطبيعي، فيشمل التعاون العربي الإقليمي عدة مشاريع منها مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي من دول شمال الإسكوا ومشاريع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي مجال الاتصالات، حققت الدول العربية تقدماً ملحوظاً خلال عام 2005 في توفير خطوط الهاتف سواء الثابت أو المحمول. فبالنسبة إلى الهاتف الثابت تجاوزت خمس دول عربية هي البحرين، والكويت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة المعدل العالمي لعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد والبالغ 19.8. أما بالنسبة إلى الهاتف المحمول، فقد تجاوزت ست دول عربية هي البحرين، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة المعدل العالمي لعدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد والبالغ 33.9. ويلاحظ أن أغلب هذه الدول هي مصدرة رئيسية للنفط. أما بالنسبة إلى عدد مستخدمي الإنترنت، فيلاحظ أن هناك خمس دول عربية هي البحرين، والكويت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة تجاوزت المتوسط العالمي لمستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد وهو 15.2.

وبغية الالتحاق بركب العولمة وتعزيز موقع الدول العربية في الاقتصاد العالمي، وبهدف دعم التكامل الإقليمي العربي، نعرض في ما يلي بعض التوصيات لصانعي القرار:

1- تنسيق السياسات في مجال التجارة والاستثمار.

2- المشاركة بفاعلية في مفاوضات التجارة العالمية.

3- العمل على صياغة اتفاقية للتكامل العربي في تسهيل التعاون في مجال الخدمات.

4- العمل على صياغة اتفاقية إقليمية لتسهيل انتقال الاستثمارات العربية البينية.

5- العمل على ضم توصيات مؤتمر مونتيري ضمن برامجها الإنمائية.

6- التأكيد على التكامل في أسواق المال عن طريق تسهيل إجراءات الربط بين هذه الأسواق.

7- الاستمرار في تنفيذ بنود إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة في القضايا التي لا يزال تنفيذها ضعيفاً مثل القضايا المؤسسية.

8- العمل على إقامة مناطق حرة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلوماتية للمساعدة على دعم تقدم الدول العربية في مجال التكنولوجيا.

9- العمل على استكمال بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة من خلال تحرير قطاعات الاتصالات وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العربية والأجنبية، من أجل تحسين القدرة على النمو والتنافسية وزيادة نسب انتشار الخدمات.

10- استكمال تطوير مشروع أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت، وترويجه إقليمياً وعالمياً.

(**) انظر الوثيقة E/ESCWA/GRID/2005/11.

11- تشجيع التكامل الإقليمي بين شبكات الاتصالات في المنطقة والعمل على إطلاق ودعم العديد من مشروعات الاتصالات ذات الطابع الإقليمي.

مقدمة

يتناول العدد الخامس من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية أهم التطورات في أداء الدول العربية في مجال الالتحاق بالعولمة والتكامل الإقليمي التي شهدها عام 2005. وخلافاً عن الأعداد السابقة، لن يقتصر هذا العدد فقط على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)[1] بل سيشمل الدول العربية كافة[2].

ففي مجال العولمة، يتضمن هذا الاستعراض تحليلاً لمؤشرات مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج المحلي العالمي، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج النفط والغاز الطبيعي واحتياطيهما. وتعكس هذه المؤشرات الهامة مدى مساهمة الدول العربية في الاقتصاد العالمي ومدى ارتباطها بالعجلة الاقتصادية الإنتاجية العالمية المتكاملة. كما يقيم الاستعراض التقدم الذي أحرزته الدول العربية في مجال التكامل الإقليمي الذي لا يزال أهم هدف اقتصادي تسعى هذه الدول للوصول إليه منذ زمن بعيد.

وقد أضيف هذا العام مؤشر إقليمي يعكس مدى تكامل الدول العربية اقتصادياً، ويشمل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل التجارة العربية البينية، والاستثمار العربي البيني، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين البينية. أما في العدد المقبل، فسيتم تحليل عمل أسواق المال في الدول العربية وضرورة التكامل فيما بينها.

يتناول الفصل الأول، كما هو الحال في كل سنة، تحليل مساهمة الدول العربية في الاقتصاد العالمي عن طريق مقارنة مؤشرات مختلفة منها الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، وإنتاج النفط والغاز الطبيعي واحتياطيهما، ومقارنة هذه المؤشرات بالاقتصاد العالمي. ويركز هذا الفصل على أداء الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتناول الفصل الثاني التقدم في المفاوضات الخاصة بالتجارة العالمية، عن طريق تحليل الخطوات التي تمت في مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر الدوحة حتى مؤتمر هونغ كونغ، والنجاحات التي تحققت، وكذلك العقبات التي لا زالت تحول دون نجاح الاتفاق حول مواضيع أجندة الدوحة.

أما الفصل الثالث فهو مخصص للتكامل الاقتصادي الإقليمي في عدة مجالات منها التجارة العربية البينية، والاستثمار البيني، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين البينية.

ويتناول الفصل الرابع مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث تم ترتيب الدول العربية من حيث مدى مساهمتها في التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل تحليل أربعة متغيرات اقتصادية هي التجارة البينية، والاستثمار البيني، والسياحة البينية، وتحويلات العاملين البينية. كذلك يتضمن تقييماً للتقدم الذي حققته الدول العربية في تنفيذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تواجهها.

ويتناول الفصل الخامس التكامل القطاعي في مجالات الطاقة، والمياه، والبيئة، والاتصالات، وكذلك المواصلات وخاصة مدى التقدم في تطبيق اتفاقية النقل البري في دول المشرق العربي.

أما الفصل السادس فيحتوي على خلاصة لأهم ما توصل إليه هذا الاستعراض في مختلف القطاعات، سواء من ناحية مدى ارتباط وتكامل الاقتصاد العربي مع الاقتصاد العالمي، أو مدى التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي. كما يتضمن مجموعة من التوصيات لصانعي القرار في الدول العربية بغية مساعدتهم في بلورة سياسات ترمي إلى دعم التكامل الاقتصادي العربي وارتباط واندماج الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي.

---

(1) الدول العربية الأعضاء في الإسكوا: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والسلطة الفلسطينية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

(2) الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا: تونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، والصومال، والمغرب، وموريتانيا.

أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي

ألف- المؤشرات الرئيسية

"تقدم في مؤشري السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005"

واصلت الدول العربية في عام 2005 جهودها للارتباط بالاقتصاد العالمي ومواكبة ظاهرة العولمة[3]. وقد حققت بعض النجاح في بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث زاد نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر من 3.1 في المائة في عام 2004 إلى 4.1 في المائة في عام 2005، وهي أكبر نسبة تحققها هذه الدول (الجدول 1). كما ارتفع نصيبها من الدخل العالمي للسياحة من 4.2 في المائة في عام 2004 إلى 5.2 في المائة في عام 2005، وذلك بفضل ارتفاع عدد السائحين القادمين إليها من 39.4 مليون سائح في عام 2004 إلى 54 مليون سائح في عام 2005. كذلك ارتفع نصيب الدول العربية من التجارة العالمية إلى حوالي 4.2 في المائة في عام 2005 مقابل 3.7 في المائة في عام 2004، ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في أسعار ومداخيل النفط. لذلك ارتفع نصيب الدول العربية من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي إلى 12.1 في المائة في عام 2005 مقابل 11.4 في المائة في عام 2004 بفضل الجهود التي قامت بها بعض الدول العربية مثل قطر وعمان في مجال زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي.

الجدول 1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي، 2004 و2005
مؤشرات مختارة

	منطقة الإسكوا	العالم العربي	العالم	حصة منطقة الإسكوا من إجمالي العالم (نسبة مئوية)		حصة العالم العربي من إجمالي العالم (نسبة مئوية)	
				2004	2005	2004	2005
المساحة (ملايين الأميال المربعة)	1.8	5.3	51.8	3.5	3.5	10.2	10.2
عدد السكان (مليون نسمة)	191	324	6477	2.8	2.95	4.8	5.00
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)[أ]	797	1052	44385	1.6	1.8	2.1	2.4
إجمالي الاحتياط بالعملات الأجنبية (مليار دولار)[ب]	109.2	228.2	4183.4	2.7	2.6	5.2	5.5
إجمالي التجارة(مليار دولار)[ج]	697.0	872.9	21055.7	2.96	3.31	3.68	4.15
السائحون الواصلون (مليون سائح)[د]	39.7	54.0	808	4.7	4.9	6.4	6.7
العائدات من السياحة (مليار دولار)[هـ]	28.6	35.5	682.0	4.0	5.0	4.2	5.2
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	30126	37651	916277	2.6	3.3	3.1	4.1
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	18.9	22.2	71.8	25.9	26.3	30.3	30.9
احتياطي النفط المعروف نهاية السنة (مليار برميل)	610.3	667.4	1131.6	54.04	53.93	58.61	58.98
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	248.5	339.7	2819	8.3	8.8	11.4	12.1
احتياطي الغاز الطبيعي نهاية السنة (مليار متر مكعب)	47126	53353	181848	25.9	25.9	29.3	29.3
طاقات مصافي التكرير القائمة (مليون برميل في اليوم)	6.4	7.7	84.4	7.2	7.6	8.6	9.1
استهلاك الطاقة (مليون برميل مكافئ نفط/يوم)	6.1	8.1	208.9	3.0	2.9	3.7	3.9
الموارد المائية المتجددة سنوياً (كم^3/السنة)[د]	173.1	313.3	55176	0.1	0.3	0.3	0.6

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إقليمية ودولية.

(أ) باستثناء فلسطين، وجزر القمر، والصومال.
(ب) باستثناء البحرين، والجمهورية العربية السورية، وموريتانيا، والعراق، والصومال، وفلسطين.
(ج) باستثناء فلسطين.
(د) لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توافر بيانات دقيقة عنها.
(هـ) لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توافر بيانات دقيقة عنها.
(و) الأرقام تعود إلى السنوات 2003 و2004 على التوالي.

(3) سيتم التركيز على العولمة الاقتصادية التي تعني تخفيض وإلغاء الحواجز بين الحدود الوطنية أمام تدفقات السلع ورأس المال والخدمات وحركة العمالة.

تشير الأرقام والنسب الواردة في الجدول 1 إلى أن الدول العربية حققت خطوة صغيرة ولكن هامة نحو الالتحاق بركب العولمة. ولكن المسافة تظل بعيدة، حيث ما زالت الدول العربية بعيدة عن الارتباط بعجلة الإنتاج العالمي باستثناء قطاع النفط والغاز الطبيعي.

وتشير الأرقام إلى أن أسرع تقدم حققته هذه الدول في مجال الالتحاق بالاقتصاد العالمي سجل في قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. فاستمرار النمو السريع في قطاع السياحة له ما يبرره، حيث تتمتع معظم الدول العربية بإمكانيات ضخمة في مجال السياحة سواء من النواحي التاريخية أو الترفيهية أو العلاجية أو التعليمية، الأمر الذي قد يؤدي في المستقبل إلى مضاعفة عدد السائحين القادمين إلى هذه الدول، وبالتالي ارتفاع نصيبها من السياحة العالمية. كما أن للدول العربية ميزات نسبية كبيرة تؤهلها لمضاعفة حجم التدفق الخاص للاستثمار الأجنبي المباشر. فعملية الخصخصة لا تزال في بداياتها في معظم الدول العربية، وهناك قطاعات اقتصادية رئيسية لم تفتح بعد لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن دولاً عربية عدة تملك أسواقاً كبيرة نسبياً، الأمر الذي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أسواق جديدة. هذا بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل هذه الدول لزيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار. وعليه، يمكننا أن نشير إلى أن أداء الدول العربية في عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي لا يرقى إلى مستوى إمكانياتها في هذا المجال، مما يضع مسؤولية كبيرة على هذه الدول لتقليص الفجوة بين الإمكانية والأداء من أجل تسريع عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع حصة الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حوالي 40 دولاراً للفرد في عام 2004 إلى 116 دولاراً في عام 2005.

أما نصيب الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فما زال أقل بكثير من الممكن، نظراً إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على أداء الدول المصدرة الرئيسية للنفط. وسيؤدي التنوع الاقتصادي إلى تنوع في مجال التمويل، وبالتالي يحقق نوعاً من الاستقرار في نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة من أجل التنوع الاقتصادي والتخفيف من الاعتماد المفرط على النفط، وحققت دول عدة نجاحات متفاوتة في هذا المجال. إلا أن الصورة العامة لم تتغير بدرجة كبيرة، نظراً إلى أن الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط لا زالت تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط، علماً بأن الدول العربية الأخرى غير المصدرة الرئيسية للنفط تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتطورات في أسواق النفط.

إن النجاح في تحقيق التنوع الاقتصادي في الدول العربية كمجموعة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى نجاح اقتصاديات الدول المصدرة الرئيسية للنفط في اعتماد التنوع الاقتصادي خلال السنوات القادمة. وقد بدأت هذه الدول ترفع من مساهمة القطاعات غير النفطية في اقتصادها. ولكن تحقيق النجاح في هذا المجال سوف يستغرق بعض الوقت نظراً إلى ضخامة حجم قطاع النفط.

وتجدر الملاحظة أن هناك حالياً تصميماً أكبر لدى صانعي القرار في غالبية الدول العربية على مواكبة الاقتصاد العالمي وتوفير السبل ورسم السياسات التي تؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي، في رفع الكفاءة الاقتصادية، وتحسين جودة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة نصيب هذه الدول من التجارة العالمية، وأخيراً الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي.

إن وجود الإرادة السياسية عامل جوهري لنجاح جهود هذه الدول في تحقيق النمو والتنمية المحلية والإسراع في الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وتوسيع مصادر التمويل، وذلك من أجل تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي الذي يتصف بالديناميكية. ولكن حتى إن وجدت الإرادة السياسية، فهي بمفردها تظل غير كافية لإحداث الإصلاح الاقتصادي المطلوب إذا لم تترجم إلى سياسات وبرامج متكاملة. فيلاحظ مثلاً أنه لا تزال هناك فجوة بين إصدار القوانين والتشريعات من جهة وتطبيق هذه القوانين والتشريعات بالطريقة الأمثل وبالسرعة المطلوبة من جهة أخرى. وتعاني معظم الدول العربية من بيروقراطية إدارية ومالية تؤثر سلباً في تنفيذ القوانين والإجراءات أو ترفع من كلفة تنفيذها، الأمر الذي لا يشجع رأس المال الخاص، بما في ذلك الأجنبي، على المساهمة بفعالية في تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية.

باء- الاستثمار الأجنبي المباشر

"رقم قياسي حققته الدول العربية في عام 2005"

1- حصة الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

"الدول المصدرة الرئيسية للنفط في مقدمة الدول العربية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر"

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2005 زيادة بالمقارنة مع العامين السابقين، حيث تشير أرقام الجدول 2 إلى أن هذا التدفق

وصل إلى حوالي 37.7 مليون دولار في عام 2005 مقابل 21.6 مليون دولار في عام 2004 و15.7 مليون دولار في عام 2003. وهو رقم قياسي يرتبط بالنمو الذي تحقق في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وبلغ 74.2 في المائة بين عامي 2004 و2005 في مقابل نمو بلغ نسبة 37.8 في المائة بين عامي 2003 و 2004. كما يعود هذا النمو البالغ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية إلى ما بذلته دول مثل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية من جهود خلال السنوات الماضية بهدف رفع نسبة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير الأرقام إلى أن نسبة النمو المحقق في عام 2005 بلغت في الأردن 135.3 في المائة، وفي جمهورية مصر العربية 149.2 في المائة، وفي المملكة العربية السعودية أكثر من 138 في المائة، وفي الإمارات العربية المتحدة 43.6 في المائة. وترجع هذه الزيادة إلى تنشيط برامج الخصخصة في دول عربية عدة في قطاعات هامة مثل الاتصالات والبنية التحتية.

الجدول 2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2003-2005
(بملايين الدولارات)

					النمو (بالنسبة المئوية)	
	2003	2004	2005		2004	2005
الأردن	436	651	1532		49.3	135.3
الإمارات العربية المتحدة	4256	8359	(*)12000		96.4	43.6
البحرين	517	865	1049		67.3	21.3
الجمهورية العربية السورية[أ]	180	692	736		284.4	6.4
العراق	(*)0	(*)90	(*)300		--	233.3
عمان	489	200	715		(59.1)	257.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	(*)..	(*)(3)	(*)..		--	(100.0)
قطر	(*)625	(*)1199	(*)1469		91.8	22.5
الكويت	(67)	24	250		(135.8)	941.7
لبنان	2860	1899	2573		(33.6)	35.5
مصر	237	2157	5376		810.1	149.2
المملكة العربية السعودية[ب]	778	1942	4628		149.6	138.3
اليمن	6	144	(266)		2300.0	(284.7)
إجمالي الدول الأعضاء في الإسكوا	10317	17802	30126		72.6	69.2
تونس	584	639	782		9.4	22.4
الجزائر	634	882	1081		39.1	22.6
جزر القمر	1	(*)0	(*)1		(100.0)	--
الجماهيرية العربية الليبية	142	(354)	261		(349.3)	173.7
جيبوتي	14	39	23		178.6	(41.0)
السودان	1349	1511	2305		12.0	52.6
الصومال	(*)(1)	(*)21	(*)24		(2200.0)	14.3
المغرب	2429	1070	2933		(56.0)	(174.1)
موريتانيا	214	5	115		(97.7)	2200.0
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا	5366	3813	7525		(28.9)	97.4
إجمالي الدول العربية	15683	21615	37651		37.8	74.2
العالم	557869	710755	916277		27.4	28.9
الدول النامية	175138	275032	334285		57.0	21.5
الأرجنتين	1652	4274	4662		158.7	9.1
فرنسا	42498	31371	63576		(26.2)	102.7
هونغ كونغ، الصين	13624	34032	35897		149.8	5.5

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table B.1.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

.. بيانات غير متوافرة.

(*) بيانات تقديرية.

-- لا تنطبق.

(أ) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق. بيانات عام 2003 تستند إلى مصدر الأونكتاد المذكور أعلاه.

(ب) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.

ولكن النمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان بنسب متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى. وعند تحليل الأرقام، نلاحظ أن هذا التدفق لم يكن موزعاً توزيعاً متساوياً، حيث لا زالت مجموعة صغيرة من هذه الدول تستأثر بالجزء الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة أكثر من 62 في المائة من إجمالي حجم التدفق إلى الدول العربية مجموعة. وهناك دول كانت في بعض السنوات الماضية قد حققت نسبة نمو سالبة، لكنها في عام 2005، حققت نسبة نمو موجبة مثل الجماهيرية العربية الليبية. أما الدولة العربية الوحيدة التي حققت نسبة نمو سالبة في عام 2005 فهي الجمهورية اليمنية.

كذلك نلاحظ أن الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط أصبحت تحقق تقدماً أكبر في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ نصيب الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وعمان وقطر في عام 2005 حوالي 50 في المائة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نظراً إلى الخطوات التي قامت بها هذه الدول من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح قطاعات إضافية لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيكون لفتح قطاع النفط والغاز الطبيعي أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في زيادة نصيب هذه الدول من التدفق العالمي. كما أنه من المتوقع أن يؤدي انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية إلى زيادة نصيبها من التدفق العالمي لهذا الاستثمار. أما في جمهورية مصر العربية، فارتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل من أهمها تنشيط برنامج الخصخصة في عام 2005 واتجاه الحكومة إلى السماح بخصخصة قطاع البنوك.

إن انخفاض نشاط الشركات عبر الوطنية في اقتصاديات الدول العربية لا يزال يبطئ اندماجها في الاقتصاد العالمي بصورة عامة ويؤخر تكاملها مع عجلة الإنتاج العالمي بصورة خاصة. فالشركات عبر الوطنية هي المسيطرة حالياً على العملية الإنتاجية العالمية في مختلف القطاعات، كما أنها تسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير أرقام الجدول 3 أدناه إلى أن نصيب الدول العربية من قيمة الاندماج والاقتناء العالمية في عام 2005 لم يتعد 3.7 مليار دولار، أي ما نسبته 0.5 في المائة، وهو أقل بكثير من نصيبها في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن نصيب الدول العربية لم يتعد 11.6 في المائة من نصيب فرنسا وحدها في العام نفسه.

الجدول 3- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود وعدد الصفقات، 2003-2005

	قيمة الاندماج والاقتناء (بملايين الدولارات)			عدد الصفقات		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الأردن	990	-	89	6	-	5
الإمارات العربية المتحدة	26	14	213	7	9	15
البحرين	9	-	85	2	1	3
الجمهورية العربية السورية	-	7	-	-	1	1
العراق	-	9	-	-	1	4
عمان	-	20	116	2	4	2
قطر	-	-	-	2	3	-
الكويت	-	317	-	-	1	1
لبنان	98	-	236	2	-	3
مصر	2200	254	1326	4	7	8
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-	-	1
إجمالي الدول الأعضاء في الإسكوا	3323	621	2065	25	27	43
تونس	-	3	77	-	1	5
الجزائر	3	25	-	1	4	1
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-	2	-	-
السودان	768	136	-	2	2	1
المغرب	1624	25	1579	2	4	5
موريتانيا	-	147	-	-	2	-
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا	2395	336	1656	7	13	12
إجمالي الدول العربية	5718	957	3721	32	40	55
العالم	296988	380598	716302	4562	5113	6134
الدول النامية	40166	54700	100633	1045	1251	1376
الأرجنتين	2467	285	2696	40	29	23
فرنسا	17495	20132	32178	213	267	312
هونغ كونغ، الصين	6098	3936	9472	108	143	182

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table B.4.

ملاحظة:.. بيانات غير متوافرة.

- بيانات تناهز الصفر.

إن الزيادة التي حققتها الدول العربية في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة نصيبها من التدفق العالمي إلى 4.1 في المائة في عام 2005 مقابل 3.1 في المائة في عام 2004 كما يظهر في الجدول 4، وهي نسبة قياسية لم تحققها الدول العربية خلال السنوات العشرين الماضية وكانت المرة الأولى التي يرتفع فيها نصيب هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر عن نصيبها من حجم التجارة العالمية. كذلك ارتفع نصيب الدول العربية من إجمالي التدفق إلى الدول النامية من 8 في المائة في عام 2004 إلى حوالي الـ 11.3 في المائة في عام 2005.

الجدول 4- نسبة إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، وفرنسا، وهونغ كونغ، 2003-2005 (بالنسبة المئوية)

	2003	2004	2005	الإجمالي (2003-2005)
الدول الأعضاء في الإسكوا				
العالم	1.85	2.56	3.31	2.70
الدول النامية	5.89	6.62	9.08	7.51
فرنسا	24.28	58.08	47.76	42.85
هونغ كونغ، الصين	75.73	53.53	84.58	70.49
الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا				
العالم	0.96	0.54	0.82	0.76
الدول النامية	3.06	1.39	2.25	2.13
فرنسا	12.63	12.15	11.84	12.15
هونغ كونغ، الصين	39.39	11.20	20.96	19.99
مجموع الدول العربية				
العالم	2.81	3.10	4.13	3.46
الدول النامية	8.95	8.01	11.33	9.64
فرنسا	36.90	70.23	59.59	55.01
هونغ كونغ، الصين	115.11	64.74	105.54	90.48

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table B.1.

الشكل 1- أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعامي 2000 و2005 (بملايين الدولارات)

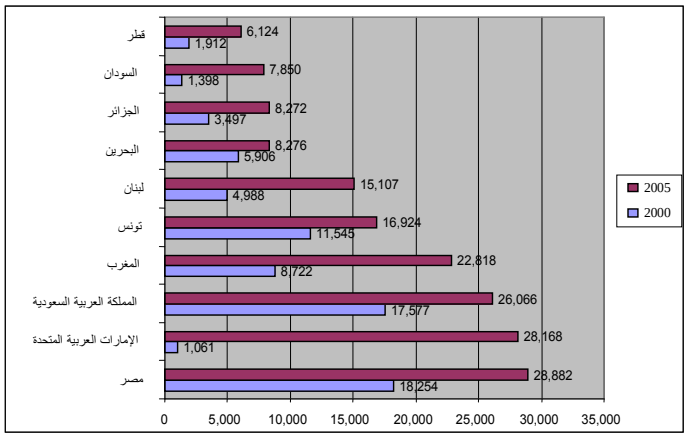

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table B.2.

ملاحظة: بناء على المسح الذي قامت به الجمهورية العربية السورية، فقد احتلت المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول العربية من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005، في حين أنها تحتل المرتبة السابعة في العام ذاته بناء على تقرير الأونكتاد.

الإطار 1- مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا

"تدريب أكثر من 280 من جامعي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وثماني دول عربية تبني قواعد بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر"

واصلت الإسكوا مع الدول الأعضاء، وللعام الرابع على التوالي، بناء قاعدة بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر في ثماني دول عربية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وقطر، والكويت. فتم تدريب حوالي 280 شخصاً من جامعي البيانات في هذه الدول على طريقة تجميع واحتساب رصيد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد انتهت كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وقطر من تنفيذ المسح الشامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأبدت هذه الدول استعدادها لتنفيذ هذا المسح سنوياً بغية الحصول على قاعدة بيانات عن رصيد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه حسب النشاط الاقتصادي والدول المصدرة للاستثمار، بالإضافة إلى تقييم لآثار هذا الاستثمار على الاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن تنفذ كل من الأردن والكويت مسحاً مماثلاً في العام 2007.

2- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت

انعكس الارتفاع البالغ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2005 على زيادة رصيد هذه الدول من هذا الاستثمار، وبالتالي أدى إلى ارتفاع نسبة التدفق التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2005. فقد وصلت هذه النسبة في لبنان إلى 68.5 في المائة، وفي البحرين إلى 64.1 في المائة، وفي تونس إلى 56 في المائة، ثم في المغرب إلى 44 في المائة (الجدول 5). أما بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، فبالرغم من الارتفاع الكبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005، إلا أن نسبة رصيدها في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة نسبياً، وهذا يرجع إلى كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى أن الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر حصل منذ فترة قصيرة نسبياً أي خلال السنوات الثلاث الماضية. وينطبق الأمر نفسه على المملكة العربية السعودية حيث إن نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 لم تتعد 8.5 في المائة مقابل 8.2 في المائة في عام 2004 و12.1 في المائة في عام 2003. ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية بفضل الارتفاع الحاد في أسعار ومداخيل النفط وكذلك إلى حداثة الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالمقارنة مع متوسط نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، نلاحظ أن هناك تسع دول عربية حققت معدلاً فاق المتوسط للدول النامية إذ بلغ حوالي 27 في المائة في عام 2005 مقابل 26.4 في المائة في عام 2004. أما بالمقارنة مع المتوسط العالمي، فيلاحظ أن هناك 10 دول حققت معدلاً أفضل من المعدل العالمي بلغ حوالي 23 في المائة في عام 2005 مقابل متوسط قدره حوالي 22 في المائة في عام 2004.

وتعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار. وتشير الأرقام السابقة إلى أن أكبر المساهمات تحققت في الدول العربية ذات الاقتصاد الصغير نسبياً مثل البحرين، ولبنان، والأردن، وتونس والمغرب، وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسية للنفط في حين أن الدول ذات الاقتصاد الكبير نسبياً ما زالت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل من متوسط الدول النامية، وهنا نشير إلى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية والكويت. أما في الجمهورية اليمنية، فالأمر يختلف حيث إنها من الدول الأقل نمواً في العالم وهي بحكم وضعها وتركيب اقتصادها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع النفط، كما أن صغر الاحتياطي النفطي

لديها يؤثر على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للموارد الطبيعية. ولكن يلاحظ أن أثر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي ليس مضموناً أو آلياً، بل يعتمد على قدرة الدولة على خلق نوع من الارتباط بين هذا الاستثمار والاقتصاد المحلي، ويعتمد خاصة على مدى نجاح الشركات المحلية في خلق ارتباط بالشركات الأجنبية.

الجدول 5- رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة، 2003-2005
(بالنسبة المئوية)

	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي			تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الأردن	28.3	31.9	39.8	20.9	23.6	53.0
الإمارات العربية المتحدة	4.4	8.5[أ]	21.1	21.4	37.8	51.8
البحرين	72.4	70.5	64.1	27.8	36.4	42.0
تونس	66.0	61.7	56.1	10.0	10.1	12.1
الجمهورية العربية السورية	8.2[ب]	10.22[ب]	12.12[ب]	3.6	5.4	9.5
الجزائر	9.6	9.1	8.1	4.0	4.2	4.9
الجماهيرية العربية الليبية	..[*]	2.6	1.4	5.2	(12.2)	8.6
جزر القمر	7.4	6.9	6.5	3.1	(0.3)	3.0
جيبوتي	8.3	12.8	15.4	14.1	47.1	26.4
السودان	23.1	26.1	28.3	41.8	35.8	52.2
الصومال	0.3	0.8		..	..	..
العراق	..[*]	1.8	1.3	..	..	..
سلطنة عمان	12.6	14.0	13.3	14.4	4.3	14.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	21.9	26.9	25.3	..	..	..
قطر	16.0	14.6	16.2	10.0	18.1	21.2
الكويت	1.2	0.7	0.9	(1.0)	0.3	3.0
لبنان	11.0	11.6	68.5	70.8	41.2	53.3
مصر	26.2	27.1	31.0	2.0	16.8	33.6
المملكة العربية السعودية	12.1	8.2[ج]	8.5[ج]	2.0	4.5	9.4
المغرب	26.0	36.1	43.9	23.1	8.7	22.1
موريتانيا	51.1	64.2	35.3	81.9	1.4	33.3
اليمن	11.0	7.7	6.5	0.3	6.8	(12.0)
العالم	22.9	21.7	22.7	7.3	7.7	9.4
الدول النامية	31.4	26.4	27.0	8.8	10.7	12.8
الأرجنتين	27.1	35.3	30.4	8.4	14.6	11.8
فرنسا	24.7	26.5	28.5	12.5	8.0	15.5
هونغ كونغ، الصين	236.5	277.6	299.9	40.6	96.4	97.0

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2004, Annex table B.6; 2005, Annex table B.3; and 2006 Annex table B.3.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.
( ) معناها رقم سلبي.

(أ) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع وزارة الاقتصاد والتجارة في الإمارات العربية المتحدة.

(ب) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق.

(ج) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا والذي تنفذه الإسكوا مع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول 5 أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفعت في كل الدول العربية في عام 2005 باستثناء الجمهورية اليمنية وجيبوتي. وشهدت هذه النسبة أكبر ارتفاع في كل من لبنان، والأردن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والسودان حيث بلغت أكثر من 50 في المائة. كذلك ارتفعت في البحرين إلى 42 في المائة ومصر إلى حوالي 34 في المائة وموريتانيا إلى حوالي 33 في المائة والمغرب إلى 22 في المائة وقطر إلى 21.2 في المائة. ويلاحظ أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2005 كانت في أغلب الدول العربية أكبر من المتوسط للدول الناميـة (13 في المائة) والمتوسط العالمي (9.4 في المائة).

وتجدر الملاحظة أنه في الدول المصدرة الرئيسية للنفط، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، لا زالت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية، وتقترب من المتوسط العالمي، فقد بلغت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية حوالي 9.4 في المائة، وفي الكويت 3 في المائة، وفي سلطنة عمان حوالي 15 في المائة، وفي الجزائر حوالي 5 في المائة، وفي الجماهيرية العربية الليبية حوالي 9 في المائة. وهذا يشير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول المنطقة كان له أثر أكبر في الدول التي تعتمد بشكل أقل على تصدير النفط والغاز، أي الدول ذات الاقتصاد المتنوع مثل الأردن، ومصر، ولبنان، والبحرين.

3- مؤشرا الأداء والإمكانية للدول العربية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

أدى الارتفاع الكبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد كبير من الدول العربية خلال عام 2005 إلى تقدمها في الترتيب العالمي من حيث الأداء مقارنة بالإمكانية. فدولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت أكبر قفزة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2005، تقدمت في الترتيب العالمي لمؤشر الأداء إلى المرتبة 15 بعدما كانت في المرتبة 25 في عام 2004 (الجدول 6 والشكل 2). كذلك تحسن موقع الأردن من حيث الأداء في العالم من 46 إلى 19، ومملكة البحرين من 32 إلى 22. كما تحسن موقع الجمهورية العربية السورية، ولو أنه لا يزال متأخراً، فوصلت إلى المرتبة 101 مقارنة بالمرتبة 113 في عام 2004. وحققت كل من عمان وقطر والكويت تحسناً نسبياً في موقعها على الترتيب العالمي للأداء، في حين أن بعض الدول سجلت تراجعاً، مثل تونس من 66 في عام 2004 إلى 77 في عام 2005، والجزائر من 95 في عام 2004 إلى 119 في عام 2005. وتجدر الإشارة بصورة عامة إلى أن الدول العربية سجلت تحسناً في أدائها بعدما كانت في السنوات الماضية ثابتة في موقع متأخر من الترتيب العالمي للأداء.

الجدول 6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2002-2005

	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء
	2002		2003		2004		2005
الدول الأعضاء في الإسكوا							
الأردن	55	60	79	61	46	63	19
الإمارات العربية المتحدة	114	24	64	23	25	27	15
البحرين	75	29	61	29	32	30	22
الجمهورية العربية السورية	118	84	122	85	113	95	101
عمان	126	52	112	54	99	57	91
قطر	88	9	73	10	56	10	54
الكويت	137	35	138	40	138	42	132
لبنان	20	57	7	59	8	60	7
مصر	116	74	126	82	98	81	66
المملكة العربية السعودية	130	30	129	31	123	35	110
اليمن	117	88	114	88	117	93	139
الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا							
تونس	63	67	67	66	75	69	77
الجزائر	98	75	93	73	95	65	109
الجماهيرية العربية الليبية	131	42	133	46	139	41	136
السودان	44	127	27	128	19	123	16
المغرب	56	93	35	89	67	89	43

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table A.I.9.

ملاحظة: لم تتوافر بيانات عن ترتيب الدول التالية: العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا، وجزر القمر.

وفي ما يتعلق بمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد سجل تفاوت بين الدول العربية في موقعها من الترتيب العالمي، إذ أن بعضها استطاع تحقيق تقدم متواضع وبعضها الآخر إما تراجع أو حافظ على استقرار نسبي في الترتيب العالمي بين عامي 2003 و2004 (الجدول 6 والشكل 3). فالأردن مثلاً، تراجع من حيث الإمكانية إلى المرتبة 63 عالمياً في عام 2004 بعدما كان في المرتبة 61 في عام 2003، ودولة الإمارات العربية المتحدة تراجعت إلى المرتبة 27 في عام 2004 بعدما كانت في المرتبة 23 في عام 2003.

وبصورة عامة، كان هناك تراجع في ترتيب الإمكانية لمعظم الدول العربية خلال عام 2004 مقارنة بعام 2003، باستثناء مصر، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان. وتعتبر إمكانية كل من قطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية مرتفعة، لأنها غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط، وبالتالي تحتل مواقع أكثر تقدماً من الدول العربية الأخرى، وبخاصة اليمن والسودان، في الترتيب العالمي للإمكانية. وإذا قارنا الأداء بالإمكانية بين عامي 2003 و2004، نلاحظ أن معظم الدول العربية قد تحسن أداؤها مقارنة بإمكانيتها، باستثناء الكويت والجزائر (مصدرة رئيسية للنفط) واليمن وتونس والمغرب (غير مصدرة رئيسية للنفط). كما أن أداء الدول المصدرة للنفط قد تحسن في عامي 2004 و2005 مقارنة بالدول غير النفطية باستثناء مصر والأردن.

الشكل 2- الترتيب العالمي لمؤشر الأداء في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2003-2005

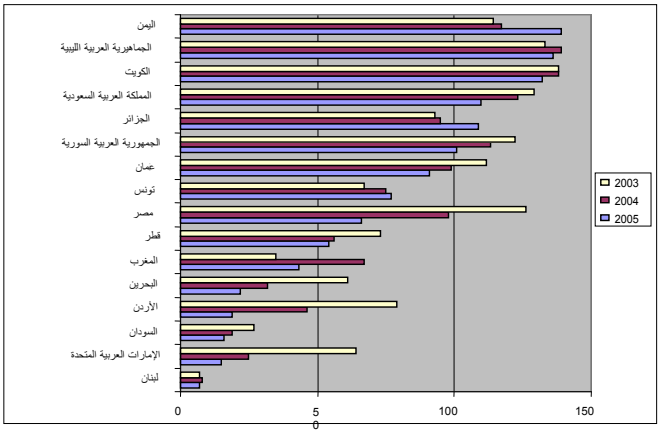

الشكل 3- الترتيب العالمي لمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2003-2004

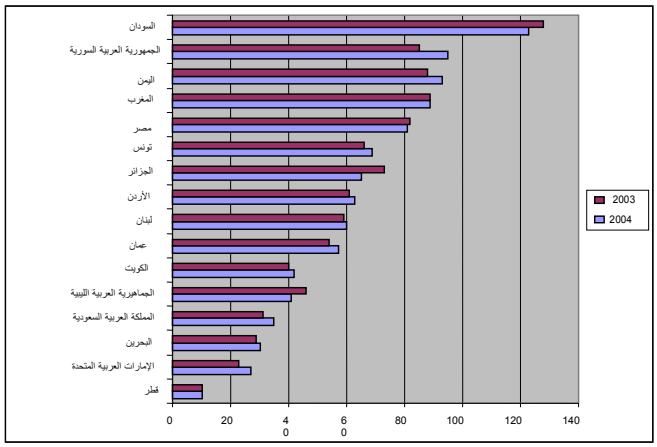

4- مناخ الاستثمار في الدول العربية

لتحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية لا بد من التطرق إلى موضوعين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً. الأول يتعلق بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهل دخوله وعملياته الاستثمارية في كل بلد، والثاني يتعلق بتحسين مناخ الأعمال المرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود هذه الدول في تحسين مناخ الاستثمار العام بغرض زيادة حصتها من التدفق العالمي للاستثمار الخاص.

في ما يتعلق بالموضوع الأول، بذل معظم الدول العربية جهوداً كبيرة وحقق نجاحات متفاوتة في إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعض الدول استحدث قوانين خاصة تشجع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وتحمي تواجده وتقدم تسهيلات وكفاءات ضريبية وجمركية لدعم زيادة تدفق هذا الاستثمار. وأصدرت دول عربية عدة قوانين تحكم إنشاء الشركات الخاصة وتنظم أنشطتها، وفي عدد كبير منها تسمح للاستثمار الأجنبي بإنشاء شركات قد تصل نسبة ملكيتها إلى 100 في المائة. كما سن العديد من الدول قوانين لحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمخترعين بغرض توفير البيئة الملائمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي. كذلك أنشأت عدة دول عربية مكاتب أو هيئات للاستثمار لمساعدة المستثمرين وتقديم الخدمات لهم لتسهيل بدء الأعمال، بما في ذلك إنشاء ما يسمى بشباك الخدمة الواحد، وقام بعضها بتسهيل إجراءات دخول المستثمرين ومنحهم إقامات طويلة الأجل بهدف تشجيعهم على الاستثمار في الاقتصاد الوطني. كذلك تشارك بعض الدول العربية في المؤتمرات والمعارض الاستثمارية والتجارية والإقليمية والعالمية كجزء من حملات تشجيع الاستثمار. وقامت معظم هذه الدول بإبرام الاتفاقيات الخاصة بتشجيع التجارة والاستثمار بهدف تقديم الحماية اللازمة للمستثمرين الأجانب وكجزء من جهودها الرامية إلى دعم تدفق هذا الاستثمار.

وفي ما يتعلق بالموضوع الثاني، يشير تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات الحاصلة في مناخ الأعمال، الذي يعد أحد أهم مؤشرات مناخ الاستثمار، إلى أن مناخ الأعمال في الدول العربية لم يتغير كثيراً في عام 2005 عما كان عليه في عام 2004، حيث لم يتحقق تقدم يذكر في عملية خفض عدد الإجراءات المطلوبة لإقامة المشاريع في الدول العربية، ولا في المدة اللازمة للانتهاء من هذه الإجراءات، في حين زادت تكلفة إنشاء المشاريع كنسبة من الدخل الفردي لهذه الدول.

ومن حيث ترتيب الدول العربية في المؤشر العالمي لسهولة الأعمال، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية التي هي في المرتبة الأولى عربياً تحتل المرتبة 38 دولياً، تليها الكويت في المرتبة 47، ثم سلطنة عمان في المرتبة 51، ثم الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 69 (الجدول 7). وهذه المجموعة من الدول تعتبر في مستوى متوسط إذا ما قورنت من جهة بدول مثل الجزائر الواقعة في المرتبة 123 عالمياً، والجمهورية العربية السورية الواقعة في المرتبة 135، وجمهورية مصر العربية الواقعة في المرتبة 165، ومن جهة أخرى بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 3، وكندا في المرتبة 4، وأستراليا في المرتبة 9 دولياً. وهذا يدل على حاجة الدول العربية، وخاصة تلك التي جاءت في مرتبة متأخرة، إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تسهيل إجراءات إنشاء المشاريع ولا سيما مكافحة البيروقراطية. وبخصوص الإجراءات اللازمة لإنشاء أي مشروع في الدول العربية، نلاحظ أن المغرب يأتي في المرتبة الأولى (5 إجراءات) يليه لبنان (6 إجراءات) ثم كل من تونس وسلطنة عمان (9 إجراءات). فقد استطاع المغرب أن يقلل عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء المشاريع إلى ما يساويه في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة. أما بخصوص المدة اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات، فهي تطول في معظم الدول العربية باستثناء المغرب وتونس اللذين نجحا إلى حد ما في تقصير المدة اللازمة للقيام بكل الإجراءات. ففي لبنان مثلاً، يتطلب تنفيذ 6 إجراءات خاصة بإنشاء المشاريع 46 يوماً، وفي اليمن تصل فترة تنفيذ 12 إجراء إلى أكثر من شهرين. وهذا يعكس استمرار التعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمرين الراغبين بإقامة مشاريع استثمارية في هذه الدول.

أما في ما يتعلق بتكلفة إنشاء هذه المشاريع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فتشير الأرقام إلى تحقيق بعض التقدم في هذا المجال في عدد كبير من الدول العربية. ففي الأردن مثلاً، انخفضت تكلفة إنشاء المشاريع كنسبة من الدخل الفردي من حوالي 52 في المائة في عام 2004 إلى حوالي 46 في المائة في عام 2005، وفي لبنان انخفضت من حوالي 132 في المائة إلى حوالي 111

في المائة. كما انخفضت هذه النسبة في الجزائر وتونس والمغرب. إلا أنها ارتفعت في الإمارات العربية المتحدة من 26.5 في المائة إلى 44.2 في المائة، وفي جمهورية مصر العربية من 63 في المائة إلى حوالي 105 في المائة، علماً بأنها في بعض الدول المتقدمة تقدر بأقل من 1 في المائة من الدخل الفردي لهذه الدول. ونلاحظ من هذه الأرقام أنه كلما انخفض الدخل زادت نسبة تكلفة الأعمال من الدخل الفردي، باستثناء المغرب وتونس اللتين حققتا تقدماً كبيراً في تسهيل الأعمال.

الجدول 7- متغيرات عن مناخ الأعمال في الدول العربية ومناطق مختارة لعام 2005

الدولة	مؤشر سهولة الأعمال(*)		تحديات إنشاء المشاريع			تنفيذ العقود		تصفية المشاريع	
	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	عدد الإجراءات	المدة (أيام)	التكلفة (كنسبة من الدخل الفردي)	عدد الإجراءات	المدة (أيام)	المدة (سنوات)	معدل الاسترداد (سنت على الدولار)
الدول الأعضاء في الإسكوا									
الأردن	73	5	11	36	45.9	43	342	4	27.9
الإمارات العربية المتحدة	68	4	12	54	44.3	53	614	5	5.5
الجمهورية العربية السورية	135	11	12	47	34.5	47	672	4	28.5
عمان	52	3	9	34	4.8	41	455	7	24.9
الكويت	40	2	13	35	2.2	51	390	4	38.3
لبنان	87	7	6	46	110.6	39	721	4	18.6
مصر	165	12	10	34	104.9	55	410	4	16.1
المملكة العربية السعودية	35	1	13	64	68.5	44	360	3	28.4
اليمن	101	8	12	63	240.2	37	360	3	28.2
الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا									
تونس	77	6	9	14	10.0	14	27	1	51.5
الجزائر	123	10	14	26	25.3	49	407	4	37.4
المغرب	117	9	5	11	12.0	17	240	2	35.1
مناطق مختارة									
أستراليا	9		2	2	1.9	11	157	1	79.9
الدانمارك	7		3	5	0.0	15	83	3	63.0
كندا	4		2	3	0.9	17	346	1	90.1
الولايات المتحدة الأمريكية	3		5	5	0.5	17	250	2	76.2

المصدر: World Bank, International Financial Corporation, *Doing Business in 2006*, and *Doing Business in 2007*, www.ifc.org.

ملاحظة: (*) ترتيب الدول بحسب مؤشر سهولة الأعمال لعام 2006.

ومن جهة أخرى، لم يحدث تحسن يذكر في تنفيذ العقود المبرمة في عام 2005 مقارنة بعام 2004، سواء من حيث عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود أم من حيث المدة التي تستغرقها هذه الإجراءات. وما زالت كل من تونس والمغرب في مقدمة الدول العربية من حيث تخفيض عدد الإجراءات اللازمة وهي تساوي أو تقل عن عدد تلك الإجراءات في بعض الدول المتقدمة مثل الدانمرك وكندا والولايات المتحدة. أي أن الأرقام الواردة تشير إلى أن بعض الدول العربية لا زالت تعاني من تعقيد في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ العقود المبرمة بين المستثمرين والجهات التي تتعامل معها. وتشمل التكلفة عدد الإجراءات التي على المستثمر القيام بها، طبقاً للقوانين السارية في البلد، للحصول على حقوق من الجهات التي يتعامل معها في البلد عند حصول خلاف على تنفيذ بنود العقود المبرمة، سواء تم ذلك عن طريق المحاكم أو عن طريق التراضي خارج إطار المحاكم. وتشمل التكلفة كذلك عدد الأيام والشهور والسنوات التي تستغرقها الإجراءات القانونية والإدارية منذ يوم ربح الدعوى أو الشكوى إلى يوم حصول المستثمر على حقوقه سواء من المحكمة أو من خلال التحكيم خارج القضاء. وهنا تشير الأرقام إلى أن بعض الدول العربية لا زالت تعاني من التعقيد الإداري والقضائي وتفتقر إلى الشفافية في تنفيذ

القوانين، مما يؤدي ببعض المستثمرين إلى حل مشاكلهم خارج نطاق المحاكم وبوقت أسرع حتى لو كان ذلك بتكلفة أكبر، ويؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، وبالتالي يحد من جهود هذه الدول لرفع نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الذي أصبح أهم مصدر خارجي لتمويل التنمية في الدول النامية. إن عدم وجود قضاء تجاري يساهم إلى حد بعيد في تأخير النظر في القضايا الاقتصادية والتجارية المرفوعة، الأمر الذي يزيد من تكلفة الاستثمار في هذه الدول وبالتالي يعيق جهودها الرامية إلى زيادة تدفق الاستثمار.

الإطار 2- ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر التنافسية العالمي

الدولة	مؤشر التنافسية لعام 2006	مؤشر التنافسية لعام 2005
تونس	30	37
الإمارات العربية المتحدة	32	32
قطر	38	46
الكويت	44	49
البحرين	49	50
الأردن	52	42
مصر	63	52
المغرب	70	76
الجزائر	76	82
موريتانيا	114	-

المصدر: World Economic Forum, Global Competitiveness Index, 2006, www.weforum.org.

الإطار 3- اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا
أبو ظبي، 19-20 أيلول/سبتمبر 2006

كجزء من الجهود المبذولة لمساعدة الدول الأعضاء في تمويل التنمية، تتابع الإسكوا تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002 وصدر عنه ست توصيات لتمويل التنمية عرفت بتوافق آراء مونتيري. وفي إطار توافق آراء مونتيري، نظمت الإسكوا اجتماعاً للخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا، عقد يومي 19 و20 أيلول/سبتمبر 2006، في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك برعاية المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت، وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ومن أهداف الاجتماع:

1- إيجاد فرصة للاستفادة من مشاركة الخبراء في ابتكار سبل جديدة لتعبئة أسواق المال المحلية ودراسة كيفية تنميتها من أجل المساهمة في تعزيز "التمويل من أجل التنمية" والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في الإسكوا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض نسبة الفقر.

2- عرض تطور أسواق المال في الدول العربية والقوانين التي تنظم نشاطها والهيئات الإدارية التي تحكمها.

3- مناقشة أبرز التحديات والعقبات التي تواجه نمو وتطور أسواق المال في الدول العربية وتحد من دورها في التنمية الإقليمية والدولية.

4- بلورة مجموعة توصيات لتحسين عمل أسواق المال العربية ومساعدتها للقيام بدورها في التنمية الإقليمية.

وناقش المشاركون في الاجتماع دور أسواق المال العربية، مع التركيز على دور الأسواق المالية في كل من الجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودول مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية. وعرض الخبراء تطور أسواق المال في الدول العربية منذ إنشائها حتى اليوم مع مناقشة القوانين التي تنظم نشاطها والهيئات الإدارية التي تحكمها. كما عرضوا الهيكل التنظيمي للبورصات مع دراسة موسعة للقطاعات الممثلة فيها. وركز المشاركون على العلاقة القائمة فيما بين أسواق المال ومدى تأثرها ببعضها. كما تم عرض أثر النمو الذي شهدته أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي إثر ارتفاع أسعار النفط وتأثير ذلك على كافة الدول العربية في عام 2005 وأثر الانخفاض التصحيحي الذي تبعه في عام 2006.

وتطرق المشاركون أيضاً إلى أبرز التحديات والعقبات التي تواجه نمو وتطور أسواق المال في الدول العربية وتحد من دورها في التنمية الإقليمية والدولية. وختموا بتقديم مجموعة توصيات تهدف إلى تحسين أسواق المال العربية ومساعدتها للقيام بدورها في التنمية الإقليمية.

ثانياً- التطورات الرئيسية في المفاوضات التجارية الدولية والتنمية الاقتصادية

التطورات في المفاوضات التجارية: من كانكون إلى هونغ كونغ

1- بين مؤتمري كانكون وهونغ كونغ

لقد تعطلت جولة المفاوضات تعطلاً كاملاً دام حوالي ثمانية أشهر منذ فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (كانكون، المكسيك، 10-14 أيلول/سبتمبر 2003). ولم تتمكن الدول الأعضاء خلال هذه الفترة من التوصل إلى سبيل لبث النشاط في الجولة. إلا أن الدول الأعضاء المؤثرة من العالمين النامي والمتقدم تمكنت، من خلال اجتماعات مكثفة في سياق تجمعات دولية مثل مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العشرين، ومجموعة التسعين، وبجهود ما عرف بالأعضاء الخمسة المهتمة[4]، خلال الربع الثاني من عام 2004، من تحقيق اتفاق حول مفاوضات الزراعة كان له الأثر الكبير في إعادة إحياء المفاوضات. وفي تموز/يوليو من العام نفسه توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق أطلق عليه تسمية حزمة تموز/يوليو 2004 التي صدرت بموجب قرار من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في مطلع شهر آب/أغسطس 2004 بشأن اتفاق إطاري حول القضايا التي تمكنهم من إنهاء جولة الدوحة بنجاح في موعدها.

وكانت حزمة تموز/يوليو 2004 علامة فارقة في مسيرة جولة مفاوضات الدوحة. فقد تمكنت الدول الأعضاء النامية والأقل نمواً من فرض إرادتها في إسقاط ما عرف بالموضوعات الجديدة من أجندة المفاوضات، وهي الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية، والاتفاق على طرائق المفاوضات (Modalities) في تسهيل التجارة. وكانت الدول النامية عموماً قد قبلت على مضض إدراج هذه الموضوعات التي كان من المفروض أن يتم إطلاق المفاوضات بشأنها خلال مؤتمر كانكون. إلا أن الموضوع الوحيد الذي بقي على أجندة المفاوضات هو تسهيل التجارة. ويرجع ذلك إلى قناعة الدول الأعضاء، بما فيها الدول النامية، بجدواه الواضحة في تنمية التجارة العالمية.

وبالرغم من أن الاتفاق على حزمة تموز/يوليو 2004 لم يكن حاسماً في وضع طرائق المفاوضات في التجارة السلعية (الزراعية وغير الزراعية) التي تعتبر من أشد المسائل تعقيداً في الجولة، إلا أنه ساعد في تقريب وجهات النظر حول كيفية تناول المفاوضات بشأن العديد من المسائل، وخاصة في الاتفاق على صيغة لتخفيض الدعم المحلي، والنفاذ إلى الأسواق، ودعم الصادرات، وإقرار المعاملة الخاصة للسلع الحساسة والخاصة للدول النامية، والنص بشكل واضح على إعفاء أقل الدول نمواً من تقديم أي التزامات في النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات[5]. وكان الأمر الأهم في الاتفاق هو الانتهاء إلى استنتاج واقعي يزيل الضغط والقلق عن كاهل الدول الأعضاء، وذلك بالاتفاق على تمديد موعد انتهاء جولة الدوحة، الذي كان مقرراً في مطلع عام 2005، إلى أجل غير محدد.

وشملت حزمة تموز/يوليو 2004، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر على أساسها، عدداً من المواعيد المحددة لإنجاز خطوات رئيسية تقود إلى المؤتمر الوزاري السادس الذي تقرر عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر 2005 في هونغ كونغ. وتكررت دعوات العديد من الدول الأعضاء المؤثرة، خلال اجتماعات اللجان التفاوضية، إلى تكثيف الجهود لإنجاز المطلوب قبل حلول موعد مؤتمر هونغ كونغ. وفي غضون ذلك، عقدت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الوزارية المصغرة الهامة، كان أولها على هامش اجتماعات دافوس في نهاية كانون الثاني/يناير 2005، ثم اجتماع كينيا في مطلع آذار/مارس 2005، ومؤتمرا باريس في مطلع أيار/مايو ونهاية أيلول/سبتمبر 2005 وغيرها، للوفاء بالمواعيد المحددة في حزمة تموز/يوليو 2004. إلا أن العثرات كانت أكثر من السبل المعبدة، وسجل فقط اتفاق وحيد حول تحويل معادلات القيمة للرسوم غير النسبية في مفاوضات الزراعة. ولكن هذا الاتفاق، برغم أهميته، لم يشكل سوى تقدم هامشي في مسيرة المفاوضات المتعثرة.

ثم سارعت الدول الأعضاء إلى دفع عجلة المفاوضات بشكل حثيث استباقاً للمواعيد المحددة في شهر تموز/يوليو 2005. وارتفعت وتيرة الحديث عن مقاربات تموز/يوليو التي كان المقصود منها تحقيق تقدم ملموس بشأن موضوعات المفاوضات بحلول شهر تموز/يوليو لضمان نجاح مؤتمر هونغ كونغ في نهاية العام. إلا أن الأمور ظلت على حالها، ولم تغير من وتيرتها قوة الدعم

(4) الأعضاء الخمسة المهتمة: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، والبرازيل.

(5) للاطلاع على التفاصيل الخاصة باتفاق حزمة تموز/يوليو 2004، يرجى مراجعة الموقع العربي المخصص لقضايا التجارة ومنظمة التجارة العالمية على الموقع الإلكتروني للإسكوا: www.escwa.org.lb/arabic/wto.

السياسي الذي أبدته الدول الأعضاء المجتمعة لمفاوضات الزراعة في المؤتمر الوزاري المصغر الذي عقد في منتصف شهر تموز/يوليو 2005 في داليان، الصين. كما أن فشل المجلس العام في التوصل إلى تقييم تقريبي أولي لطرائق المفاوضات الزراعية في اجتماعه نهاية شهر تموز/يوليو، أرخى بظلاله على تقدم المفاوضات ككل، وبات متوقعاً الذهاب إلى مؤتمر هونغ كونغ فقط لأنه كان مقرراً وليس لأن هناك إنجازاً قابلاً للتحقيق.

2- ما بعد مؤتمر هونغ كونغ

أما آخر التطورات التي طرأت على جولة الدوحة في مرحلة ما بعد مؤتمر هونغ كونغ، فقد تمثلت في سلسلة اجتماعات بين الدول الأعضاء المؤثرين في نهاية النصف الأول من عام 2006. وطغت لعبة اللوم والعتاب على مناقشات الدول الأعضاء لإلقاء مسؤولية عدم تحقيق تقدم في جولة الدوحة على بعضهم البعض، وذلك في اجتماع دافوس، سويسرا، الذي عقد في 27 و28 كانون الثاني/يناير 2006[6] واجتماع ما سمي مجموعة الأعضاء الستة[7] في باريس من 27 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2006. وجاء الاختبار الحقيقي الأول لمدى جدية الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق حول طرائق المفاوضات للمنتجات الزراعية وغير الزراعية عندما لم يتمكنوا من عقد الاجتماع الوزاري المقرر بهذا الخصوص في 30 نيسان/أبريل 2006 والذي نص عليه الإعلان الوزاري لمؤتمر هونغ كونغ. وتجدر الإشارة إلى أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يفوت فيها الأعضاء موعداً مقرراً، بل حصلت سلسلة من تفويت المواعيد منذ أن صدر إعلان الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 الذي أطلقت بموجبه جولة الدوحة والذي دعا إلى الاتفاق على طرائق المفاوضات للمنتجات الزراعية في 31 آذار/مارس 2003. فأصبح من الواضح أن باقي المواعيد سيتم تفويتها، مما يضع مصير جولة الدوحة في حكم المجهول.

وعلى الرغم من جهود المدير العام للمنظمة لمحاولة إنقاذ المواعيد المحددة، وبخاصة تلك التي تم تفويتها في شهر نيسان/أبريل وحدد لها موعد جديد في نهاية شهر حزيران/يونيو[8]، وجهود رؤساء اللجان التفاوضية، وبخاصة تلك المعنية بالمنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية، إلا أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في جنيف في 30 حزيران/يونيو انتهى في 1 تموز/يوليو أي قبل يوم من الموعد المحدد لختامه بعدما أصبح واضحاً للمجتمعين أن لا مجال لتحقيق تقدم، مما استدعى أن تقوم الدول الأعضاء بتفويض المدير العام لتكثيف المشاورات فيما بينها، ولعب دور المسهل للمفاوضات[9]. وقد كانت المرة الأولى بعد هونغ كونغ التي يعلن فيها المدير العام، بصفته رئيس لجنة المفاوضات التجارية التي تتم جولة مفاوضات الدوحة تحت مظلتها، أن المنظمة دخلت حقيقة في مرحلة الأزمة. ويبدو أن آخر فرصة لإخراج الجولة من الأزمة تمثلت في اجتماع مجموعة الأعضاء الستة في 17 تموز/يوليو 2006 في جنيف غداة اجتماع مجموعة البلدان الصناعية الثمانية (G8) في سانت بترسبيرغ، الاتحاد الروسي[10] الذي شدد الرؤساء خلاله على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق المفاوضات قبل منتصف شهر آب/أغسطس. واتفقت دول مجموعة الأعضاء الستة على تكثيف اللقاءات في محاولة لتسجيل اختراق.

وبالفعل عاودت مجموعة الأعضاء الستة اجتماعها في 23 تموز/يوليو 2006 ولكن لم تنجح في التقريب بين مواقف الدول المعنية حول قضايا المفاوضات الزراعية وتخفيض الدعم. وتلا ذلك اجتماع غير رسمي لممثلي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حضره المدير العام للمنظمة الذي أعلن أنه لا يمكن إنهاء جولة الدوحة مع نهاية عام 2006 (حسب ما أقره ضمنياً الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر هونغ كونغ). وأوصى كذلك بتعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى لإتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لتقييم المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات ولتدارس مواقفها وإعادة النظر بشأنها[11].

وبذلك يسدل الستار على فصل آخر يبعث على القلق بشأن مستقبل جولة مفاوضات الدوحة بل ومستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف برمته. ومن غير الواضح متى سيكون هناك اتفاق جزئي أو شامل آخر كاتفاق تموز/يوليو 2004 ينقذ الجولة من فشل أصبح يلوح في الأفق، ويعيد النشاط ثانية إلى أعمال المفاوضات. فقد

---

(6) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 10, No. 2, 25 January 2006.

(7) مجموعة الأعضاء الستة: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، والبرازيل، واليابان.

(8) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 10, No. 19, 31 May 2006.

(9) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 10, Number Special, 3 July 2006.

(10) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 10, No. 26, 19 July 2006.

(11) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 10, No. 27, 26 July 2006.

أصبح مثل هذا الاتفاق لازماً بالنظر إلى الوقت المتبقي المتاح قبل أن تنتهي في تموز/يوليو 2007 السلطة الممنوحة من الكونغرس للرئيس الأمريكي والتي تخوله إبرام الاتفاقيات التجارية وتقديم التنازلات وإرسالها إلى الكونغرس للمصادقة عليها في ما يعرف بـ "سلطة المسرب السريع"[12]. ومن دون هذه السلطة لن تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ أي التزامات أو تعهدات تتم بموجب جولة الدوحة. وعليه، فإن تفويت الفرصة لإحداث اختراق رئيسي قبل نهاية عام 2006، يعني حكماً أن الجولة في طريقها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في انتظار سلطة تجارية تعطى للرئيس الجديد في عام 2009، هذا إن ظلت الدول الأعضاء متمسكة بالجولة ومقتنعة بجدواها من الأساس.

ولعل احتمال حدوث انهيار في المحادثات التجارية يعيد إلى الساحة الحديث عن التكتلات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، التي يتم من خلالها تذليل العقبات التي تقف في طريق تقدم جولة المفاوضات متعددة الأطراف. والسؤال المطروح الآن هو: هل صحيح أن الدول المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، التي ضاعفت من عدد اتفاقياتها التجارية مع العديد من دول وأقاليم العالم النامي منذ انطلاق جولة الدوحة في عام 2001، حريصة على استمرارية النظام التجاري متعدد الأطراف؟ وإذا كانت كذلك، ما الذي يفسر امتناعها عن تقديم تنازلات جوهرية في المفاوضات الزراعية في مقابل انتشار ظاهرة الاتفاقيات الإقليمية التي تقودها على المستوى العالمي؟ أم أنها انتهت إلى حقيقة أن المكاسب التي تحصل عليها من تلك الاتفاقيات أقل كلفة (أو أكثر فائدة) من تلك التي تجنيها من النظام متعدد الأطراف الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية؟

ومما لا شك فيه أن الرسالة كانت واضحة للدول النامية، منذ انهيار المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية (سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 1999)، بأن الأجندة التجارية للدول المتقدمة تمر في تحولات جدية باتجاه الاستئثار بالمكاسب والفرص التجارية التي تتيحها العولمة الاقتصادية لصالح الشركات متعددة الجنسيات التابعة لتلك الدول، وهذا ما أوضحته تجربة النفق الطويل الذي مرت فيه مفاوضات الصحة العامة والحصول على الدواء. وكان واضحاً أنه في حين طالبت الدول المتقدمة بإدراج موضوعات العمالة والبيئة في مؤتمر سياتل، ومن ثم الدفع بموضوعات سنغافورة في الدوحة، لم تكن مطالبها تلك سوى أداة تفاوضية تطويعية للحصول على مزيد من التنازلات في النفاذ إلى أسواق الدول النامية دون الاستعداد الحقيقي لتقديم تنازلات في النفاذ إلى أسواقها للمنتجات التصديرية التي تهم الدول النامية والأقل نمواً، وهي المنتجات الزراعية. وهاهي الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها، ولا تزال، الدول المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مع الدول النامية، تقوم على أساس التكافؤ والتماثل في التنازلات، متناسية البون الشاسع في المستويات التنموية والتصنيعية، ولا تتناول مسائل الدعم أو أياً من القضايا التنموية كالمديونية أو نقل التقنية.

3- إنجازات جولة مفاوضات الدوحة

وبعيداً عن الدخول في مرحلة التكهن بمصير جولة الدوحة أو النظام التجاري متعدد الأطراف، وما قد تم التوصل إليه من انفراجات عام 2006، يقدم هذا أخباراً سارة وانفراجاً طال انتظاره، يقدم هذا الاستعراض في الفقرات التالية رصداً للإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد جولة مفاوضات الدوحة في مساراتها التفاوضية المختلفة وحتى 24 تموز/يوليو 2006 تاريخ تعليق جولة المفاوضات.

وبداية، لا بد من توضيح الأهداف التي سعت الدول الأعضاء إلى تحقيقها من جولة مفاوضات الدوحة. فقد اشتمل الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وانطلقت بموجبه جولة المفاوضات، على ما سمي أجندة الدوحة للتنمية[13]. وتحدد الأجندة الموضوعات التي يجري التفاوض عليها ضمن 19 مساراً، يأتي في مقدمتها ما يعرف بمسائل التنفيذ، والزراعة، والخدمات، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية (المصنعة)، وحقوق الملكية الفكرية، ثم موضوعات سنغافورة الأربعة وهي الاستثمار، وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة، بالإضافة إلى قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة في ما يتعلق بتوضيح وتحسين اتفاقيات الإغراق والدعم، والنصوص المتعلقة باتفاقيات التجارة الإقليمية، وتحسين نظام تسوية المنازعات، والتجارة والبيئة، والتجارة الإلكترونية.

---

(12) Jagdish Bhagwati, *From Seattle to Hong Kong*, Foreign Affairs, WTO special edition, Dec. 2005.

(13) للاطلاع على الترجمة غير الرسمية إلى اللغة العربية التي أعدتها الإسكوا للإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة، يرجى مراجعة الموقع العربي المخصص لقضايا التجارة ومنظمة التجارة العالمية على الموقع الإلكتروني للإسكوا: www.escwa.org.lb/arabic/wto.

وبالإضافة إلى المجالات التفاوضية المذكورة، اشتملت أجندة الدوحة للتنمية على دراسة عدد من القضايا ذات الأهمية للدول النامية، وفي مقدمتها معالجة وضع الاقتصادات الصغيرة، والدين والتمويل، ونقل التقنية، وتحسين إطار المعونة الفنية وبناء القدرات لدى الدول النامية، ومعالجة شواغل أقل البلدان نمواً، وتفعيل نصوص المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. واذا ما اقترن إدراج هذه الموضوعات ذات الطبيعة التنموية والخاصة كلياً بالدول النامية والأقل نمواً بزيادة النفاذ إلى الأسواق لمنتجات الدول النامية الزراعية وغير الزراعية مع معالجة مسائل التنفيذ، فإن جولة مفاوضات الدوحة جديرة بأن تسمى الجولة التنموية، خلافاً لجولات المفاوضات الثماني التي سبقتها والتي استهدفت في معظمها تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية بشكل أساسي.

وبعد ما يقارب خمس سنوات من المفاوضات المكثفة والشاقة بين الدول الأعضاء وما شابها من تفاؤل وإحباط متكررين، يمكن وصف ما تم إنجازه لحين إعداد هذا الاستعراض، بأنه متواضع جداً حيث لا تزال جميع المسائل الحساسة والشائكة على المسارات التفاوضية عالقة من دون التوصل إلى اتفاق، باستثناء تسهيل التجارة كما سيجري توضيحه تالياً. ولن يتم هنا استعراض جميع مجريات أو مسارات المفاوضات ودقائقها، ولكن سيتم التطرق إلى أهم التطورات الجديرة بالذكر مع التركيز فقط على أهم المسارات، علماً بأن المسارات غير المذكورة أجندة الدوحة للتنمية لم يلحقها تقدم ملموس[14].

(أ) الزراعة

يبدو أن المفاوضات الزراعية التي كانت داعياً رئيسياً لفشل مؤتمر كانكون، كانت أيضا السبب الرئيسي وراء الفشل في تحقيق أي تقدم حقيقي وفي تعليق جولة مفاوضات الدوحة. فالمفاوضات الزراعية هي لب جولة المفاوضات وأكثر ما يهم الدول النامية في هذه الجولة. ويسود الاعتقاد عند الكثيرين بأن التقدم في هذا المسار يتبعه حتماً تقدم في مختلف المسارات الأخرى، وأن ضعف التقدم في مفاوضات الزراعة قد أعاق فعلاً التقدم في المسارات الأخرى وعطل أعمال الجولة برمتها.

وكانت المفاوضات الزراعية قد سبقت انطلاق جولة الدوحة، حيث بدأت عام 2000 بموجب المادة 20 من اتفاق الزراعة الخاص بمنظمة التجارة العالمية، بهدف استمرار عملية الإصلاح في سياسات الزراعة لدى الدول الأعضاء التي بدأت في جولة الأوروغواي لأول مرة في جوانب ثلاثة هي: النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي الزراعي، ودعم الصادرات الزراعية. ومع انطلاق جولة المفاوضات الشاملة في الدوحة، تم إدماج المفاوضات الزراعية فيها وأصبحت ركناً رئيسياً ضمن الصفقة المتكاملة أو الواحدة لنتائج الجولة. ونص إعلان الدوحة الوزاري بوضوح على أهداف المفاوضات المتمثلة في تحقيق تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية، وتخفيض الدعم المخصص للصادرات بمختلف أشكاله تمهيداً لإلغائه، والحد من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة[15].

وتخاطب هذه الأهداف مطالب الدول النامية التي تعاني صادراتها الزراعية المتجهة إلى أسواق الدول المتقدمة جراء السياسات الحمائية التي تنتهجها تلك الدول، سواء من ناحية ارتفاع الرسوم الجمركية أو تقييد الأسعار والكميات المستوردة والدعم المادي الهائل المقدم للمزارعين والذي يبلغ حسب بعض الدراسات أكثر من 300 مليار دولار سنوياً[16]، بالإضافة إلى المعاناة في أسواق الدول النامية ذاتها جراء انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة للدعم التصديري المقدم من الدول المتقدمة، حسبما ظهر جلياً خلال إثارة قضية القطن في مؤتمر كانكون. فما الذي أنجزته مفاوضات السنوات الخمس في هذه المجالات الثلاثة؟

في مجال النفاذ إلى الأسواق، كان الإنجاز الوحيد، كما سبق ذكره، اتفاق الدول الأعضاء، في 4 أيار/مايو 2005، على احتساب معادلات القيمة للرسوم غير النسبية المفروضة على الواردات الزراعية لغايات التخفيض الجمركي لاحقاً[17]. وقد جسد إعلان هونغ كونغ اتفاقاً حول هيكلة التعريفات الجمركية لغايات التخفيض على أربع فئات ضمن منهج المعادلة الطبقية التي تضمنها اتفاق

(14) للاطلاع على تفاصيل حول جولة الدوحة وتطور المفاوضات بخصوصها إلى وقت قريب، يرجى قراءة الأوراق الموجزة التي قامت الإسكوا بإعدادها للاجتماع الوزاري العربي للتحضير لمؤتمري كانكون وهونغ كونغ، بمراجعة الموقع العربي المخصص لقضايا التجارة ومنظمة التجارة العالمية على الموقع الإلكتروني للإسكوا: www.escwa.org.lb/arabic/wto.

(15) إعلان الدوحة الوزاري، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، WT/MIN(01)/DEC/1، الفقرة 13.

(16) Arvid Panagariya, *Liberalizing Agriculture*, Foreign Affairs, WTO special edition, December 2005.

(17) ICTSD, Bridges Weekly Trade News Digest, Vol. 9, No.16, 11 May 2005.

حزمة تموز/يوليو 2004، والذي أقر أيضاً الحق للدول النامية في تحديد عدد من المنتجات لتُعامل على أنها منتجات خاصة. ومن الإنجازات الأخرى على هذا الصعيد، إقرار الحق للدول النامية في استخدام آليات الوقاية الخاصة كما ورد في اتفاق حزمة تموز/يوليو 2004، وتكرر في إعلان هونغ كونغ أيضاً. ولكن، بقيت المهمة الأصعب، وهي الاتفاق على حدود تلك الفئات ومقدار التخفيض في كل فئة وأسلوب التخفيض للدول النامية، وكيفية معاملة منتجاتها الحساسة والخاصة، والمرونة الواجب انتهاجها، ومعايير استخدام آليات الوقاية الخاصة، وغيرها من التفاصيل الصعبة التي ستشملها طرائق المفاوضات الزراعية والتي تمثل المضمون، بينما العناوين السابقة لا تمثل أكثر من الشكل.

وفي موضوع تخفيض الدعم المحلي الزراعي، كان هناك إنجازات شكلية بسيطة تمثلت في أن حزمة تموز/يوليو 2004 نصت على إجراء تخفيض كبير في المستوى العام للدعم الذي يشوه التجارة، ووضع سقوف لدعم الصندوق الأزرق، ووضع معايير جديدة لتقييده، والاتفاق على أن تكون صيغة التخفيض بموجب معادلة طبقية (Tiered) تضمن قيام الدول ذات المستويات الأعلى من الدعم بإجراء تخفيض أكبر. وتضمن إعلان هونغ كونغ تقدماً بسيطاً من حيث تحديد ثلاث فئات للتخفيض.

أما تخفيض دعم الصادرات الزراعية، فقد كان الإنجاز الوحيد في سجل السنوات الخمس، حيث حمل إعلان هونغ كونغ قراراً بأن يتم وبالتوازي إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات والبرامج الأخرى ذات الأثر المماثل بحلول عام 2013، وبشكل متدرج يتم الاتفاق عليه في طرائق المفاوضات لاحقاً، بالإضافة إلى الاتفاق على إلغاء الدعم المقدم لصادرات القطن في عام 2006[18]. إلا أن الكثير بقي ليستكمل في هذا المجال، مثل وضع الضوابط لائتمانات التصدير وضماناتها، وبرامج التأمين التي تقل عن 180 يوماً، وأنشطة مؤسسات الاتجار الحكومية، والمعونة الغذائية. وبذلك يتبين أن ما تم إنجازه يعتبر ضئيلاً جداً، مما يدل على شدة الخلافات في هذا المسار من المفاوضات والتي أعاقت التوصل إلى تقدم حقيقي وجوهري كان سيؤدي إلى إحداث تقدم على المسارات الأخرى.

(ب) النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية (المصنعة)

يعترف المفاوضون التجاريون بأن هذا الموضوع لم يأخذ حقه الكامل في المفاوضات نظراً إلى بطء التقدم في المسار الزراعي. وكان إعلان الدوحة قد نص على "تخفيض التعريفة الجمركية أو إلغائها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء ذروة التعريفة وتدرج التعريفة والحواجز غير التعريفية، ولا سيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى الدول النامية"[19]. ومع ذلك، من المعروف أن الدول النامية تحتفظ بتعريفات جمركية أعلى في المتوسط من الدول المتقدمة وأن التحرير والتخفيض الأكبر سيكونان من حصة الدول النامية حتى وإن ارتبط ذلك بمنحها معاملة خاصة وتمييزية. وبعكس الزراعة، لم يحمل اتفاق حزمة تموز/يوليو 2004 جديداً، حيث تبنى إطاراً لتحديد طرائق المفاوضات تم طرحه سابقاً في مؤتمر كانكون في ما سمي نص ديربيز (Derbez text)[20]. وهذا الإطار لم يتم التوافق عليه في كانكون وهو، كإطار الزراعة، اتفاق حول شكليات يتم بعدها التفاوض على المسائل الجوهرية.

وخلال المفاوضات، وخاصة بعد الاتفاق على حزمة تموز/يوليو 2004، تم إحراز بعض التقدم في الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية وبحثها، كما تم اقتراح أن تبحث الدول الأعضاء في عدة مجالات ذات صلة، كصيغة التخفيض، والمبادرات القطاعية، وربط الخطوط التعريفية، والسلع البيئية، والمعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية، وتحويل الرسوم غير النسبية، وغيرها. وجسد إعلان هونغ كونغ اتفاقاً من حيث الشكل حول صيغة المعادلة التي ستعتمد للتخفيض الجمركي وعدم المعاملة بالمثل في التزامات التخفيض وبعدم إلزامية المبادرات القطاعية للتخفيض، وحول أن يكون التخفيض من المعدلات التعريفية الأساسية وليس المربوطة. وحتى تاريخنا هذا، بقيت المسائل الأساسية والأرقام ومستويات التخفيض ومجمل طرائق المفاوضات في هذا المسار للمفاوضات المستقبلية. وهذا يعني ضآلة ما تم إنجازه حتى الآن وربط التقدم بشكل متواز مع التقدم في مسار المفاوضات الزراعية، مما يزيد الأمور تعقيداً للدول النامية.

(ج) مفاوضات الخدمات

(18) إعلان هونغ كونغ الوزاري، المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، 18 كانون الأول/ديسمبر 2005، WT/MIN(05)/DEC، الفقرة 6.

(19) الفقرة 16 من إعلان الدوحة الوزاري سابق الذكر.

(20) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية، إعداد فخري هزايمة، سلسلة أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (E/ESCWA/GRID/2005/WG.3/10).

بدأت مفاوضات الخدمات بشكل مماثل للمفاوضات الزراعية في عام 2000 قبل بدء جولة الدوحة، وذلك استكمالاً لجولة الأوروغواي بموجب المادة 19 من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات (GATS). وأدمجت مفاوضات الخدمات في إطار جولة الدوحة حيث صادق الإعلان الوزاري على المبادئ التوجيهية التي توصلت إليها الدول الأعضاء في آذار/مارس 2001 لمواصلة المفاوضات، والتي أقرت أسلوب التفاوض الثنائي على أساس العرض والطلب. وحدد الإعلان موعداً نهائياً للدول الأعضاء لتقديم مطالبهم الثنائية وعروضهم الأولية في مهلة لا تتجاوز شهر آذار/مارس 2003[21]. إلا أنه تم تجاوز هذا الموعد وأعيد تجديده في حزمة تموز/يوليو 2004 التي تم تجاوزها كذلك، حيث بقيت الطلبات والعروض لتحرير الخدمات في غير المستوى المطلوب، إضافة إلى أن العمل على تحسين بعض نصوص اتفاق الغاتس، وخاصة في مجالات الدعم والحماية والمشتريات الحكومية، ظل يراوح مكانه حتى انعقاد مؤتمر هونغ كونغ.

أما إعلان مؤتمر هونغ كونغ، فقد أكد على ضرورة مشاركة جميع الدول الأعضاء بفعالية أكبر في المفاوضات بهدف رفع مستوى التحرير التجاري في الخدمات مع تكثيف المفاوضات حسب الأنماط والمواعيد التي اشتمل عليها مرفق للإعلان خاص بذلك. ولهذه الغاية أدخل الإعلان أسلوباً تفاوضياً جديداً هو التفاوض متعدد الأطراف، بالإضافة إلى الأسلوب الثنائي الذي اعتمد في عام 2001. وعلى الرغم من قيام الدول المتقدمة باستغلال هذه المسألة والبدء بتقديم طلبات متعددة الأطراف، إلا أن المواعيد المحددة للانتهاء من ذلك، في شباط/فبراير وتموز/يوليو 2006، قد تم تفويتها وبقيت مفاوضات الخدمات هي الأخرى دون إحراز تقدم جوهري إلى تاريخ إعداد هذا الاستعراض.

(د) الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

شهد هذا المسار من المفاوضات، قبل انطلاق مؤتمر كانكون، نهاية كان يؤمل منها أن تساهم في إنجاح أعماله. ولكن فاعليته ظلت محل تساؤل. وكان مؤتمر الدوحة قد أصدر إعلاناً مستقلاً بشأن اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والصحة العامة، أقر مرونة للدول الأعضاء تعطيها الحق في منح التراخيص الإجبارية والحالات التي تشكل طوارئ وطنية كمرض الإيدز. وشدد كذلك على ضرورة التوصل إلى حل سريع لمشكلة الدول التي لا تملك قدرات تصنيعية كافية في مجال الأدوية والتي تصطدم بنظام الترخيص الإجباري الذي نص عليه اتفاق TRIPS. أما الحل المبكر فقد تم التوصل إليه بموجب قرار من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 30 آب/أغسطس 2003، أدى إلى تعليق العمل بالمادة 31 (و) من اتفاق TRIPS، ويقضي بمساعدة الدول الفقيرة على استيراد أصناف عامة لأدوية تتمتع ببراءات اختراع بموجب التراخيص الإجبارية[22]. وظل الأمر كذلك إلى أن وافقت الدول الأعضاء في اجتماع المجلس العام للمنظمة، قبل أيام من مؤتمر هونغ كونغ، على إنشاء آلية دائمة لتنفيذ القرار السابق للمجلس، وذلك بإدخال التعديلات اللازمة على اتفاق TRIPS. أما الأمور الأخرى في هذا المسار، والتي يشملها إعلان الدوحة، كإنشاء نظام متعدد الأطراف للإخطار عن المؤشرات الجغرافية لأنواع النبيذ وتوسيع نطاقها لتشمل منتجات أخرى، والعلاقة بين اتفاق TRIPS واتفاقية التنوع البيولوجي وحماية المعارف التقليدية والتراث، فلم تحقق تقدماً يذكر.

(ه) القضايا والشؤون المتصلة بالتنفيذ

هذه القضايا التي تمت إثارتها قبل انطلاق جولة الدوحة، ومعظمها قضايا تهم الدول النامية، تناولها إعلان الدوحة بكثير من الاهتمام، وهي مشتتة إلى حد كبير سواء في الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية أو بالهيئات واللجان التي تتابع المفاوضات بشأنها. ونظراً إلى عدم إحراز تقدم في هذه المفاوضات، تم التشديد على ضرورة إيلاء الاهتمام لإيجاد حلول لها في الاتفاق الإطاري لحزمة تموز/يوليو 2004. ولكن لم يحدث أي تقدم يذكر حتى انعقاد مؤتمر هونغ كونغ. ولإيجاد مخرج لذلك، طلب إعلان هونغ كونغ إلى المدير العام للمنظمة تكثيف مشاوراته مع الدول الأعضاء بخصوص قضايا التنفيذ العالقة، وأوصى بأن يقوم المجلس العام للمنظمة باستعراض التقدم المحرز في نهاية شهر تموز/يوليو 2006. ولكن يبدو أنه لم يتم تحقيق أي تقدم.

(و) المفاوضات بشأن قواعد منظمة التجارة العالمية

شمل إعلان الدوحة تفويضاً لإجراء مفاوضات بين الدول الأعضاء تستهدف توضيح وتحسين الضوابط التنظيمية التي تندرج ضمن الاتفاقات القائمة بشأن تنفيذ المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

(21) الفقرة 15 من إعلان الدوحة الوزاري سابق الذكر.

(22) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التطورات في مفاوضات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، سلسلة أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (E/ESCWA/GRID/2005/WG.3/7).

والتجارة 1994 (GATT) والمتعلقة أساساً بمكافحة الإغراق، وكذلك الضوابط المتصلة باتفاقات التجارة الإقليمية[23]. وقد لاحظ إعلان هونغ كونغ بعض التقدم المحرز في المفاوضات بين الدول الأعضاء بشأن تعديل نصوص عديدة من اتفاق مكافحة الإغراق والاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية، وكذلك بالنسبة إلى اتفاقات التجارة الإقليمية. إلا أن الإعلان يوضح ضمنياً عدم التوصل إلى تقدم جوهري يفضي إلى اتفاق من خلال دعوة المجموعة التفاوضية إلى تكثيف العمل والانتهاء منه والتوصل إلى نصوص معدلة في أقرب فرصة ممكنة.

(ز) تيسير التجارة

حظيت مفاوضات تيسير التجارة بالاهتمام دون سواها من موضوعات سنغافورة كما سبق ذكره، وأبقت حزمة تموز/يوليو 2004 هذا الموضوع على أجندة مفاوضات الدوحة، في حين أسقطت من الجولة الموضوعات الثلاثة الأخرى. وكان إعلان الدوحة قد نص على إجراء مفاوضات حول تيسير التجارة بقرار يتخذ خلال المؤتمر الخامس للمنظمة (كانكون) بالتوافق الصريح بشأن طرائق المفاوضات، وقيام الفريق المعني بتيسير التجارة بمراجعة الجوانب المتصلة بتيسير التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاق الغات 1994 وتوضيحها وتحسينها حسب الاقتضاء، وتحديد احتياجات وأولويات الدول الأعضاء في مجال تيسير التجارة ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً[24]. ونظراً إلى إخفاق مؤتمر كانكون في أعماله، تم التعويض عن ذلك في الاتفاق الإطاري لحزمة تموز/يوليو 2004 الذي تضمن اتفاقاً حول طرائق المفاوضات بشأنه في ملحق خاص. وبذلك شهدت مفاوضات تيسير التجارة اتفاقاً نادر الحدوث بين الدول الأعضاء خلال هذه الجولة.

ونشطت الدول الأعضاء مع مطلع عام 2005 في تقديم المقترحات التفاوضية حيث تم تقديم ما يربو على 50 مقترحاً لنهاية تموز/يوليو 2005، لمست العديد من مجالات التحسين والتوضيح في مواد اتفاق الغات 1994 المذكورة، إلى جانب تقديم عدد من الأوراق التي توضح التجارب الوطنية[25]. كما تميزت المناقشات بكثير من التوافق بين الدول الأعضاء، حتى أن مجموعات من الدول الأعضاء النامية والمتقدمة متباينة الآراء في المسارات الأخرى، بادرت إلى تقديم مقترحات مشتركة كالهند والولايات المتحدة الأمريكية[26]. ونتيجة لهذا التوافق، جاء تقرير سير العمل المرفوع إلى مؤتمر هونغ كونغ بإجماع أعضاء فريق العمل التفاوضي وليس على عاتق رئيس الفريق، كما كان الحال بالنسبة إلى مفاوضات الزراعة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، والخدمات.

وفي المرحلة التحضيرية لمؤتمر هونغ كونغ، استكملت الدول الأعضاء تقديم مقترحاتها ومناقشة هذه المقترحات بغية تحديد العناصر المحتمل صياغة نصوص بشأنها في اتفاق جديد حول تيسير التجارة. وعكس تقرير فريق العمل التفاوضي، المرفوع إلى المؤتمر، التقدم الكبير المحرز في أعمال المفاوضات. وحمل التقرير الذي أدرج في المرفق (هاء) للإعلان الوزاري عدداً من التوصيات التي صادق عليها مؤتمر هونغ كونغ. وأهم تلك التوصيات الانتقال إلى مرحلة صياغة الاتفاقية اعتماداً على المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، ومواصلة العمل وتوسيعه في عملية تحديد احتياجات وأولويات الدول الأعضاء في مجال تيسير التجارة، وتحديد الآثار المحتملة على التكاليف، بالإضافة إلى زيادة إطار العون الفني وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لتمكينها من المشاركة بفعالية في المفاوضات، وتعميق المفاوضات حول المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية.

وفي مرحلة ما بعد مؤتمر هونغ كونغ، كثفت الدول الأعضاء من جهودها في سبيل التوصل إلى نص للاتفاق الجديد حول تيسير التجارة. وانتقلت الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات مطورة لمقترحاتها السابقة فيما سمي "مقترحات الجيل الثالث" التي تحمل نصوصاً مقترحة لعناصر الاتفاق. وحتى تاريخ تعليق جولة المفاوضات في تموز/يوليو 2006، قدمت الدول الأعضاء أكثر من 70 مقترحاً تفاوضياً قدم منها 28 مقترحاً في شهر تموز/يوليو 2006 وحده[27]. ونظراً إلى التقدم الهائل على هذا المسار التفاوضي، وافق الجميع على تعليق المفاوضات في انتظار قيام رئيس فريق العمل التفاوضي بطرح مشروع الاتفاق لمناقشته، وهذا ليس ببعيد إذا استعادت المفاوضات عافيتها قريباً.

---

(23) الفقرتان 28 و29 من إعلان الدوحة الوزاري سابق الذكر.

(24) الفقرة 27 من إعلان الدوحة الوزاري سابق الذكر.

(25) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المفاوضات التجارية حول تسهيل التجارة، سلسلة أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، (E/ESCWA/GRID/2005/WG.3/4).

(26) منظمة التجارة العالمية، المقترح الهندي الأمريكي المتعلق بإنشاء آلية متعددة الأطراف لتبادل ومعالجة البيانات بين الدول الأعضاء، 22 تموز/يوليو 2005، الوثيقة TN/TF/W/57.

(27) منظمة التجارة العالمية، مقترحات الدول الأعضاء في مفاوضات تيسير التجارة، 11 آب/أغسطس 2006، الوثيقة TN/TF/W/43/Rev.10.

الإطار 4- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين

عقدت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين في البلاد العربية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 19 و20 حزيران/يونيو 2006، وذلك في إطار دعم جهود الدول العربية في متابعة قضايا المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية في منظمة التجارة العالمية. وتأتي هذه الورشة في إطار المشروع المشترك للجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة المتعلق بترويج التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال إدارة المعرفة واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات. وهدفت الورشة المتخصصة إلى تعزيز قدرات المفاوضين الحكوميين في الدول العربية وزيادة مشاركتهم بشكل أكثر فعالية في جولة المفاوضات الجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتي شهدت توافقاً حول وضع اتفاق جديد بشأن تسهيل التجارة.

وتناولت ورشة العمل موضوعات المفاوضات متعددة الأطراف بشأن تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية بشكل تفصيلي مع توضيح للمقترحات التفاوضية ولمواقف الدول الأعضاء من مختلف المجموعات الدولية، وكيفية التعامل مع احتياجات وأولويات الدول النامية والعربية خصوصاً ذات العلاقة بتسهيل التجارة وقضايا المساعدة الفنية وبناء القدرات، والمتطلبات الفنية لتسهيل التجارة وخاصة في تطبيق المعايير الدولية والتعاون بين الإدارات الجمركية، وتبادل البيانات عبر الحدود وإنشاء لجنة خاصة في المنظمة لترعى تطبيق الاتفاق الجديد، وآليات الرصد والمراقبة والإبلاغ عند التزام الدول الأعضاء بالتنفيذ. كما تم تقديم عدد من التوصيات المناسبة حيال معظم الموضوعات المطروحة. وقد شارك في هذه الورشة ممثلون عن الإدارات الجمركية والوزارات المعنية بتسهيل التجارة في 13 دولة عربية، بالإضافة إلى حشد من الخبراء من عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

الإطار 5- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

عقدت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، هدفت إلى مخاطبة القطاع الخاص في هذا المجال والاطلاع على أهم احتياجاته.

وركزت المناقشات على أهمية موضوع تسهيل التجارة وانعكاساته على التبادل التجاري ولا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي كثيراً ما تحجم عن الاستيراد والتصدير بسبب المعوقات التي تواجهها في هذا المضمار ومنها ارتفاع التكلفة. وجرت الدعوة إلى إنشاء السوق العربية المشتركة على غرار المثال الأوروبي. واعتبر أن تسهيل التجارة من شأنه أن ينعكس إيجاباً على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 90 في المائة من المؤسسات. وأكدت المناقشات على وجود تحديات عديدة تعيق التبادل التجاري، ودعت إلى تبسيط الإجراءات وضمان سهولة تدفق المعلومات والقيام بجهد تنسيقي فيما بين الدول العربية بهدف التغلب على المعوقات التي تواجه التبادل التجاري والنقل والانتقال. كما أن تسهيل التجارة ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي والدخل بشكل عام، وعلى أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

وشارك في أعمال الورشة عدد من ممثلي القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الخاصة، إلى جانب ممثلين حكوميين من عدد من الوزارات الحكومية وهيئات عامة أخرى من الدول الأعضاء في الإسكوا. وتناولت المناقشات التطورات الجارية في مجال تسهيل التجارة وانعكاسات ذلك على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسعي للتعرف على احتياجاتها، والأدوار التي يمكن الاضطلاع بها من قبل القطاع الخاص بشكل عام، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، بهدف تسهيل التجارة والارتقاء بإجراءات التبادل التجاري وجعلها أكثر شفافية وانسياباً وتوافقاً مع احتياجاتها، والتعرف كذلك على الفرص المتاحة التي يوفرها تسهيل التجارة.

كما جرى إطلاق القرص التعليمي المدمج الذي أعدته الإسكوا بنسخته العربية حول تسهيل التجارة لسلسلة الأمداد الدولية، وهو نشاط يندرج ضمن المشروع المشترك الذي تنفذه الإسكوا مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى. ويهدف القرص التعليمي إلى ترويج التجارة كمحرك للنمو من خلال إدارة المعرفة واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، ويوفر المواد التعريفية والتعليمية لكل العاملين في مجال الاستيراد والتصدير من القطاعين العام والخاص، ويحتوي على بيانات ونماذج يمكن للدول الاستفادة منها لدى إعداد نماذج بياناتها الجمركية وغيرها من البيانات المواكبة لعمليات التبادل التجاري.

ثالثاً- التكامل الإقليمي

"الاقتصادات الصغيرة تحقق أعلى نسب في مؤشرات التكامل الإقليمي"

حققت بعض مؤشرات التكامل الإقليمي تقدماً في عام 2005، بينما حافظت مؤشرات أخرى على المعدل الذي حققته في عامي 2003 و2004. ويلخص الجدول 8 أدناه أهم مؤشرات التكامل الإقليمي العربي، حيث نلاحظ أن التجارة العربية البينية حافظت على المعدل الذي بلغته في عام 2004 كنسبة من إجمالي تجارة الدول العربية الخارجية، وذلك بعد الارتفاع الذي شهدته في عام 2004. ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 24 في المائة في عام 2003 إلى حوالي 27 في المائة في عام 2004. أما في ما يتعلق بالسياحة العربية البينية كنسبة من إجمالي السياحة فتشير البيانات إلى ارتفاع ما بين عامي 2003 و2004. وأخيراً نلاحظ أن تحويلات العاملين حافظت في عام 2005 على المعدل الذي حققته في عام 2004 والذي يقارب 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 8- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية 2001-2005

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
التجارة البينية كنسبة من التجارة الخارجية	9.27	9.71	9.17	11.02	11.24
الاستثمارات البينية كنسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	34.3	36.0	23.74	26.77	..
السياحة البينية كنسبة من إجمالي السياحة	44.59	45.34	40.33	43.42	..
تحويلات العاملين البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.9	6.2	4.64	5.01	5.57

المصادر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006.

ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

World Tourism Organization, *Tourism Market Trends*, ,2004 Edition.

.*World Development Indicators* database, www.worldbank.org

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.

ألف- التجارة العربية البينية

"أعلى نسبة نمو لمؤشر التجارة العربية البينية بدون النفط في عام 2005"

"المملكة العربية السعودية تتصدر القائمة من حيث القيمة المطلقة للتجارة البينية والجمهورية العربية السورية تتصدر القائمة من حيث النسبة"

يظهر الجدول 9 استمرار الارتفاع في التجارة العربية للعام الثاني على التوالي، إذ ارتفعت التجارة الخارجية من 684 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 873 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة 28 في المائة. ومن جهة أخرى، استمر الارتفاع في التجارة العربية البينية في عام 2005 مسجلاً أعلى نسبة للتجارة العربية البينية. فقد بلغ هذا الارتفاع 63 في المائة بين عامي 2003 و2004، وحوالي 30 في المائة بين عامي 2004 و2005 لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى 98 مليار دولار في عام 2005.

وتعود هذه الزيادة الهامة في التجارة العربية خلال عامي 2004 و2005 من جهة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. ومن جهة أخرى، تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية في عامي 2004 و2005 وإلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، والاتفاقات الثنائية أو التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية ما بين الإمارات العربية المتحدة وألمانيا.

ومع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام 2005، أدى الإعفاء من الرسوم

الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من 75 مليار دولار في عام 2004 إلى 98 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة 30 في المائة. كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أغادير. كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن، والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن.

الجدول 9- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي(*) 1998-2005
(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي التجارة الخارجية	279890	322760	400988	400577	418934	505163	684463	872891
التجارة البينية(**)	27526	29129	33266	37145	40671	46322	75437	98081
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	9.83	9.03	8.30	9.27	9.71	9.17	11.02	11.24
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بدون النفط	13.55	13.67	14.87	14.74	14.69	13.50	16.53	17.98

المصادر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،أوابك، التقرير السنوي الثاني والثلاثون.

ملاحظة: (*) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.
(**) تشمل إعادة التصدير.

كل هذه العوامل التي سبق ذكرها أدت إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للعام الثاني على التوالي، إذ بلغت حوالي 11.2 في المائة في عام 2005، وهي أعلى نسبة تسجلها الدول العربية على الإطلاق (الجدول 9 والشكل 4).

وإذا استثنينا الصادرات النفطية من التجارة الخارجية، نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية للعام الثاني على التوالي لتبلغ حوالي 18 في المائة في عام 2005. وتؤكد هذه النسبة ما تم ذكره سابقاً بأن قطاع النفط يلعب دوراً رئيسياً في التجارة العربية. وقد كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط دور أساسي في زيادة التجارة الخارجية. وبلغت التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية بدون النفط أعلى نسبة لها وهي أعلى من المعدل الوسطي الذي سجلته خلال الفترة 1998-2005 والذي بلغ 14.9 في المائة مقابل معدل وسطي للتجارة البينية من التجارة الخارجية مع النفط بلغ 9.7 في المائة خلال الفترة ذاتها.

الشكل 4- نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية مع وبدون النفط 1998-2005

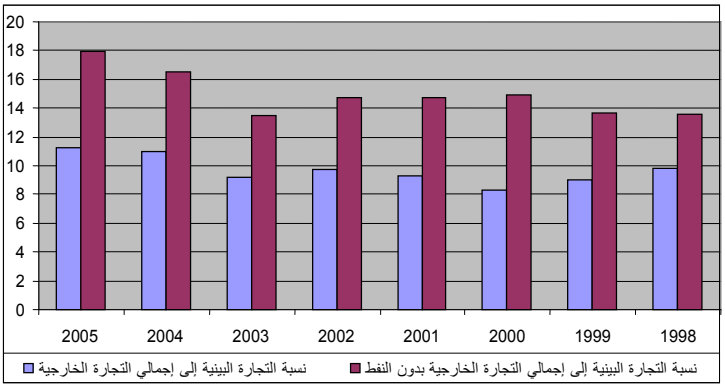

المصدر: استناداً إلى الجدول 9.

أما إذا قارنا قيمة التجارة البينية ونسبتها من التجارة الخارجية بين بعض التكتلات الإقليمية، فنلاحظ أن على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لزيادة تجارتها البينية وتحسين تكاملها الاقتصادي الإقليمي. ونلاحظ من الجدول 10 أن ما بين عامي 2003 و2005، شهدت الدول العربية أكبر نسبة نمو في قيمة التجارة البينية مقارنة ببعض التكتلات الإقليمية الأخرى. فقد ارتفعت التجارة البينية من 46 مليار دولار فقط في عام 2003 إلى حوالي 98 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة 112 في المائة. أما التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي، فارتفعت بنسبة 48 في المائة ما بين عامي 2003 و2005 كنتيجة مباشرة للتوسع الذي شهده الاتحاد الأوروبي في 1 أيار/مايو 2004، إذ أصبح يضم 25 دولة مقابل 15 دولة قبل التوسع. ونلاحظ أن هذا التوسع كان له أثر إيجابي على التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت من 3470 مليار دولار في عام 2003 إلى حوالي 5137 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة 48 في المائة. ومن جهة أخرى، شهدت التجارة البينية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ارتفاعاً مماثلاً. فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية من 211 مليار دولار في عام 2003 إلى 305 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة توازي 44 في المائة. أما التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول نافتا)، فقد ارتفعت بنسبة أقل من نظيراتها في التكتلات الإقليمية الأخرى، من 1308 مليارات دولار في عام 2003 إلى 1634 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة 25 في المائة فقط.

الجدول 10- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و2005 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

التكتل الإقليمي	قيمة التجارة البينية		نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	
	2003	2005	2003	2005
الآسيان	211.1	304.6	25.1	25.5
الاتحاد الأوروبي(*)	3470	5137	60.6	64.1
النافتا	1308	1634	44.8	43.0
الدول العربية(**)	46.3	98.1	9.17	11.24

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

ملاحظة: (*) ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الاوروبي من 15 إلى 25 في 1 أيار/مايو 2004، لذلك تشمل بيانات عام 2003 الأعضاء الـ 15 بينما تشمل بيانات 2005 الأعضاء الـ 25.

(**) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 5- نسبة التجارة البينية الى إجمالي التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و2005

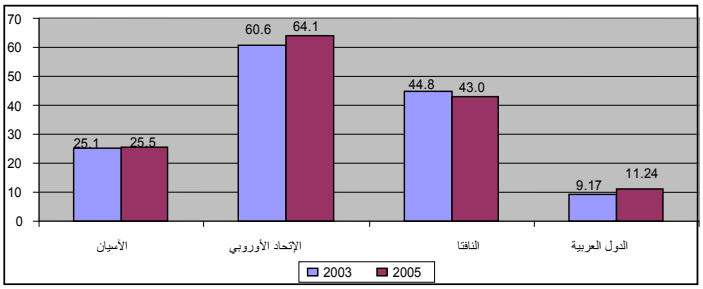

المصدر: استناداً إلى الجدول 10.

أما إذا قارنا نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في كل من التكتلات الإقليمية السابق ذكرها (الجدول 10 والشكل 5)، فنلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت في الاتحاد الأوروبي من 60.6 في المائة في عام 2003 إلى حوالي 64.1 في المائة في عام 2005. وفي المقابل، ارتفعت هذه النسبة في الدول العربية من 9.2 في المائة في عام 2003 إلى حوالي 11.2 في المائة في عام 2005. ومن جهة أخرى، لم يطرأ على هذه النسبة تغير كبير بين عامي 2003 و2005، إذ ارتفعت بشكل ضئيل من 25.1 في المائة إلى 25.5 في المائة. وفي دول نافتا، انخفضت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية من 44.8 في المائة إلى 43 في المائة بين عامي 2003 و2005، مما يدل على أن التجارة الخارجية لمجموعة دول نافتا سجلت ارتفاعاً أكبر من الارتفاع الذي سجلته التجارة البينية.

ويبين الشكل 6 أدناه توزيع التجارة العربية البينية حسب الدول العربية لعام 2005، إذ يشير الشكل 6 إلى أن 12 دولة عربية تسيطر على حوالي 88 في المائة من إجمالي التجارة العربية البينية. وتأتي المملكة العربية السعودية في طليعة هذه الدول بنسبة تتعدى 21 في المائة. وتحتل الجمهورية العربية السورية المرتبة الثانية بنسبة 14 في المائة، بينما تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بما يقارب 13 في المائة. وتتراوح حصة كل من البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر واليمن ما بين 6.6 في المائة لمصر و3.1 في المائة لقطر في العام ذاته.

الشكل 6- توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام 2005

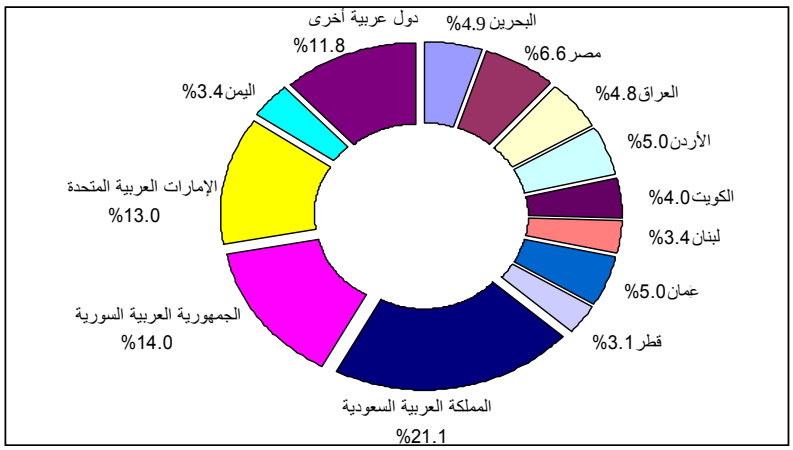

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

وبالرغم من أن حصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في التجارة العربية البينية بلغت حوالي 34 في المائة خلال عام 2005، إلا أننا نلاحظ أن نسبة التجارة البينية من التجارة الخارجية في هاتين الدولتين لم تتعد 9.5 في المائة و6.6 في المائة على التوالي في العام نفسه كما يظهر الجدول 11 أدناه. وقد شهدت هذه النسبة تذبذباً في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، انخفضت هذه النسبة بشكل تدريجي بين عامي 1998 و2005 من 8.5 في المائة إلى حوالي 6.6 في المائة. أما في المملكة العربية السعودية فانخفضت هذه النسبة من 9.9 في المائة في عام 1998 إلى 6.7 في المائة في عام 2001 لترتفع بشكل تدريجي إلى 9.5 في المائة في عام 2005. أما عمان وقطر فقد شهدتا أيضاً انخفاضاً في نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية خلال الفترة 1998-2005 من 25.3 في المائة إلى 18.1 في المائة في عمان ومن 10 في المائة إلى 8.4 في المائة في قطر، بينما راوحت التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الكويت عند نسبة 7 في المائة خلال هذه الفترة. ويعود سبب انخفاض التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد هذه الدول بشكل كبير على الصادرات النفطية مع دول العالم غير العربي من جهة، وإلى التشابه في بنيتها الإنتاجية وضعف التنوع في اقتصادياتها من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى الارتفاع الملحوظ في نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية في البحرين من 15.4 في المائة في عام 1998 إلى حوالي 21 في المائة في عام 2005.

وشهدت الجمهورية العربية السورية أكبر نسبة نمو في التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال عامي 2004 و2005، إذ ارتفعت من 12.6 في المائة في عام 2003 إلى 23 في المائة في عام 2004، لتصل إلى أعلى نسبة لها بلغت 46.2 في المائة في عام

2005. ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات من السلع الزراعية إلى الدول العربية وخاصة من الحبوب. كذلك هو الحال في لبنان حيث ارتفعت التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ من 12.1 في المائة في عام 1998 إلى 24.9 في المائة في عام 2004 لتصل إلى ذروة بلغت 28.2 في المائة في عام 2005. ومن جهة أخرى، شهد العراق نسبة نمو ملفتة بين عامي 2004 و2005 بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنه وعملية إعادة الإعمار وما رافق ذلك من فورة اقتصادية، إذ ارتفعت من 9.7 في المائة في عام 2003 إلى 14.6 في المائة في عام 2004 وإلى 15.3 في المائة في عام 2005. وفي المقابل ارتفعت هذه النسبة في جمهورية مصر العربية بشكل تدريجي من 7.4 في المائة في عام 1998 إلى 13.4 في المائة في عام 2005، في حين تذبذبت هذه النسبة في اليمن إذ انخفضت من 21.9 في المائة في عام 1998 إلى 17 في المائة في عام 2000 ثم ارتفعت إلى 24.6 في المائة في عام 2005.

أما بالنسبة إلى دول المغرب العربي، فقد شهدت كل من تونس والجزائر والمغرب ارتفاعاً في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة 1998-2005 بشكل عام وخلال عامي 2004 و2005 تحديداً، إلا أنها لا زالت منخفضة بوجه عام بالمقارنة مع المعدل المتوسط للدول العربية. ويلعب العامل الجغرافي دوراً هاماً من حيث أن معظم تجارة هذه الدول هي مع الاتحاد الأوروبي وتقتصر تجارتها مع الدول العربية الأخرى على بعض السلع الزراعية وخاصة الزيوت والحمضيات. فارتفعت التجارة البينية كنسبة من التجارة الخارجية من 6.6 في المائة إلى 7.8 في المائة في تونس، ومن 2.5 في المائة إلى 2.8 في المائة في الجزائر، ومن 6.8 في المائة إلى 8.8 في المائة في المغرب بين عامي 2004 و2005. ويختلف الوضع في الجماهيرية العربية الليبية حيث انخفضت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية من 7.6 في المائة في عام 2004 إلى 5.7 في المائة في عام 2005.

الجدول 11- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الدول العربية(*) 1998-2005
(بالنسبة المئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	27.16	27.76	28.19	31.14	31.85	31.79	33.63	32.79
الإمارات العربية المتحدة	8.45	8.06	7.01	8.37	8.34	7.49	6.75	6.63
البحرين	15.37	14.97	15.57	16.04	16.92	17.66	18.47	21.04
تونس	5.79	5.40	7.87	7.47	7.49	7.32	6.64	7.81
الجزائر	2.24	2.09	1.69	2.97	3.27	2.85	2.51	2.78
جزر القمر	7.90	5.09	7.58	5.49	5.66	5.36	7.01	2.28
جيبوتي	31.36	27.74	32.90	33.29	34.01	35.04	37.79	37.68
المملكة العربية السعودية	9.94	9.55	6.77	6.74	7.02	7.43	9.81	9.46
السودان	17.08	17.85	13.51	11.90	11.11	25.70	15.95	15.50
الجمهورية العربية السورية	16.38	14.31	11.21	15.31	13.58	12.60	22.95	46.19
الصومال	53.23	52.59	46.85	45.41	46.45	53.14	49.30	54.97
العراق	8.09	5.90	7.91	11.55	13.02	9.69	14.64	15.28
عمان	25.25	22.56	19.43	20.56	20.89	19.24	17.93	18.10
قطر	9.99	8.63	8.53	6.84	11.48	8.49	9.45	8.42
الكويت	7.16	6.97	6.66	7.30	7.40	6.95	7.54	7.64
لبنان	12.11	12.38	15.65	15.97	17.53	17.35	24.94	28.23
الجماهرية العربية الليبية	8.15	7.15	5.82	5.84	6.61	6.28	7.55	5.67
جمهورية مصر العربية	7.36	7.52	7.23	10.30	9.32	9.55	12.70	13.38
المغرب	5.03	4.15	8.91	8.71	8.49	6.86	6.77	8.78
موريتانيا	4.09	2.80	3.36	4.09	4.26	4.47	4.72	4.65
جمهورية اليمن	21.93	20.73	16.98	19.79	25.70	22.66	25.14	24.55

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

ملاحظة: (*) باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

أما إذ نظرنا إلى التجارة العربية البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أنها ارتفعت بشكل تدريجي خلال الفترة 1998-2005 من 5 في المائة في عام 1998 إلى حوالي 9.3 في المائة في عام 2005 (الجدول 12). وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في كل الدول العربية بين عامي 2004 و2005، ما عدا في الكويت والجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا، كما يشير الجدول 12. وتجدر الإشارة إلى أن جيبوتي والجمهورية العربية السورية شهدتا أكبر نسبة نمو بين عامي 2004 و2005، إذ ارتفعت من 70.6 في المائة إلى 82.6 في المائة في جيبوتي، ومن 48.8 في المائة إلى 54.7 في المائة في الجمهورية العربية السورية. وفي المقابل، شهدت الكويت انخفاضاً في نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 في المائة إلى 4.8 في المائة بين عامي 2004 و2005. ويعود هذ الانخفاض إلى زيادة الأسعار العالمية للنفط، مما أدى إلى ارتفاع هام في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 12- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية(*) 1998-2005
(بالنسبة المئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	17.26	16.70	19.60	24.85	26.13	27.61	34.16	37.94
الإمارات العربية المتحدة	8.81	9.32	6.57	8.34	7.64	7.50	9.19	9.53
البحرين	24.66	22.56	21.95	24.08	24.89	27.77	32.39	35.25
تونس	4.09	4.74	5.91	6.03	5.29	5.16	5.08	6.64
الجزائر	0.90	0.94	0.92	1.51	1.74	1.69	1.56	1.81
جيبوتي	42.11	39.76	44.83	48.76	47.75	56.98	70.63	82.55
المملكة العربية السعودية	4.68	4.56	3.78	4.12	4.27	4.87	6.16	6.74
السودان	3.96	3.88	3.20	2.97	2.75	7.17	5.69	6.26
الجمهورية العربية السورية	6.93	6.23	6.01	9.49	8.96	8.42	48.75	54.73
العراق	3.10	2.94	4.31	6.57	7.39	6.13	11.45	14.84
عمان	19.82	16.90	15.36	16.98	17.63	15.01	14.84	16.47
قطر	8.06	6.08	7.13	5.64	8.75	6.55	8.17	8.98
الكويت	5.20	4.71	4.72	5.12	4.72	4.53	5.21	4.81
لبنان	5.82	5.17	6.64	7.02	7.34	8.44	14.06	15.12
الجماهرية العربية الليبية	2.98	2.86	2.89	3.26	5.46	5.64	5.28	5.10
جمهورية مصر العربية	1.71	1.62	2.10	1.92	2.92	3.49	6.48	7.21
المغرب	1.83	2.37	5.06	4.81	4.63	3.60	3.70	5.23
موريتانيا	4.52	3.24	4.23	5.35	6.15	6.11	6.68	6.63
جمهورية اليمن	12.85	12.15	11.42	11.96	15.10	16.30	19.46	20.19
إجمالي الدول العربية	5.00	4.90	4.85	5.57	5.99	6.13	7.28	9.27

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، نسخة أولية.

ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

ملاحظة: (*) باستثناء جزر القمر، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

أما الجدول 13 أدناه، فيلخص الشركاء الثلاثة الرئيسيين لمعظم الدول العربية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة 2003-2005، وحصة كل منها من التجارة البينية. ونلاحظ أن الموقع الجغرافي يلعب دوراً أساسياً في التجارة البينية، إذ أن جزءاً هاماً من التجارة العربية البينية يتم بين دول عربية مجاورة. ويعود ذلك إلى سهولة التنقل وما لذلك من أثر إيجابي على تكلفة النقل وسرعته. ففي أغلب الدول العربية نلاحظ أن أحد الشركاء الرئيسيين هو دولة مجاورة كما هو الحال بين الأردن والعراق اللذين كان كل منهما أحد الشركاء الرئيسيين للآخر خلال الفترة 2003-2005، وبين لبنان والجمهورية العربية السورية، وبين السودان ومصر.

أما في ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فنلاحظ أن الشريكين الرئيسيين أو الشركاء الثلاثة الرئيسيين لكل دولة كانوا من أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وعلى سبيل المثال، كان حوالي 54 في المائة من تجارة الإمارات العربية المتحدة البينية في عام 2005 مع المملكة العربية السعودية (27 في المائة) وعمان (16 في المائة) وقطر (11 في المائة). بينما 83 في

المائة من تجارة البحرين البينية كانت مع المملكة العربية السعودية (64 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (14 في المائة) وعمان (5 في المائة). كذلك فإن 37 في المائة من تجارة المملكة العربية السعودية كانت مع البحرين (20 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (17 في المائة). وكان 86 في المائة من تجارة عمان البينية مع الإمارات العربية المتحدة (70 في المائة) والمملكة العربية السعودية (11 في المائة) والبحرين (5 في المائة). كذلك هو الحال في قطر إذ أن 81 في المائة من تجارتها البينية كانت مع الإمارات العربية المتحدة (43 في المائة) والمملكة العربية السعودية (33 في المائة) والبحرين (5 في المائة)، بينما 50 في المائة من تجارة الكويت البينية في العام نفسه كانت مع المملكة العربية السعودية (31 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (19 في المائة). كذلك هو الحال فيما بين دول المغرب العربي، إذ أن أحد الشركاء الرئيسيين يكون دولة من المغرب العربي، على سبيل المثال فيما بين تونس وليبيا، وتونس والجزائر، والجزائر والمغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية كانت أحد الشركاء الثلاثة الرئيسيين لإثنتي عشرة دولة خلال السنوات الثلاث الماضية 2003-2005. ففي بعض الدول العربية، تمثل نسبة التجارة البينية مع المملكة العربية السعودية في عام 2005 أكثر من نصف التجارة البينية (البحرين 64 في المائة والأردن 52 في المائة)، في حين أنها وصلت في دول عربية أخرى إلى نسبة عالية جداً في العام نفسه (السودان 43 في المائة، وقطر 33 في المائة، ومصر 30 في المائة، واليمن 28 في المائة، والجمهورية العربية السورية 27 في المائة). وتلي المملكة العربية السعودية دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أنها أحد الشركاء الثلاثة الرئيسيين لإحدى عشرة دولة عربية خلال الفترة 2003-2005.

ولم يتغير الشركاء الرئيسيون للبحرين وتونس والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان والجماهيرية العربية الليبية واليمن خلال الأعوام الثلاثة الماضية. كما حافظت هذه الدول على نسب متقاربة إلى حد ما. وشهدت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر والمغرب تغيراً بسيطاً في الشريك الرئيسي الثالث في أغلب الأحيان. لكن التغير الكبير في الشركاء الرئيسيين تم في الأردن حيث اختلف ترتيب الدول خلال الفترة 2003-2005 مع خروج الإمارات العربية المتحدة من قائمة الدول الثلاث الرئيسية ودخول الجمهورية العربية السورية إليها. كذلك هو الحال مع شركاء الجمهورية العربية السورية الثلاثة الرئيسيين حيث تراجع لبنان من المرتبة الأولى في عام 2003 إلى المرتبة الثالثة في عام 2005 ودخل العراق إلى القائمة في عام 2004.

الجدول 13- الشركاء الرئيسيون في التجارة العربية البينية للسنوات 2003 و2004 و2005(*)

البلد	شركاء التجارة الأساسيون 2003	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2004	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2005	نسبة مئوية
	العراق	32.70	المملكة العربية السعودية	46.17	المملكة العربية السعودية	51.78
	المملكة العربية السعودية	28.86	العراق	17.44	العراق	13.62
الأردن	الإمارات العربية المتحدة	9.31	الجمهورية العربية السورية	8.79	مصر	7.65
	المملكة العربية السعودية	28.66	المملكة العربية السعودية	27.69	المملكة العربية السعودية	27.56
	عمان	19.77	عمان	15.85	عمان	15.78
الإمارات العربية المتحدة	اليمن	8.95	قطر	10.72	قطر	10.67
	المملكة العربية السعودية	61.30	المملكة العربية السعودية	64.58	المملكة العربية السعودية	64.15
	الإمارات العربية المتحدة	14.48	الإمارات العربية المتحدة	14.11	الإمارات العربية المتحدة	13.66
البحرين	عمان	5.41	عمان	5.25	عمان	4.99
	الجماهيرية العربية الليبية	51.09	الجماهيرية العربية الليبية	51.82	الجماهيرية العربية الليبية	53.20
	الجزائر	16.87	الجزائر	12.37	الجزائر	12.58
تونس	المملكة العربية السعودية	9.25	المملكة العربية السعودية	9.22	المملكة العربية السعودية	9.64
	مصر	22.04	مصر	25.38	مصر	24.09
	تونس	20.30	الجمهورية العربية السورية	15.44	المغرب	20.01
الجزائر	المغرب	16.11	المغرب	14.38	الجمهورية العربية السورية	14.09
	البحرين	21.24	البحرين	20.10	البحرين	20.19
	الإمارات العربية المتحدة	17.57	الإمارات العربية المتحدة	16.91	الإمارات العربية المتحدة	16.73
المملكة العربية السعودية	مصر	9.39	الأردن	10.80	الأردن	11.22
	المملكة العربية السعودية	64.61	المملكة العربية السعودية	50.69	المملكة العربية السعودية	42.89
	الإمارات العربية المتحدة	16.58	الإمارات العربية المتحدة	25.90	الإمارات العربية المتحدة	27.22
السودان	مصر	4.55	مصر	8.65	البحرين	10.28
الجمهورية العربية السورية	لبنان	23.73	المملكة العربية السعودية	24.70	المملكة العربية السعودية	27.10
	المملكة العربية السعودية	21.00	العراق	22.15	العراق	23.78

	الأردن	13.48	لبنان	11.78	لبنان	11.23
	جيبوتي	43.73	جيبوتي	43.23	جيبوتي	40.87
	الإمارات العربية المتحدة	30.01	الإمارات العربية المتحدة	29.48	الإمارات العربية المتحدة	31.88
الصومال	اليمن	11.57	اليمن	11.44	اليمن	10.77
	الأردن	76.89	الجمهورية العربية السورية	70.31	الجمهورية العربية السورية	74.07
	مصر	9.51	الأردن	19.22	الأردن	15.29
العراق	الجزائر	5.00	مصر	3.91	مصر	4.07

الجدول 13 (تابع)

البلد	شركاء التجارة الأساسيون 2003	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2004	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2005	نسبة مئوية
	الإمارات العربية المتحدة	68.31	الإمارات العربية المتحدة	69.54	الإمارات العربية المتحدة	69.58
	المملكة العربية السعودية	12.95	المملكة العربية السعودية	10.99	المملكة العربية السعودية	10.99
عمان	البحرين	4.73	البحرين	5.46	البحرين	5.29
	الإمارات العربية المتحدة	44.78	الإمارات العربية المتحدة	42.81	الإمارات العربية المتحدة	43.03
	المملكة العربية السعودية	31.44	المملكة العربية السعودية	32.92	المملكة العربية السعودية	33.07
قطر	البحرين	6.44	البحرين	4.99	البحرين	4.93
	المملكة العربية السعودية	34.48	المملكة العربية السعودية	31.16	المملكة العربية السعودية	30.88
	الإمارات العربية المتحدة	22.87	الإمارات العربية المتحدة	19.03	الإمارات العربية المتحدة	18.84
الكويت	اليمن	14.04	الجمهورية العربية السورية	13.86	الجمهورية العربية السورية	13.49
	الجمهورية العربية السورية	30.52	الجمهورية العربية السورية	49.82	الجمهورية العربية السورية	47.43
	المملكة العربية السعودية	20.81	المملكة العربية السعودية	14.58	المملكة العربية السعودية	16.26
لبنان	الإمارات العربية المتحدة	14.08	الإمارات العربية المتحدة	10.14	الإمارات العربية المتحدة	10.99
	تونس	51.82	تونس	45.90	تونس	47.51
	الجمهورية العربية السورية	14.41	الجمهورية العربية السورية	21.67	الجمهورية العربية السورية	19.56
الجماهرية العربية الليبية	الإمارات العربية المتحدة	8.81	الإمارات العربية المتحدة	8.32	الإمارات العربية المتحدة	8.69
	المملكة العربية السعودية	36.72	المملكة العربية السعودية	32.10	المملكة العربية السعودية	30.31
	الإمارات العربية المتحدة	10.38	الجمهورية العربية السورية	22.29	الجمهورية العربية السورية	24.66
جمهورية مصر العربية	الجزائر	9.36	الإمارات العربية المتحدة	9.36	الإمارات العربية المتحدة	7.60
	السودان	49.30	السودان	54.18	السودان	53.70
	الجزائر	12.63	الجزائر	10.85	الجزائر	14.59
المغرب	مصر	9.33	الإمارات العربية المتحدة	7.88	مصر	6.73
	المغرب	37.28	الجزائر	27.75	الجزائر	31.40
	الجزائر	26.67	المغرب	27.25	المغرب	23.25
موريتانيا	لبنان	7.65	تونس	9.69	تونس	9.38
	الإمارات العربية المتحدة	34.56	الإمارات العربية المتحدة	33.35	الإمارات العربية المتحدة	34.26
	المملكة العربية السعودية	28.91	المملكة العربية السعودية	27.55	المملكة العربية السعودية	28.25
جمهورية اليمن	الكويت	16.35	الكويت	15.71	الكويت	15.90

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

ملاحظة: (*) مرتبة بحسب النسبة المئوية.

ويظهر الجدول 14 والشكل 7 أدناه ترتيب بعض البلدان العربية بحسب القيمة المطلقة للتجارة البينية والقيمة النسبية للأعوام 2003 و2004 و2005. ونلاحظ من الجدول 14 أن المملكة العربية السعودية حافظت على تصدرها للدول العربية بحسب القيمة المطلقة للتجارة العربية البينية من عام 2003 إلى عام 2005، في حين حافظت الجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة على المركزين الثاني والثالث على التوالي خلال عامي 2004 و2005. كما احتلت مصر المرتبة الرابعة خلال الأعوام الثلاثة في حين تغيرت الدول التي شغلت المرتبتين الخامسة والسادسة في الفترة نفسها. ففي عام 2005 تراجع الأردن من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السادسة وتقدمت عمان من المرتبة السابعة إلى المرتبة الخامسة والبحرين من المرتبة الثامنة إلى المرتبة السابعة. أما العراق الذي كان في المرتبة السادسة عشرة في عام 2003 فتقدم إلى المرتبة السادسة في عام 2004 مما يشير إلى أن رفع الحصار الاقتصادي عنه كان له أثر كبير في دعم التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة البينية بشكل خاص. وفي المقابل، احتلت السودان المرتبة الأخيرة في عام 2005 للسنة الثانية على التوالي، في حين تقدمت الجزائر درجة واحدة في ترتيب الدول بعد أن كانت في المرتبة الأخيرة في عام 2003.

وفي ترتيب الدول من حيث القيمة النسبية، أي التجارة العربية البينية كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية لكل دولة على حدة، نلاحظ أن الأردن تراجع إلى المرتبة الثانية في عام 2005 لصالح الجمهورية العربية السورية بعد أن كان يتصدر الدول العربية في عامي 2003 و2004. وتجدر الإشارة إلى أن السودان الذي يحتل مراتب متأخرة من حيث القيمة المطلقة، احتل في عام 2003 المرتبة الثانية وفي عامي 2004 و2005 المرتبة السابعة. كذلك هو الحال للبنان الذي احتل المرتبة الثالثة في عامي 2004 و2005. وفي المقابل، احتلت المملكة العربية السعودية المراتب 15 و12 و10 في الأعوام 2003 و2004 و2005، وذلك بسبب حجم الاقتصاد السعودي واعتماده الكبير على الصادرات النفطية. كذلك هو الحال في الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة

15 خلال عامي 2004 و2005. أما الجزائر فحافظت على المرتبة الأخيرة خلال الفترة 2003-2005.

الجدول 14- ترتيب بلدان الإسكوا وبعض البلدان العربية الأخرى بحسب القيمة المطلقة والقيمة النسبية للتجارة البينية في عامي 2004 و2005

الترتيب حسب القيمة المطلقة						الترتيب حسب القيمة النسبية					
2003		2004		2005		2003		2004		2005	
المملكة العربية السعودية	1	المملكة العربية السعودية	1	المملكة العربية السعودية	1	الأردن	1	الأردن	1	الجمهورية العربية السورية	1
الإمارات العربية المتحدة	2	الجمهورية العربية السورية	2	الجمهورية العربية السورية	2	السودان	2	اليمن	2	الأردن	2
عمان	3	الإمارات العربية المتحدة	3	الإمارات العربية المتحدة	3	اليمن	3	لبنان الجمهورية العربية السورية	3	لبنان	3
مصر	4	مصر	4	مصر	4	عمان	4	العربية السورية	4	اليمن	4
الأردن	5	الأردن	5	عمان	5	البحرين	5	البحرين	5	البحرين	5
البحرين	6	العراق	6	الأردن	6	لبنان الجمهورية العربية السورية	6	عمان	6	عمان	6
الكويت	7	عمان	7	البحرين	7	العربية السورية	7	السودان	7	السودان	7
اليمن الجمهورية العربية السورية	8	البحرين	8	العراق	8	العراق	8	العراق	8	العراق	8
	9	الكويت	9	الكويت	9	مصر	9	مصر	9	مصر المملكة العربية السعودية	9
المغرب	10	لبنان	10	لبنان	10	قطر الإمارات العربية المتحدة	10	قطر المملكة العربية السعودية الجماهيرية	10	المغرب	11
قطر	11	اليمن	11	اليمن	11	المتحدة	11		11		
لبنان	12	قطر	12	قطر	12	تونس	12	العربية الليبية	12	قطر	12
تونس الجماهيرية	13	المغرب الجماهيرية	13	المغرب الجماهيرية	13	الكويت	13	الكويت	13	تونس	13
العربية الليبية	14	تونس الجماهيرية	14	العربية الليبية	14	المغرب المملكة العربية	14	المغرب الإمارات العربية	14	الكويت الإمارات العربية	14
السودان	15	العربية الليبية	15	تونس	15	السعودية الجماهيرية	15	المتحدة	15	المتحدة الجماهيرية	15
العراق	16	الجزائر	16	الجزائر	16	العربية الليبية	16	تونس	16	العربية الليبية	16
الجزائر	17	السودان	17	السودان	17	الجزائر	17	الجزائر	17	الجزائر	17

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2005; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2006.

الشكل 7- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي في عام 2005

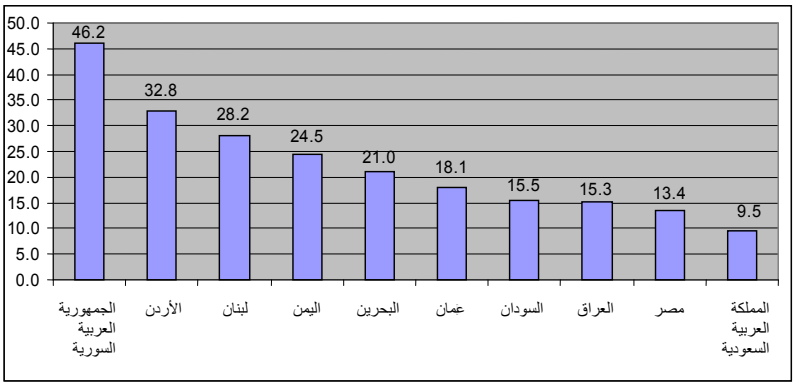

المصدر: استناداً إلى الجدولين 11 و13.

وأخيراً، يمكننا تلخيص ما ورد في أنه مع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإعفاءات الجمركية حيز التنفيذ مطلع عام 2005، ومع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ازدادات التجارة الخارجية للدول العربية بنسبة 28 في المائة والتجارة العربية البينية بنسبة 30 في المائة في عام 2005. أما التجارة البينية فبلغت 11.2 في المائة من التجارة الخارجية في عام 2005.

باء- الاستثمار العربي البيني

"الإمارات العربية المتحدة تتصدر قائمة الدول المصدرة للاستثمار العربي البيني والمملكة العربية السعودية تتصدر قائمة الدول المضيفة"

كان عام 2004 مميزاً بالنسبة إلى الاستثمارات العربية البينية، إذ بلغت قيمتها حوالي 6 مليارات دولار مقابل 3.8 مليار في عام 2003، أي ما نسبته 26.8 في المائة في عام 2004 و23.7 في المائة في عام 2003 من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية في عام 2004، تليها المملكة العربية السعودية والكويت. أما من ناحية الدول المضيفة، فتصدرت المملكة العربية السعودية القائمة، تليها مصر ولبنان.

واستمرت في عام 2005 سيطرة قطاع الخدمات على الاستثمارات العربية البينية المرخص لها، إذ أن حوالي 85 في المائة من هذه الاستثمارات تركزت في قطاع الخدمات، يليها القطاع الصناعي بنسبة 6 في المائة، في حين أن مساهمة قطاع الزراعة كانت ضئيلة جداً[28]. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية بنسبة 79 في المائة من إجمالي الاستثمارات المرخص لها في عام 2005 وهي قفزة هائلة من النسبة التي سجلتها في عام 2004 (حوالي 34 في المائة)، تليها المملكة العربية السعودية (6 في المائة) ثم الكويت (4 في المائة)[29].

(28) مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، حزيران/يونيو 2006.

(29) المرجع السابق.

وجاء هذا النمو الهائل في الاستثمارات العربية البينية المرخص لها في عام 2005 كثمرة للجهود التي بذلتها حكومات الدول العربية في إطار تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية، وذلك من خلال إعادة النظر في الإجراءات الإدارية بغية تبسيطها والحد من البيروقراطية المعرقلة للمشاريع وزيادة الشفافية ودعم الجهود الترويجية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الارتفاع العالمي لأسعار النفط والفورة الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية المصدرة للنفط خاصة، في زيادة الاستثمارات العربية البينية المرخص لها في عام 2005. ومن جهة أخرى، كان لالتزام الدول العربية بتنفيذ برامج الخصخصة أثر إيجابي في خلق فرص استثمارية بالإضافة إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات العربية.

ومن خلال الجدول 15 أدناه، نلاحظ توزيع الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها بحسب الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة كنسبة مئوية من إجمالي هذه الاستثمارات في عام 2005.

الجهود المبذولة لتفعيل الاستثمارات العربية البينية

يعود الارتفاع الهام في الاستثمارات العربية البينية في عام 2005 إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات العربية بغية تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الأموال العربية، وذلك على المستويين القطري والإقليمي.

(أ) على المستوى القطري

قامت الدول العربية في عام 2005 بإصدار القوانين والتشريعات الداعمة لتدفق الاستثمار وتوفير بيئة استثمارية ناجعة، عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها:

(1) تعديل وإصدار حوالي 59 قانوناً جديداً في عام 2005 بهدف تسهيل عملية الاستثمار والحد من البيروقراطية والإجراءات الإدارية وتجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات وتنظيم تملك الأجانب وإزالة المعوقات وفتح قطاعات جديدة؛

(2) إصدار قوانين ناظمة لأعمال المناطق الحرة وهيئات الاستثمار الجماعي، وإنشاء مناطق حرة جديدة ومناطق صناعية جديدة؛

وقعت الدول العربية على عدة اتفاقيات لدعم الاستثمار البيني بشكل خاص والعالمي بشكل عام، من أهمها:

(3) مواصلة برامج الحوكمة الإلكترونية في عدد من الدول العربية وتطوير المواقع الإلكترونية لتسهيل العمل والتواصل مع المواطنين، والعمل على نشر منهج التعليم الإلكتروني في المدارس، والعمل على تطوير حوكمة الشركات واعتماد التصاريح الإلكترونية لتسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية؛

(4) العمل على تحسين البنية الأساسية لقطاع الاتصالات في عدد من الدول العربية لما في ذلك من دور أساسي في تشجيع الاستثمار؛

(5) قيام الدول العربية بالعديد من الأنشطة الترويجية للاستثمار. فقد عقدت حوالي 130 فعالية ترويجية نظمتها 14 دولة عربية، منها مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل ومنتديات ومعارض واحتفالات ومحاضرات. كما شاركت الدول في 247 فعالية ترويجية نظمتها دول أوروبية وآسيوية وأمريكية وغيرها. وقامت بعض الدول بزيارات ترويجية وعرضت ما لا يقل عن 964 فرصة استثمارية في العالم العربي[30]؛

(6) تحسين بيئة أداء الأعمال من خلال تدعيم الخبرات وتطوير الإطار المؤسسي الناظم لعمليات الاستثمار، وتبني أسلوب النافذة الواحدة لتنظيم عمليات الاستثمار؛

(7) تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين بهدف تقديم تسهيلات إضافية للمستثمر، ومواصلة العمل في الجمهورية العربية السورية على إصدار قانون جديد للاستثمار؛

(8) مواصلة العمل في عدد من الدول العربية على تحسين عمل أسواق المال وتطوير أدائها، وتم في بعض الدول السماح لغير المواطنين بالتداول فيها.

(ب) <u>على المستوى الإقليمي</u>

(30) المرجع السابق.

(1) توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياحي البحري ما بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛

(2) توقيع ثلاثة اتفاقات لمنع الازدواج الضريبي ما بين تونس من جهة وكل من بوركينا فاسو وإيران والسودان من جهة ثانية، بالإضافة إلى اتفاقية لتشجيع الاستثمار مع الكونغو؛

(3) توقيع المملكة العربية السعودية على 11 اتفاقاً لتشجيع وحماية الاستثمار وتعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الصين والهند وماليزيا والفلبين وباكستان؛

(4) تنفيذ السودان 13 اتفاقاً مع دول عربية عديدة لتشجيع وحماية الاستثمار، منها مع مصر وتونس والأردن والجمهورية العربية السورية والكويت وقطر وليبيا ولبنان واليمن؛

(5) مصادقة الجمهورية العربية السورية على 5 اتفاقات لتشجيع وحماية الاستثمارات؛

(6) توقيع اتفاقات ثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الدول العربية؛

(7) تنفيذ اتفاقات ثنائية بين اليمن وألمانيا وكوريا وتركيا والجمهورية العربية السورية وتونس والأردن؛

(8) دخول اتفاق التجارة الحرة الموقع بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ.

ولا يزال التفاوض مستمراً بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

الجدول 15- نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها لعام 2005
(كنسبة مئوية)

الدول المصدرة	إلى													الإجمالي عام 2005	الإجمالي عام 2004
	الأردن	تونس	الجزائر	المملكة العربية السعودية	السودان	الجمهورية العربية السورية	فلسطين	لبنان	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	المغرب	اليمن			
الأردن		..	4.19	33.15	26.17	8.44	0.17	18.63	2.51	6.28	..	0.49		286.6	500.1
الإمارات	..	0.02	0.02	92.66	1.54	2.01	..	0.89	0.75	0.16	1.95	..		29940.7	1977.9
البحرين	..	3.63	0.46	72.35	..	..	..	..	0.99	22.58	0.02	..		606.8	21.2
تونس	0.13		4.42	1.34	8.03	..	..	..	76.31	5.35	4.42	..		74.7	4.7
الجزائر	0.15	2.62		..	..	..	..	..	97.19	..	0.05	..		206.1	4.9
المملكة العربية السعودية	0.48	1.54	0.52		27.59	28.32	..	15.91	..	8.99	8.62	8.04		2457.8	1654.5
السودان	0.71	..	..	99.29		..	..	..	..	..	..	..		14.1	8.6
الجمهورية العربية السورية	0.65	0.05	0.05	17.01	67.32		..	9.77	..	4.52	0.51	0.13		552.6	275.3
العراق	52.59	0.24	..	1.59	28.69	0.88	..	..	..	6.37	9.16	0.4		125.5	35.3
عمان	..	..	..	..	72.22	..	..	..	..	27.78	..	..		18.0	53.0
فلسطين	28.45	..	..	32.26	24.81	1.08		..	2.56	9.93	..	0.83		120.9	47.1
قطر	0.02	..	1.18	0.15	2.27	..	..	67.41	..	3.33	25.63	..		660.1	67.1
الكويت	1.29	3.59	7.00	1.67	5.20	22.88	..	37.98	..	17.47	2.87	0.04		1499.3	838.3
لبنان	1.12	..	0.59	23.92	66.23	..	..		..	7.56	0.22	0.35		489.2	73.8
الجماهيرية العربية الليبية	..	0.91	2.83	..	..	..	..	..		14.60	81.66	..		109.6	28.3
مصر	24.91	3.78	16.24	27.24	25.39	0.80			0.56		1.01	0.08		646.0	222.4
المغرب	..	94.23	..	3.85	..	..	..	..	..	1.92		..		52.0	2.2
اليمن	..	..	..	33.33	59.86	..	..	..	..	6.80	..			147.0	83.6

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، حزيران/يونيو 2006.

ملاحظة: .. غير متوافرة؛ والخانة الصفراء تعني غير منطبق.

جيم- السياحة العربية البينية

"ارتفاع في التجارة العربية البينية كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية في عام 2004"

لا يزال قطاع السياحة يتمتع بأهمية كبرى من ناحية التكامل العربي الإقليمي. فالدعم الذي يتلقاه هذا القطاع من الحكومات والعمل الدؤوب لتطوير بناه التحتية والاستثمارات النشيطة في هذا القطاع، بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة نسبياً لتذاكر السفر والعامل الجغرافي والتسهيلات المقدمة على الحدود، كلها عوامل لعبت دوراً أساسياً في زيادة السياحة العربية البينية في بعض الدول.

ويظهر الجدول 16 أدناه عدد السياح العرب القادمين إلى الدول العربية ونسبتهم من إجمالي السياح. فالسياحة العربية البينية لم تتغير بشكل هام خلال الفترة 2001-2004، إذ ارتفعت بشكل طفيف بين عامي 2002 و2003 من 19.2 مليون سائح إلى حوالي 19.7 مليون. أما كنسبة من إجمالي السياحة، فقد انخفضت السياحة العربية البينية بين عامي 2002 و2003 من 45.4 إلى 40.3 في المائة. أما في عام 2004، فبالرغم من الانخفاض في السياحة العربية البينية إلى 17.4 مليون سائح، ارتفعت نسبتها من إجمالي السياحة في الدول العربية من 40.3 في المائة عام 2003 إلى 43.3 في المائة في عام 2004.

ونلاحظ ارتفاعاً في السياحة العربية البينية في تسع دول عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والمملكة العربية السعودية وقطر ولبنان ومصر والمغرب واليمن، بينما انخفضت في كل من الجزائر والجمهورية العربية السورية. ومن جهة أخرى، حاولت الدول العربية تنظيم العديد من النشاطات المحفزة للسياحة مثل استقبال الألعاب الأفريقية في مصر والألعاب الآسيوية في قطر في عام 2005. ومن المتوقع حصول ارتفاع في أرقام السياحة العربية البينية في عام 2005.

وحافظت المملكة العربية السعودية على تصدرها للدول العربية من حيث عدد السياح العرب الذي بلغ 5.2 مليون سائح في عام 2004، واحتلت البحرين المرتبة الثانية (2.7 مليون سائح) وتونس المرتبة الثالثة (2.3 مليون سائح).

الجدول 16- السياحة العربية البينية في الفترة 2001-2004
(عدد السياح العرب وكنسبة منوية من إجمالي عدد السياح)

البلدان المضيفة		2001	2002	2003	2004
الأردن	السياحة البينية	963 051	1 131 287	1 044 499	1 914 743
	كنسبة من إجمالي السياح	65.17	69.75	66.42	67.11
الإمارات العربية المتحدة	السياحة البينية	1 242 478	1 587 744	1 618 605	..
	كنسبة من إجمالي السياح	30.06	29.16	27.57	..
البحرين	السياحة البينية	3 468 556	3 664 928	2 288 795	2 698 401
	كنسبة من إجمالي السياح	79.05	75.86	77.46	76.79
تونس	السياحة البينية	1 681 223	2 054 305	2 179 088	2 287 037
	كنسبة من إجمالي السياح	31.21	40.57	42.61	38.13
الجزائر	السياحة البينية	46 290	61 815	101 198	82 596
	كنسبة من إجمالي السياح	5.14	6.26	8.68	6.69
المملكة العربية السعودية	السياحة البينية	4 186 139	4 593 547	4 235 324	5 180 890
	كنسبة من إجمالي السياح	62.23	61.16	57.76	60.38
الجمهورية العربية السورية	السياحة البينية	2 496 502	3 164 945	3 398 977	2 275 920
	كنسبة من إجمالي السياح	73.66	74.07	77.46	75.06
عمان	السياحة البينية	156 765	168 007	207 225	..
	كنسبة من إجمالي السياح	27.89	27.90	32.89	..
قطر	السياحة البينية	231 456	312 063	282 538	403 771
	كنسبة من إجمالي السياح	61.56	53.19	50.73	55.16
لبنان	السياحة البينية	329 945	403 000	421 148	524 023
	كنسبة من إجمالي السياح	39.42	42.13	41.46	41.00
جمهورية مصر العربية	السياحة البينية	922 458	1 068 200	1 259 015	1 591 479
	كنسبة من إجمالي السياح	19.84	20.58	20.83	20.42
المغرب	السياحة البينية	120 004	116 091	117 702	146 966
	كنسبة من إجمالي السياح	2.76	2.70	2.59	2.68
اليمن	السياحة البينية	36 713	64 887	105 284	167 003
	كنسبة من إجمالي السياح	48.58	66.20	68.07	60.95
السياحة العربية البينية	السياحة البينية	18 069 769	19 196 560	19 656 240	17 436 540
	كنسبة من إجمالي السياح	44.59	45.35	40.33	43.42

المصدر: World Tourism Organization, *Tourism Market Trends*, 2004 Edition.
ملاحظة: بيانات عام 2004 مبنية على تقديرات الإسكوا.

.. عدم توافر بيانات.

الإطار 6- الطفرة العمرانية في دول مجلس التعاون الخليجي

أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2004 إلى طفرة اقتصادية هامة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي. وقد صممت هذه الدول على استثمار الفائض المالي في مشاريع إعمارية وتوسعية ضخمة. وتمثل التجربة الإماراتية الناجحة المثال الأفضل الذي تتوق إليه الدول الأخرى.

إن الطفرة العقارية في الإمارات العربية المتحدة تكاد تكون الأضخم، إذ أن خُمس رافعات البناء في العالم موزع ما بين إمارتي دبي وأبو ظبي، حيث تشهد هاتان المدينتان حملة عقارية ضخمة ويجري العمل فيهما 24 ساعة في اليوم، بالاستعانة بعمالة آسيوية من الهند وباكستان. ومن أبرز المشاريع قيد الإنشاء في دبي نذكر: برج دبي، وهو أعلى الأبراج في العالم، ومطار جبل علي ليستوعب 146 مليون مسافر في العام، بالإضافة إلى التوسع الهائل في مطار دبي الحالي ليستوعب 60 مليون مسافر في العام، ومشروع أتلانتس النخلة وهو أكبر مركز سياحي وترفيهي في دبي. أما في أبو ظبي، فمشروع جزيرة السعديات هو الأضخم ويضم 29 فندقاً فخماً وحياً مالياً.

وفي المملكة العربية السعودية، بوشر العمل في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية التي قد تصل إلى حجم باريس والتي تضم بالإضافة إلى الميناء، أبراجاً عالية ومتعددة تضم مصارف ومؤسسات مالية. ومن جهتها، تعتزم الكويت بناء مدينة الحرير الضخمة التي تتسع لـ 700 ألف شخص وتضم برجاً أعلى من برج دبي. وفي المقابل، تشهد قطر فورة عمرانية مماثلة، وتعتزم بناء مدينة صناعية قرب الدوحة ومنافسة لمنطقة جبل علي في دبي.

المصادر: جريدة الشرق الأوسط، 20 أيار/مايو 2006، "مشاريع الخليج العقارية تتضاعف أربع مرات وتصل قيمتها إلى 535 مليار دولار"؛ و Business Week العربية، تشرين الأول/أكتوبر 2005، "مليار ومئتا مليون دولار لبناء أتلانتس النخلة".

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من أنجح إن لم تكن أنجح الدول العربية من حيث السياحة العالمية والعربية البينية بالتحديد. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 28.5 في المائة من إجمالي الاستثمارات في دبي في عام 2005، تركزت في قطاع السياحة بالإضافة إلى الفورة الإعمارية الهامة في البلد والتوسع الكبير الذي يشهده مطار دبي الدولي وما لذلك من أثر كبير على السياحة العربية بشكل خاص والعالمية بشكل عام[31].

دال- انتقال العمالة العربية البينية

"لبنان يحتل المرتبة الأولى من حيث تحويلات العاملين البينية"

حافظت تحويلات العاملين البينية على مستواها في عام 2005 واستمر تدفق هذه التحويلات من الدول العربية التي تتمتع بفائض في العمالة إلى الدول العربية الأخرى التي تعاني من نقص في العمالة. وفي الإجمال تكون التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول غير المصدرة الرئيسية للنفط مثل الأردن والسودان والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن.

ويلخص الجدول 17 أدناه تحويلات العاملين البينية للفترة 2000-2005 في بعض الدول العربية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية والواردات الخارجية لهذه الدول. ونلاحظ من الجدول أن إجمالي تحويلات العاملين البينية قد ارتفعت بنسبة 82 في المائة خلال الفترة 2000-2005 من 8.4 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 15.3 مليار دولار في عام 2005. ولكن إجمالي تحويلات العاملين البينية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لم ترتفع بشكل كبير وجاورت الـ 5 في المائة خلال الفترة المذكورة.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن تحويلات العاملين كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت في عام 2005 إلى حوالي 95.8 في المائة بعدما كانت 141.6 في المائة في عام 2004. ويعود هذا الانخفاض إلى الارتفاع غير المسبوق للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005. كذلك هو الحال بالنسبة إلى تحويلات العاملين كنسبة من الواردات الخارجية في الفترة 2000-2005، إذ أن هذه النسبة قد انخفضت من 19.9 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 12.8 في المائة في عام 2005. ويعود هذا الانخفاض الأخير أيضاً إلى الارتفاع الهام في واردات الدول العربية في العام نفسه.

(31) UNWTO World Tourism Barometer, Volume 4, No. 1, January 2006.

أما الدول التي استطاعت أن تزيد من نصيبها في تحويلات العاملين في عام 2005، فهي السودان واليمن ولبنان. فقد سجل نمو ملحوظ في تحويلات العاملين البينية إلى هذه الدول، إذ ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة 34.8 في المائة في السودان و32.3 في المائة في اليمن وحوالي 32.0 في المائة في لبنان بين عامي 2004 و2005. والجدير بالذكر أن تحويلات العاملين البينية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2000-2005 في الجمهورية العربية السورية (277 في المائة) ولبنان (268 في المائة) والسودان (151 في المائة).

وفي ما يتعلق بتحويلات العاملين البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فهي لم تتغير بشكل كبير في الدول العربية ما عدا في لبنان واليمن. ففي لبنان، ازدادت نسبة تحويلات العاملين البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.6 في المائة في عام 2000 إلى 26.4 في المائة في عام 2005، وهي نسبة ارتفاع عالية جداً وتدل على أهمية هذه التحويلات في الاقتصاد اللبناني وعلى تزايد انتشار العمالة اللبنانية في الدول العربية. أما في ما يخص اليمن، فقد انخفضت نسبة تحويلات العاملين فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13.6 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 8.8 في المائة في عام 2005. ويعود ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في اليمن قد ارتفع بنسبة تفوق نمو تحويلات العاملين البينية، مما أدى إلى انخفاض هذه النسبة.

الجدول 17- تحويلات العاملين البينية في الفترة 2000-2005
(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	قيمة التحويلات	1850	2010	2140	1684	1750	2052
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	21.9	22.4	22.4	16.57	15.20	15.95
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	235.1	2010.0	3343.8	386.20	268.80	133.93
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	335.1	464.2	411.5	136.90	301.18	..
	كنسبة من الواردات	40.2	41.3	42.2	29.32	21.43	18.70
السودان	قيمة التحويلات	641	740	978	1036	1191	1606
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.9	5.1	5.9	5.42	5.41	5.64
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	163.5	128.9	137.2	76.77	78.82	69.69
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	284.9	400.0	278.6	167.85	135.04	..
	كنسبة من الواردات	43.3	39.1	44.5	38.03	29.15	24.08
الجمهورية العربية السورية	قيمة التحويلات	180	170	135	632	587	679
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.0	0.8	0.7	2.91	2.50	2.70
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	66.7	154.6	13.1	350.86	84.75	92.20
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	113.9	109.7	166.9	412.78	533.18	..
	كنسبة من الواردات	3.3	2.7	1.9	7.35	2.23	3.87
لبنان	قيمة التحويلات	1580	2310	2540	3369	4405	5816
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	9.6	13.8	14.6	18.59	22.30	26.38
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	530.2	927.7	988.3	117.80	231.97	226.03
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	790.0	950.6	560.7	1490.77	1662.31	..
	كنسبة من الواردات	25.2	36.2	40.6	44.15	47.84	60.33
مصر	قيمة التحويلات	2850	2910	2890	2517	2840	3110
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.9	3.2	3.4	3.09	3.62	3.49
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	230.8	570.6	446.7	1061.93	131.65	57.85
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	214.3	231.0	233.1	254.73	194.49	..
	كنسبة من الواردات	12.9	22.9	14.5	11.75	10.15	9.43
اليمن	قيمة التحويلات	1290	1300	1290	1079	1090	1442
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	13.6	13.5	12.5	9.58	8.45	8.84
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	21500.0	955.9	1264.7	17990.3	757.09	(542.0)
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	486.8	282.0	220.9	461.29	432.62	..
	كنسبة من الواردات	55.5	52.7	46.5	24.73	18.66	21.71
الإجمالي	قيمة التحويلات	8391	9440	9973	10787	12408	15303
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.1	5.9	6.2	4.64	5.01	5.57
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	280.8	562.2	354.5	133.48	141.60	95.82

كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	307.4	344.9	308.9	251.79	270.69	..
كنسبة من الواردات	19.9	27.2	23.0	14.26	11.08	12.83

المصدر: ESCWA, based on *World Development Indicators* database, www.worldbank.org, and ESCWA estimates.

ملاحظة: .. عدم توافر بيانات.

رابعاً- مؤشر التكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ألف- مؤشر التكامل الإقليمي في العالم العربي

1- مقدمة

يتجلى التكامل في العالم العربي كهدف سياسي في المئات من الاتفاقات الثنائية كما في العديد من المبادرات على الصعيد الإقليمي. والهدف من هذا التكامل هو إنشاء شبكات تواصل في أرجاء العالم العربي، وذلك عبر تدفق الأفراد، والرساميل، والمعلومات، والأفكار، والسلع مما يجعل نطاق مفهومنا للتكامل ذات امتداد كبير يشمل كافة الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (مع العلم أن بعضاً من تلك النواحي يصعب حصرها بالأرقام). وعلى ضوء التطور المستديم لمفهوم الإقليمية[32]، فإن ترتيب الدول العربية بحسب المساهمة الخاصة لكل منها، يبدو ضرورياً من أجل إيجاد قياس شامل لمتابعة التطور الذي تحقق في بناء التكامل الإقليمي. وفضلاً عن ذلك، قد يوفر مثل هذا الاستقصاء، كحد أدنى، تصنيفاً تحليلياً للتوجهات التي تميز الانفتاح الإقليمي العربي. وفي منحى أكثر طموحاً، قد يؤدي التحليل إلى إلقاء الضوء بشكل عام على المكتسبات المرتقبة من الأهداف المتعددة المرتبطة بهذا الانفتاح، وذلك بهدف إنشاء أولويات في السياسة.

ويعتقد معظم المحللين أن التكامل الأكبر بين الدول العربية قد يؤدي إلى منافع كبيرة للغاية. وعلى سبيل المثال، فإن التجارة البينية قد تنتج منافع اقتصادية ملموسة، كما أن التنوع الأكبر في المنتجات التجارية قد يوسع التجارة البينية. وفي الواقع، فإن زيادة التجارة الإقليمية للمنطقة العربية - وهي منطقة غير صناعية نسبياً - قد تبدو مطلباً حيوياً للنجاح في عالم يتحول إلى العولمة بشكل متزايد. وقد أشارت خبرات متعددة في أماكن مختلفة من العالم إلى إمكانية زيادة التوافق ما بين السياسات الضريبية ومعايير المنتجات عبر الإقليمية كلما ازداد الانفتاح الإقليمي، فضلاً عن إمكانية أكبر لتحقيق تقدم في التعاطي مع مشاكل عامة كخدمات الشحن في سبيل ترويج السياحة والتجارة. وفي هذا الصدد، قد يؤدي التكامل إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر مفسحاً المجال لتعميق أسواق رأس المال، وقد يجوز تحقيق هذا الهدف الأخير عبر زيادة وتيرة تكامل الأسواق الوطنية في سوق إقليمي أوسع.

ويشمل مؤشر التكامل الإقليمي المقدم غالبية الدول العربية، إذ يضم الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وقد تم استثناء جزر القمر، وجيبوتي، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وموريتانيا، والصومال من التحليل لعدم توافر بيانات دقيقة عنها.

2- إعداد مؤشر التكامل الإقليمي ما بين الدول العربية

كان التركيز في إعداد مؤشر التكامل الإقليمي منصباً على المتغيرات التي ترتب الدول العربية استناداً إلى درجة الانفتاح فيما بينها. وتجدر الإشارة إلى أن القرار المعتمد حول المتغيرات التي يجب إدراجها في المؤشر سهل للغاية في حالة الدول العربية. فنظراً إلى قلة المعطيات المتوافرة لدينا، يضم المؤشر فقط أربعة متغيرات مقاسة ما بين الدول العربية للسنوات 2003 و2004 و2005 وهي: الانفتاح التجاري، والاستثمار، وتحويلات العاملين، والسياحة. وفي حين أن إدراج المساعدات الرسمية للتنمية قد يبدو إلزامياً في عملية الترتيب، إلا أن استثناءها كان ضرورياً لأن البيانات عن تدفق المساعدات الرسمية للتنمية ما بين الدول العربية غير منهجية ولا يمكن الاعتماد عليها، وكذلك هي الحال في بيانات أخرى. وبالتالي، فإن أحد الأهداف للسنوات القادمة هو توسيع المؤشر ليشمل بيانات أكثر دقة للمساعدات الرسمية للتنمية ما بين البلدان العربية، وعدد الرحلات فيما بينها، والتعاون الإقليمي في القطاع المصرفي، والمتكاملات في الصناعات...إلخ. ويبين الجدول 18 أدناه مزيداً من التفاصيل عن المتغيرات التي تدرج في مؤشر التكامل الإقليمي.

(32) Galal, A, Incentives for Economic Integration in the Middle East, in Hoekman, B. and Kheir-El-Din H. (eds.), Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa, The World Bank, Washington, DC, 2000, pp. 51-68.

الجدول 18- المتغيرات المستخدمة في مؤشر التكامل الإقليمي

اسم المتغير	الوصف	المصدر
الانفتاح التجاري العربي البيني	مجموع الصادرات من كافة الدول العربية والواردات إلى كافة الدول العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	الإسكوا، استناداً إلى صندوق النقد الدولي، إدارة الدليل السنوي لإحصاءات التجارة وإدارة الدليل الفصلي لإحصاءات التجارة (إصدارات متنوعة)
الاستثمار العربي البيني	مجموع تدفق الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفق الاستثمارات الخارجة إلى كافة الدول العربية كحصة من إجمالي المنتج المحلي	مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، حزيران/يونيو 2006
تحويلات العاملين العربية البينية	مجموع تدفق تحويلات العاملين الداخلة والخارجة ما بين الدول العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	(1) الإحصاءات المالية الدولية IFS، ميزان إحصاءات الدفع (2) اجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة في الهجرة الدولية والتطوير في القطر العربي (لبنان، 15-17 أيار/مايو 2006)
السياحة العربية البينية	عدد السائحين العرب كنسبة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية	منظمة السياحة العالمية، توجهات السوق السياحي 2004، الشرق الأوسط، وتقديرات الإسكوا

هذه المتغيرات يتم تحويلها بطريقة معينة قبل جمعها، وذلك استناداً إلى جدول معايرة تفاضلي من الناحية الإحصائيةً بهدف التوصل إلى نتيجة رقمية لكل بلد في كل سنة. ولدى ترتيب النتائج توفر رتبة لكل دولة. ويساعد الترتيب مع مرور الزمن على تسجيل التقدم النسبي في التوصل إلى الهدف المنشود، ألا وهو عالم عربي أكثر تكاملاً.

(أ) العلاقة مع مؤشر كيرني في ما يتعلق بالعولمة

على الرغم من أن مؤشر التكامل الإقليمي الحالي يشبه إلى حد كبير مؤشر كيرني (Kearney/Policy-KFP Foreign)[33]، فإن المؤشرين يختلفان بشكل ملحوظ في عدد من المسائل. فمؤشر كيرني هو الأكثر استخداماً، وبالأخص في العولمة، ويضم أربعة مكونات رئيسية وهي: النشاط السياسي، والتكنولوجيا، والاتصال الشخصي، والتكامل الاقتصادي. ويحلل هذا المؤشر مدى ارتباط 62 دولة بالاقتصاد العالمي ومدى التحاقها بركب العولمة. وهو شبيه بمؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنمو البشري (HDI Human Development-Index)، المعروف جداً، وذلك من حيث منهجية إعداده كما من حيث تأثيره. وهناك اختلافان رئيسيان ما بين المؤشر المقترح حالياً ومؤشر كيرني، نوضحهما في ما يلي مع تبرير موجز لسبب اعتبار التغييرات المقترحة أفضل في عملية وضع المرتبة:

(1) المشكلة الأولى

المشكلة الأولى مع مؤشر كيرني هي في طريقة تطبيع البيانات عبر عملية تطبيع الجدول، مما يفسح المجال لأن يؤدي تغيير واحد في أحد بيانات المؤشر لسنة واحدة إلى تعديل مرتبة الدول (وفقاً للمؤشر) من سنة إلى أخرى. إن هذه الميزة غير مرغوبة على الإطلاق إذا أردنا إنشاء ترتيب للدول لكل سنة على حدة. ويوضح لوكوود[34] هذه الفكرة مقترحاً عملية تطبيع بديلة تسمى "التطبيع السنوي" وتتجاوز هذه المشكلة عبر معالجة بيانات السنوات المختلفة بشكل منفصل. لذا، فإن المؤشر المعروض في هذا التقرير يعتمد التطبيع السنوي على متغيرات التكامل الإقليمي، مما يجعل هذه البيانات قابلة للمقارنة على رغم الاختلافات الكبيرة في وحداتها.

(2) المشكلة الثانية

المشكلة الثانية مع مؤشر كيرني (وهي أكثر أهمية) تكمن في أنه يخصص ترجيحات عشوائية للمتغيرات التي تشكل المؤشر، معولاً على أن تلك الترجيحات تتضمن معاني نظامية إلى حد ما. وفي المقابل، وفي هذا الإطار، يختار مؤشر التكامل الإقليمي المعتمد في هذا التقرير

(33) A. T. Kearney, Inc. Global Policy Group & Foreign Policy Magazine, *Measuring Globalization*, Foreign Policy, 2001, 122, 56-65.

(34) Lockwood, B., *How Robust is the Foreign Policy/Kearney Index of Globalization*? Center for the Study of Globalization and Regionalization Working Paper No. 79/01, United Kingdom, August 2001.

ترجيحات فضلى إحصائياً ناتجة عن البيانات بهدف زيادة إعلامها كما هو مبين في اختلاف البيانات وعلى مدى الدول الست عشرة في عام 2003. وللمزيد من التوضيح، نصف في ما يلي جدول الترجيح المعروف بتقنية المركب الرئيسي (principal component technique)[35].

(ب) تقنية المركب الرئيسي

إن تحليل المركّب الرئيسي هو في الأساس تقنية لتخفيض البيانات حيث يكون الهدف جمع المتغيرات الأربعة للتكامل الإقليمي في متغير واحد، دون خسارة المعلومات الأساسية من قاعدة البيانات الأصلية. وما هو مثير للاهتمام بشكل رئيسي في هذه التقنية هو أن ترجيح المتغيرات المتعددة يستند إلى طريقة إحصائية بدلاً من قرار مبدئي. فمن التداعيات المهمة لمنهجية المركّب الرئيسي، تخصيص الترجيح الأكبر لمتغيرات تفسيرية فيها أكبر قدر من التفاوت بين الدول العربية الست عشرة. ويبدو ذلك مثيراً للغاية لأن فارقاً كبيراً يفصل ما بين الدول المرشحة، مما يسهل النظر في الاختلافات فيما بينها.

وبالأخص، تقوم تقنية المركّب الرئيسي بتخفيض أبعاد البيانات من أربعة متغيرات إلى تركيبة خطية واحدة

(eigen vector) الموازي لأعلى عدد إيغن في مصفوفة التباين/المقياس الإحصائي (variance/covariance matrix) للمتغيرات في عام 2003، وذلك بعد تطبيع هذه المتغيرات سنوياً، كما ذكر آنفاً. وتشكل عناصر ناقل إيغن، التي يتم تطبيعها للحصول على جمع وحدة (a sum of weights equal to one)، الترجيحات الفضلى الأربعة المرتبطة بالمتغيرات الإقليمية. واستناداً إلى البيانات المتوافرة لدينا، فإنها تساوي 14.89 في المائة للمتغير السياحي، و38.22 في المائة للمتغير التجاري، و12.82 في المائة للمتغير الاستثماري، و34.07 في المائة للمتغير التحويلي. وتستخدم الترجيحات نفسها في إعداد المؤشر لعامي 2004 و2005. والجدير بالذكر أن تلك الترجيحات تشكل سوياً نسبة معقولة إلى عالية نسبياً قدرها 46.91 في المائة من التغيير الإجمالي لعام 2003 في ما يخص الدول الست عشرة مجتمعة.

3- ترتيب الدول بحسب مؤشر التكامل الإقليمي

يبين الجدول 19 ترتيب الدول العربية الست عشرة للأعوام 2003 و2004 و2005، مع الإشارة إلى أن ارتفاع المرتبة يعكس ضعف الانفتاح.

الجدول 19- ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر التكامل الإقليمي للأعوام 2003، و2004 و2005

	2005(*)		2004		2003	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
لبنان	1	5.3524	2	5.7334	3	5.1284
اليمن	2	5.1627	5	2.9530	4	4.0285
الأردن	3	4.8190	1	6.0676	1	7.4116
البحرين	4	3.8627	3	4.7914	2	5.9261
الجمهورية العربية السورية	5	3.7489	4	4.5415	7	1.5900
السودان	6	1.7505	6	1.8204	6	2.0494
الإمارات العربية المتحدة	7	1.2187	7	1.3591	8	1.2873
مصر	8	1.0301	8	1.3038	13	0.8535
عمان	9	0.9066	9	1.2212	5	2.0626
الكويت	10	0.8252	10	0.9381	12	0.9887
المملكة العربية السعودية	11	0.7987	12	0.5441	11	1.0389
قطر	12	0.6307	11	0.8842	10	1.0925
المغرب	13	0.4711	14	0.4182	16	0.6051
تونس	14	0.4051	13	0.4668	14	0.6925
الجماهيرية العربية الليبية	15	0.2270	15	0.3571	15	0.6245
الجزائر	16	0.0445	16	0.0232	9	1.2826

المصدر: احتسبت الإسكوا المؤشر بناء على مصادر الجدول 18.

ملاحظة: (*) بيانات عام 2005 مبنية بمعظمها على نسب تقريبية.

(35) Bibby، Mardia, K. V., J. T. Kent, and J. M *Multivariate Analysis*, Academic Press Inc, London, 1979.

ولدى تحليل الجدول 19 يتضح الآتي:

(أ) أن الترتيب النسبي للدول يتغير فقط بشكل تدريجي، وهذا يتوافق مع وجهة النظر القائلة إن العولمة عملية تدريجية وليست تبديلاً لنظام قد يطرأ بين ليلة وضحاها؛

(ب) أن أعلى القائمة تحتلها دول صغيرة ذات اقتصاد متنوع وغير مصدرة رئيسية للنفط، لكنها مصدرة رئيسية للعمالة، مثل الأردن ولبنان والبحرين فضلاً عن اليمن، الدولة الأقل نمواً. والسبب يعود إلى أن لبنان يحتل أفضل مرتبة في متغير تحويلات العاملين، بينما الأردن يحتل مرتبة جيدة في كل من تحويلات العاملين والاستثمار والتجارة. كما أن البحرين تحتل مرتبة عالية جداً في متغيرات السياحة، وكذلك اليمن في انفتاحه التجاري الكبير على الدول العربية. والجدير بالذكر أن نسب الانفتاح الإقليمي عالية في هذه الدول، ليس فقط بسبب ارتفاع تدفقاتها إلى سائر الدول العربية، بل أيضاً بسبب صغر حجم هذه الاقتصاديات في العموم، مما ينعكس في صغر الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها فيزيد بياناتها ارتفاعاً؛

(ج) أن بعض التعديلات الأكثر دلالة في الترتيب تتعلق بتحسن رتبة الجمهورية العربية السورية نتيجة لازدياد درجة الانفتاح التجاري مع الدول العربية، وتراجع مرتبة عمان ليس بسبب تقلص انفتاحها، بل أكثر بسبب التقدم النسبي الملموس في الانفتاح الإقليمي لمصر في مجال التجارة البينية، و للإمارات العربية المتحدة في مجال الاستثمارات البينية؛

(د) أن التشابه النسبي للمنتجات والموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي والقطن والحمضيات، التي تساعد في التجارة الخارجية الإجمالية ولكن لا تساعد في زيادة التجارة البينية العربية لأنها موجهة في الغالب إلى دول غير عربية، يفسر الترتيب المتأخر لهذه الدول في مجال الانفتاح الإقليمي. كما أن النقص في تكامل المنتجات جلي إلى حد كبير على المستوى الإقليمي الفرعي، حيث تتم معظم عمليات التجارة ما بين الدول العربية[36]، مما يجعل العديد من الدول، كدول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالبترول مثلاً، تتنافس في المنتجات نفسها، ويفسح المجال لانفتاح تجاري أوسع مع دول غير عربية على حساب الأسواق المحلية. وكذلك فإن عدم وجود تنوع في قاعدة التصدير وبالأخص في مجال التصنيع، ضمن تلك الدول الغنية بالموارد، يحد من فرص التجارة بمنتجات متنوعة بين الدول العربية المختلفة؛

(•) أن تكلفة النقل العالية واجتياز مسافات بعيدة وتعقيد الإجراءات على الحدود بين الدول[37]، وبما أن المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار القرب الجغرافي إلى الدول الأخرى، عناصر، كما حجم الاقتصاد، قد تلعب دوراً في الترتيب النسبي، وبالأخص في دول المغرب العربي من حيث قربها الجغرافي إلى أوروبا، مما يؤدي إلى أن معظم تجارتها تتم مع دول الاتحاد الأوروبي بدلاً من الدول العربية الأخرى المتواجدة في القارة الآسيوية. ويتجلى ذلك بوضوح في متغير التجارة في الجزائر والمغرب وتونس، مما يدفع تلك الدول إلى مرتبات أدنى نسبياً؛

(و) أن تحويلات العاملين فيما بين الدول العربية منخفضة أيضاً في دول المغرب العربي: فهي معدومة في حالة الجزائر والجماهيرية العربية الليبية، وفي أدنى مستوياتها في تونس والمغرب، وتعكس النزعة الكبيرة للمهاجرين في تلك الدول للبحث عن وظائف في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع في مجمل الأحوال، وبما أن تدفقات تحويلات العاملين تشير بشكل عام إلى استقرار ملحوظ مع مرور الوقت[38]، أن تبقى عملية الانفتاح الإقليمي في موضوع الهجرة في مستوى منخفض بشكل رئيسي في دول المغرب العربي. فلذلك، وما لم يتم إدراج متغيرات إضافية في المؤشر، ستبقى تلك الدول في مرتبة منخفضة في ما يتعلق بالتكامل الإقليمي ما بين الدول العربية.

4- ملاحظات نهائية

يجب أن يعتبر هذا المؤشر بمثابة بداية وخطوة في الاتجاه الصحيح. وقد تشمل التحسينات اللاحقة، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية للتنمية، والسفر، والتدفقات في

(36) Miniesy, R. S., J. B. Nugent, and T. M. Yousef Intra-regional Trade Integration in the Middle East: Past Performance and Future Potential, in Hakimian, H. and J. B. Nugent (eds.), Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa, Routledge Curzon (Taylor and Francis Group), London, 2004.

(37) Limam, I. and A. Abdallah, *Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA*, Arab Planning Institute, Kuwait, 1998.

(38) Ratha, D., Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance, Global Development Finance, 2003, pp. 157-175.

القطاع المصرفي، إجراءات تقييد على التجارة ورأس المال، كحواجز الاستيراد الخفية ونسب الرسوم والضرائب على التجارة الدولية والضوابط على رؤوس الأموال. وعلاوة على ذلك، قد تتضمن التحسينات تفويضات للاتصال الشخصي والقربة الثقافية.

كما أن إعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي على نطاق أوسع قد توجب بذل قصارى الجهد في الإصلاحات الاقتصادية، مما قد يتطلب مراقبة فعالة لهذه الأهداف عبر مقارنة تقدمها مع البيانات كما هي الحال في هذا الجزء.

باء- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

"بالرغم من التحسن في تنفيذ الإعفاءات الجمركية ما زال التقدم في مجال القضايا المؤسسية بطيئاً"

1- تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأنها التزام تعاقدي متعدد الأطراف بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية، أي ذات المنشأ العربي، ما بين الدول العربية الأعضاء، خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات وباستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بمعدل نسبته 10 في المائة سنويا[39] على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، وإلغاء كافة القيود غير التعرفية، الجمركية وغير الجمركية، التي تحد من حرية تبادل السلع العربية فيما بين الدول الأطراف في المنطقة. وتعتبر المزايا الممنوحة، في إطار المنطقة، الحد الأدنى لتبادل المزايا والإعفاءات. ويجوز للدول العربية الأعضاء، إفرادياً أو ثنائياً أو بشكل متعدد الأطراف، أن تعطي مزايا وإعفاءات تفوق مستوياتها الممنوحة في إطار المنطقة.

(أ) عضوية المنطقة

بحسب البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي يتضمن الأهداف والقواعد والأسس والمبادئ والبرنامج الزمني وآلية التنفيذ والمتابعة لإقامة المنطقة[40]، يشترط لعضوية المنطقة أن تكون الدولة العربية عضواً في اتفاقية العام 1982 لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وأن يصدر قرار انضمام الدولة عن مجلس وزراء الدولة المعنية. وقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، حتى أيلول/سبتمبر 2006، سبع عشرة دولة[41]. وتشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها عن 257 مليون نسمة (84 في المائة من مجموع سكان العالم العربي لعام 2005)، كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن 783 مليار دولار أمريكي وتشكل حوالي 90 في المائة[42] من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

(ب) آلية الانضمام والتنفيذ والمتابعة

يتوجب على الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويكون الاتفاق نافذاً بالنسبة إليها بعد مرور شهر من تاريخ الإيداع وفق أحكام المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية. والدول العربية التي تلتزم بالتنفيذ هي الدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تنضم إلى المنطقة بموجب قرار يصدر عن مجلس

(39) تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 212 د. ع 13 - 2001/3/28 بتخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ثماني سنوات لتنتهي في عام 2005، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بموجب قراره رقم 1431 شباط/فبراير 2002 بتعديل نسب التخفيض بعد السنة الخامسة من التنفيذ لتصبح على النحو التالي: 10 في المائة في كانون الثاني/يناير 2003، و20 في المائة في كانون الثاني/يناير 2004، و20 في المائة في كانون الثاني/يناير 2005.

(40) جامعة الدول العربية، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 بتاريخ 19 شباط/فبراير 1997.

(41) الدول العربية الأعضاء الأربع عشرة التي أنهت مرحلة تطبيق منطقة التجارة الحرة في عام 2005 هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مصر، المغرب؛ والدول العربية الثلاث من الأعضاء الأقل نمواً والتي تنهي مرحلة التطبيق في عام 2010 هي: فلسطين والسودان واليمن.

(42) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر 2005، إصدار صندوق النقد العربي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الجدول الإحصائي رقم 1.

الوزراء فيها[43]، أو بموجب مرسوم جمهوري أو ملكي أو أميري، حتى تكون كافة الجهات المعنية بالتطبيق على معرفة بالالتزامات المترتبة، وبالآثار السلبية والإيجابية للانضمام، مع مراعاة الشفافية في التعامل ما بين الدول العربية.

(ج) قواعد وأسس إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وضع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجموعة من القواعد والأسس المستمدة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والقرارات الصادرة عن القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، إضافة إلى الاتفاقات الدولية ذات العلاقة بتنظيم التجارة الدولية. ومن بين هذه القواعد والأسس ما يلي:

(1) الالتزام باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 1998. وقد تم اختيار الفترة الزمنية وفقا للأوضاع والظروف الاقتصادية للدول العربية وانسجاماً مع قواعد منظمة التجارة العالمية، حيث لا يجوز أن تتجاوز الفترة الزمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة عشر سنوات، مع إمكانية تمديدها لسنتين شرط تقديم المبررات اللازمة. لكن القمة العربية قررت تقليص الفترة الزمنية لتصبح ثماني سنوات تنتهي مع نهاية عام 2005 بالنسبة إلى الدول العربية الأعضاء، وعام 2010 بالنسبة إلى الدول العربية الأقل نمواً؛

(2) التحرير التدريجي بنسب سنوية متساوية تطبق على كافة السلع العربية ذات المنشأ العربي، ويمكن للمجلس أن يخضع سلعاً معينة للتحرير الفوري؛

(3) احتساب التخفيض المتدرج وفقاً لقاعدة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية بنهاية كانون الأول/ديسمبر 1997 والمطبقة فعلاً، وليس التعرفة الملتزم بها وفق جداول تعرفتها الجمركية بموجب اتفاقية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والتي تصل إلى عدة أضعاف الرسم المطبق فعلاً؛ وإيداع الدولة العضو هيكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ وعدم سريان تعديلات التعرفة الجمركية، بعد 1 كانون الثاني/يناير 1998، على الدول العربية الأعضاء، إلا إذا كانت تهدف إلى خفض معدلات التعرفة الجمركية؛

(4) اعتبار الإعفاءات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة الحد الأدنى من الإعفاءات المتبادلة فيما بين الدول العربية. وقد أجاز البرنامج التنفيذي للدول الأعضاء تبادل الإعفاءات بما يسبق جدوله الزمني، وذلك انسجاماً مع ما نصت عليه الاتفاقية من أن "لأي دولة طرف الحق في منح أية ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً أو غير طرف في الاتفاقية"[44]. وتسمح هذه القاعدة للدول العربية بالإسراع في تطبيق منطقة التجارة الحرة بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، على أن لا تتضمن هذه الاتفاقات استثناءات تتجاوز ما وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(5) تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني، في ما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية والرسوم والضرائب المحلية، وعدم التعسف في تطبيقها حتى لا تتحول إلى قيود فنية على التبادل التجاري بين الدول العربية. وتنسجم هذه القاعدة مع القاعدة المماثلة لها في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات 1948)، واتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالقيود الفنية، وقواعد المنشأ، وإجراءات الوقاية الصحية والأمنية؛

(43) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 5652 – د. ع 107 – ج 3 - 1997/3/31، الفقرة 5.

(44) جامعة الدول العربية، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، المادة السابعة، الفقرة 4.

(6) عدم سريان أحكام البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري، وذلك من أجل أن تنسجم منطقة التجارة الحرة مع الاتفاقات الدولية بغية الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات؛

(7) عدم خضوع السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة لأي قيود غير تعرفية، جمركية وغير جمركية، تحت أي مسمى كان، ولأي قيود إدارية أو كمية أو نقدية، انسجاماً مع ما هو مطبق في منظمة التجارة العالمية؛

(8) اتباع القواعد العامة لمنشأ السلع العربية[45] حتى لا تتحول المكاسب الاقتصادية الناتجة عن توسع السوق العربية إلى سلع ومنتجات غير عربية، والعمل باتجاه تحقيق التكامل الإنتاجي العربي بتبني قواعد منشأ تراكمية تسمح بإجراء عمليات تحويلية داخل السوق العربية. ونشير إلى أنه حتى تاريخ إعداد هذا البحث، لم يتم بعد إقرار القواعد التفصيلية لاعتبار السلعة مؤهلة للمعاملة التفضيلية بالإعفاء من التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل؛

(9) تطبيق مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات لحسن تطبيق منطقة التجارة الحرة ولخلق جو من الثقة في التعامل التجاري بين الدول العربية، وقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء نقاط اتصال وطنية مهمتها توفير المعلومات والبيانات المطلوبة؛

(10) منح المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً، بحيث تحصل الدول العربية التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنها دول أقل نمواً (جيبوتي، والسودان، والصومال، وفلسطين، وجزر القمر، وموريتانيا، واليمن)، على معاملة تفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة، ويحدد المجلس طبيعة هذه المعاملة التفضيلية التي تعتبر استثناء على أحكام البرنامج التنفيذي، والفترة الزمنية وفقاً لظروف كل دولة؛

(11) اعتماد قاعدة أغلبية الثلثين في التصويت على القرار[46] ويكون ملزماً لكافة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، علماً بأن ذلك يعتبر خروجاً عن طريقة اتخاذ القرار المتبعة في جامعة الدول العربية حيث تطبق قاعدة الإجماع ويكون القرار ملزماً لمن يقبل به؛

(12) مراعاة الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية المتبعة في إجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق منطقة التجارة الحرة وفي تعريف ومعالجة حالات الإغراق. وتعتمد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الأسس الفنية بحكم عضويتها في المنظمة. أما الدول العربية غير الأعضاء فهي ليست ملزمة بتطبيق قواعد بموجب اتفاقات ليست طرفاً فيها، ويكون التزامها بمراعاة الأحكام والقواعد المتعلقة بالأسس الفنية؛

(13) اعتماد النظام المنسق (Harmonized System, HS) كنظام للتصنيف والتبنيد السلعي، وتعريف السلعة، لأغراض تطبيق منطقة التجارة الحرة، عند مستوى ستة أرقام عشرية من النظام المنسق. ويتم تطبيق هذا التعريف على السلع العربية المدرجة في الروزنامة الزراعية وقوائم الاستثناءات والقائمة التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي؛

(14) اتباع القواعد الخاصة بالروزنامة الزراعية العربية: فقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدد سلع الروزنامة الزراعية العربية المسموح بها لكل دولة بما لا يتجاوز العشر سلع زراعية، على أن لا تتجاوز الفترات الزمنية لوقف التخفيض المتدرج 45 شهراً لسلع الدولة المعنية، وأن

(45) جامعة الدول العربية، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1336 – د. ع 60 – ج 1 – 1997/9/17.

(46) جامعة الدول العربية، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، المادة 11، الفقرة 2.

لا يزيد مجموع فترات وقف منح التخفيض المتدرج للسلعة الواحدة عن سبعة أشهر. وانتهى العمل بالروزنامة الزراعية العربية في عام 2006 وأجريت تعديلات تقلص عدد السلع والفترات الزمنية للروزنامة؛

(15) تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل: فقد أجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، كأسلوب للحد من اتخاذ إجراءات من جانب واحد تضر بمصالح دولة أو أكثر من الدول الأطراف في المنطقة[47]. ويساعد تطبيق هذه القاعدة على الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي اعتماداً على قوة المصالح الاقتصادية التي تنشئها منطقة التجارة الحرة؛

(16) تطبيق قواعد منح الاستثناءات: تجيز أحكام المادة الخامسة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول الأعضاء طلب الحصول على استثناءات من تطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لعدد من السلع، أو الإبقاء على قيد معين أو فرض حماية جمركية لسلعة معينة عندما يتعرض الإنتاج المحلي للضرر نتيجة التحرير المتدرج. ويقر المجلس هذه الاستثناءات والفترات الزمنية الممنوحة لها دون الإخلال بتطبيق منطقة التجارة الحرة بأن تغطي عملية التحرير نسبة هامة من السلع الوطنية المتبادلة، وأن لا يؤدي تطبيق الاستثناءات إلى زيادة مستوى الحماية عما كان عليه قبل قيام منطقة التجارة الحرة.

2- قضايا التطبيق

تشمل قضايا التطبيق مجموعة الإشكالات التي تواجه عملية التطبيق خلال المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسلوب التعامل معها. ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى تشمل القضايا الفنية المرتبطة بالتطبيق، والمجموعة الثانية تشمل ما يمكن تسميته قضايا السياسة العامة وهي لا ترتبط بالجوانب الفنية التطبيقية وإنما لها انعكاساتها على عملية التطبيق.

(أ) قضايا التطبيق الفنية

(1) قضايا فنية تمت معالجتها

أ- الأسلوب

كان أسلوب التحرير المطبق في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يعتمد على القوائم السلعية، ثم تم التحول إلى أسلوب التحرير المتدرج بتطبيق نسبة سنوية محددة على كافة السلع العربية المتبادلة، وأدى ذلك إلى ما يلي: (أ) إعادة النظر في الإعفاءات الكاملة الممنوحة للسلع الزراعية بموجب أحكام المادة السادسة من الاتفاقية؛ (ب) وضع قائمة سلعية تشمل كافة السلع التي لا تخضع للتخفيض لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية أو صحية؛ (ج) تصنيف السلع وفق النظام المنسق (HS) وتعريف السلعة عند مستوى 6 أرقام عشرية.

ب- الجدول الزمني

كان تحديد الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة وتاريخ البدء بالتطبيق وتاريخ الانتهاء وبالتالي تحديد نسبة التخفيض السنوية التي يتم تبنيها، من القضايا التي واجهت إقامة منطقة التجارة الحرة. وقد أدى ذلك إلى تأخر بدء التطبيق لتتمكن بعض الدول العربية من إدخال التعديلات القانونية والإدارية المطلوبة للانضمام إليها.

ج- الاستثناءات من تطبيق التخفيض المتدرج

كان موضوع الاستثناءات الأكثر إثارة للجدل، سواء في إطار المنطقة أو للمراقب الخارجي، وقد أتاح البرنامج التنفيذي للدول الأعضاء التقدم بطلب الاستثناء، على أن يقر ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق قواعد الاستثناء التي وضعها[48]. وكانت القضية الرئيسية بشأن الاستثناءات هي كيفية التعامل مع الاستثناءات التي كان عدد من الدول العربية يطبقها، بشكل فردي أو بموجب اتفاقات ثنائية أو دولية، قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. وبالتالي، كان لا بد من التركيز على مرجعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن منح الاستثناءات وتحديد فترتها الزمنية بحيث لا تتجاوز أربع سنوات، و قيمة تجارتها السلعية بحيث

(47) جامعة الدول العربية، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350 - د. ع 61 - 1998/2/11.

(48) جامعة الدول العربية، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، المادة 15.

لا تتجاوز نسبة 15 في المائة من قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد حصلت ست دول عربية هي: الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والمغرب على استثناءات لم تتجاوز قيمتها 6 في المائة من قيمة التبادل التجاري للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. وبلغ عدد خطوط التعرفة للسلع المستثناة، عند مستوى ثمانية أرقام عشرية من النظام المنسق، 2087 خطاً من أصل 80220 خطاً، وبالتالي فإن النسبة من حيث العدد هي حوالي 3 في المائة من عدد خطوط التعرفة وفق النظام المنسق.

وانتهت كافة الاستثناءات الممنوحة بانتهاء المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة في نهاية عام 2005. وقد أبلغت الأمانة العامة بذلك، وبقي الإشكال قائماً بالنسبة إلى ثلاث دول هي: تونس التي تطالب بتقديم طلب للحصول على امتياز ضريبي وتعتبره إجراءً تنظيمياً يسمح به البرنامج التنفيذي، والمغرب الذي يطالب بتقديم طلب للحصول على الإعفاء الجمركي ويفسره بأنه إجراء إحصائي لكثرة الأنظمة التفضيلية التي يتعامل بها المغرب، ومصر التي تربط وقف العمل بالاستثناءات بالاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية. وكانت مصر تتوقع الانتهاء من القواعد التفضيلية في أيلول/سبتمبر 2002، قبل موعد انتهاء الاستثناءات، لكن ذلك لم يتم، إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ في دورة شباط/فبراير 2006 قراراً بالطلب إلى مصر وقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها وعدم ربطها بأية قواعد منشأ تفصيلية لم يتم إقرارها من قبل المجلس.

د- الروزنامة الزراعية العربية المشتركة

تعتبر السلع الزراعية الأكثر حساسية في التعامل معها في إطار مناطق التجارة الحرة بسبب ارتباطها بقطاع اقتصادي حيوي، سواء من حيث أهميته لتوفير الغذاء للسكان أو من حيث أهميته التشغيلية والمعيشية في الدول النامية. وبالتالي كان التعامل مع تحرير السلع الزراعية حذراً منذ بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة، خاصة وأن السلع الزراعية كانت معفاة بالكامل بموجب أحكام المادة السادسة من الاتفاقية، وهو وضع لا يتناسب مع حساسية السلع الزراعية للتحرير. ومن ثم أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الروزنامة الزراعية العربية المشتركة وهي تدرج عدداً من السلع الزراعية المستثناة من تطبيق التخفيض التدريجي خلال فترات موسم الإنتاج، أي التي تتمتع بالحماية التعريفية الكاملة خلال موسمها الإنتاجي، وينظمها جدول يحدد مواسم الإنتاج لتلك السلع، على أن لا تتجاوز فترة الموسم ستة أشهر وأن لا يزيد عدد السلع الزراعية عن عشر سلع لكل دولة عربية مشاركة في الروزنامة الزراعية العربية المشتركة، وعلى أن يبلّغ المجلس بذلك وأن تحل الروزنامة الزراعية العربية المشتركة محل الروزنامات الزراعية المطبقة فرديا أو بموجب اتفاقات ثنائية، وأن تقتصر الحماية على الرسم الجمركي وعدم تطبيق أي منع لدخول السلع أو تحديد حصص كمية لها.

وانتهى العمل بالروزنامة الزراعية العربية المشتركة مع نهاية المرحلة الانتقالية في شباط/فبراير 2005 وأبلغت كافة الدول الأعضاء الأمانة العامة للجامعة العربية بانتهاء العمل بالروزنامة الزراعية، المشتركة أو الثنائية، مع نهاية عام 2005، باستثناء الروزنامة الزراعية الثنائية بين لبنان ومصر التي انتهى العمل بها مع نهاية آب/أغسطس 2006.

•- المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً

أقر البرنامج التنفيذي معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً، ولكن هذه الدول لم تستفد من هذه المعاملة الخاصة إلا مؤخراً، خلال عام 2005، بعد أن اتخذت القمة العربية قرارات بمنح معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً للاستفادة من الإعفاءات الكاملة دون مقابل وإعطاء مهلة زمنية حتى عام 2010 للانتهاء من تطبيق التخفيض التدريجي وفق الآلية التي تحددها تلك الدولة. وقد انضم كل من اليمن والسودان إلى منطقة التجارة الحرة وفق هذه المعاملة، وبدأ كل منهما التخفيض في عام 2006.

و- قائمة السلع

إنها قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية، ويتم مراجعة هذه القائمة بطلب من الدول العربية ويمكن إضافة أي سلعة إليها بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ز- القواعد العامة لمنشأ السلع العربية

وافقت عليها الدول الأعضاء مع بداية تطبيق منطقة التجارة الحرة ليتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية لحين الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، واعتمدت نسبة القيمة المضافة 40 في المائة لتحديد هوية السلعة العربية المتمتعة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والاتفاق على شهادة منشأ عربية للسلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة.

ح- أدوات لمتابعة التنفيذ

استحدثت الأدوات الجديدة التالية لمتابعة التنفيذ:

'1' تقارير دورية عن قضايا التطبيق تقدمها الدول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

'2' تقارير دورية عن مشاكل ومعوقات التطبيق يقدمها القطاع الخاص إلى المجلس؛

'3' استخدام أسلوب البعثات الميدانية للتعرف على قضايا التطبيق في المنافذ الحدودية؛

'4' استحداث نقاط اتصال لدى الدول للمتابعة مع الجهات المعنية والقطاع الخاص وحل إشكالات التطبيق؛

'5' استحداث آلية إجرائية لفض المنازعات، أقرها المجلس في دورة شباط/فبراير 2004.

(2) قضايا فنية لم تتم معالجتها بعد

أ- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية

وافقت الدول العربية على تطبيق قواعد منشأ عامة للسلع العربية خلال المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة، على أن يتم وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية تمنح على أساسها المعاملة التفضيلية للسلع ذات المنشأ العربي، أي السلع التي تكون مؤهلة للحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد وافقت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ على الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية وقواعد المنشأ التفصيلية لمجموعة من السلع الزراعية، في بداية عام 2006، وكانت اللجنة، حتى أيلول/سبتمبر 2006، لم تستكمل بعد قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع الزراعية والسلع الصناعية. وكان من أسباب التأخير في إنجاز القواعد التفصيلية على أسس تفضيلية ما يلي:

'1' عدم توافر الخبرة العربية الملائمة لإعداد قواعد منشأ عربية على أسس تفضيلية متعددة الأطراف. فالخبرة العربية التي توافرت كانت إما في مجال التعامل غير التفضيلي، في إطار منظمة الجمارك العالمية، وإما في إطار تفضيلي ثنائي وليس متعدد الأطراف، مثلما هو الشأن في الاتفاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الاتحاد الأوروبي.

'2' الاختلاف في فهم مبررات وضع قواعد منشأ تفصيلية على أسس تفضيلية ودورها في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فالبعض يرى أن دورها يخدم التكامل الإنتاجي وبالتالي التشدد في طبيعتها، والبعض الآخر يرى أن دورها يسهل التبادل التجاري وبالتالي التساهل في شروطها.

'3' الأثر السلبي للتعامل الثنائي مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية وقبول عدد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بقواعد المنشأ التي يشترطها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقات الشراكة مع الدول العربية، واعتماد هذه القواعد كأساس لإعداد قواعد المنشأ العربية بالرغم من اختلاف مستويات التطور الاقتصادي.

ب- تطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

لا يزال العديد من الدول العربية يفرض رسوماً وضرائب عند الاستيراد على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة، وتتخذ هذه الرسوم والضرائب مسميات مختلفة وغير متماثلة ما بين الدول العربية. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كالتالي: رسوم الخدمات ذات الأثر المماثل، وهي رسوم تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة أو على شكل قيمة عينية تفرض بشكل تصاعدي ولا تفرض على أساس تكلفة الخدمة الفعلية مثل رسوم خدمات جمركية والرسوم البيطرية ورسوم الفحص والعينات؛ ورسوم وضرائب الاستيراد المكملة مثل رسوم إضافية ورسوم أخرى ورسوم استيراد ورسوم النهر العظيم وهي تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة وأحياناً من القيمة الإجمالية لقيمة البضاعة مضافاً إليها الرسوم الجمركية؛ والرسوم والضرائب المحلية التي تفرض على السلع المستوردة ولا تفرض على المنتج الوطني أو يتم فرضها بنسب وقيم مختلفة مثل ضريبة دمغة وضرائب بلدية. ولا زالت هذه الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تفرض من قبل الدول العربية الأعضاء ولم تتمكن لجنة المفاوضات التجارية من وضع أساليب ملائمة لمعالجتها.

ج- إزالة القيود غير التعرفية، الجمركية وغير الجمركية

تُعرف القيود غير التعرفية وفقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بأنها مجموعة "التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات، لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد"[49]. وهي تضم قيوداً جمركية، مثل إجراءات التفتيش الجمركي وإعادة تقييم السلع للأغراض الجمركية أو فرض رسوم خدمات جمركية، وقيوداً غير جمركية، أي التي ترتبط بتنفيذ سياسات لجهات حكومية أو محلية في الدولة المطبقة، مثل الإجراءات الأمنية والثقافية والإعلامية وشهادات الاستيراد والإجراءات الصحية والبيطرية وإجراءات إصدار شهادات المطابقة للمواصفات والمقاييس الوطنية وشهادات الفحص وإجراءات النقل بالعبور والتأمين والضمانات وإجراءات فردية ثأرية، تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، تفوق في أثرها الإجراء المبرر لها، مثل الإجراءات المتخذة لمواجهة ما تعتبره الدولة حالة إغراق أو فرض قيود ورسوم جديدة أو زيادة معدلاتها أو فرض متطلبات جديدة لم تكن موجودة قبل تطبيق المنطقة.

وتكاد كافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة يطبق فيها قيد أو أكثر من هذه القيود دون أن يتم الإفصاح عنها. وتكمن الإشكالية في معالجة هذه القيود أولاً: في أنها ذات طبيعة مستترة وغير شفافة ويسهل إخفاء التعليمات الخاصة بتطبيقها من قبل السلطات المعنية، كتطبيقها بتعليمات شفوية وليست كتابية، وأحياناً تكون غير معروفة للسلطات المعنية ذاتها في الدولة، مثل السلوكيات التي قد يمارسها موظف حدودي دون تعليمات من الجهات المعنية في بلده أو تحصيل مبالغ مالية خارج الرسم القانوني، وثانياً: في تعددية الجهات المصدرة للقيود غير الجمركية في الدولة المعنية مثل الجهات الأمنية والصحية والإعلامية والبيطرية والزراعية وغيرها، وثالثاً: في الاختلاف ما بين الدول العربية حول تعريف القيد، كطلب شهادة الإحصاء التي لا تشكل قيداً بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية لأنها تندرج تحت مسمى الأغراض الإحصائية التي تسمح بها الاتفاقية والبرنامج التنفيذي، مع أن الحصول على شهادة الإحصاء يتطلب توقيعات من جهات متعددة في الدولة يحتاج إنجازها إلى ثلاثة أيام، وكذلك في المغرب وتونس اللتين تطلبان تقديم طلب الحصول على الإعفاء وتعتبرانه إجراء تنظيمياً، بينما ترى باقي الدول العربية أنه قيد على منح الإعفاء، وهو في طبيعته قيد لأنه مستحدث ويطبق على السلع التي كانت تتمتع بالاستثناء.

د- الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية

نص البرنامج التنفيذي على الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية في ما يخص قواعد المنشأ والإجراءات الوقائية والاشتراطات الصحية والبيطرية وكذلك عند فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ولكن بعض الدول ما زالت تطبق معاملة تمييزية في نسبة الضريبة المحلية على السلع الوطنية مقارنة مع السلع المستوردة أو فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة لا تستوفى على السلع الوطنية، وكذلك التمييز في المعاملة الوطنية الناتج عن تطبيق الاتفاقات الثنائية، مما يطرح بالضرورة إحلال منطقة التجارة الحرة محل الاتفاقات الثنائية العربية البينية وطلب التفاوض الجماعي عند الاتفاق على مناطق تبادل حر مع دول غير عربية حتى لا ينتج عن هذه الاتفاقات وضع تمييزي تجاه السلع العربية في أسواق الدولة المعنية.

•- معاملة منتجات المناطق الحرة

بالرغم من العديد من الدراسات التي تم إعدادها في هذا الشأن، لا زالت إشكالية التعامل مع منتجات المناطق الحرة قائمة بفعل تعدد الأنظمة الجمركية التي تتعامل مع منتجات المناطق الحرة من حيث المنشأ واختلاف المعاملة الخاصة الممنوحة لها في الدول العربية، ولأن ليس من المهام الرئيسية لمنطقة التبادل الحر توحيد الأنظمة الجمركية، وبالتالي ستكون هذه الإشكالية قائمة لحين الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية والبدء بتطبيق المرحلة الأولى من الاتحاد الجمركي العربي.

(ب) قضايا السياسة العامة

وهي مجموعة القضايا التي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والبنية المؤسسية في الدول العربية والبنية المؤسسية لأجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وليست قضايا تطبيقية مباشرة لمنطقة التجارة الحرة، وإنما تنطبق على كافة الاتفاقات العربية متعددة الأطراف والقرارات الصادرة عن مؤسسات العمل العربي المشترك، ومن بين هذه القضايا:

(1) ضعف الهياكل الاقتصادية العربية، الإنتاجية والخدمية، واستمرار العمل وفق السياسة الاقتصادية الحمائية، وبخاصة الدول العربية

(49) جامعة الدول العربية، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، المادة الأولى، الفقرة 6.

التي كانت تتبنى سياسة إحلال الواردات كسياسة للتنمية الاقتصادية. ولا زالت البنية الإنتاجية العربية ضعيفة الترابط والتشابك وتعتمد بشكل أساسي على استيراد المدخلات الإنتاجية والسلع الرأسمالية مما يضع قيوداً على التكامل الإقليمي ما بين الدول العربية؛

(2) تحيز السياسات الاستثمارية الوطنية في الدول العربية لصالح القطاعات الخدمية وقطاعات إنتاج المواد الأولية، وبخاصة النفط والغاز، وهما قطاعان لا ينتجان سلعاً صناعية قابلة للتصدير إلى الأسواق العربية. فالأول قطاع خدمي، والثاني سوقه التصديرية هي السوق العالمية، حيث تركز الدول النفطية استثماراتها نحو زيادة إنتاج النفط والغاز، وتبحث الدول العربية غير النفطية عن إمكانية تحولها إلى دول مصدرة للنفط أو الغاز وتخصص مزيداً من الاستثمارات لإنتاج النفط والغاز وتصديره (مصر، والسودان، واليمن، والجمهورية العربية السورية)؛

(3) ضعف الإطار المؤسسي القادر على إدارة عملية التكامل الاقتصادي، وهذا ينطبق على كل من المستوى الوطني والعمل العربي المشترك، حيث تتعامل الدول العربية مع موضوعات التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها موضوعات ثانوية لا تحتاج إلى تخصيص موارد مالية أو فنية مهمة، وينعكس ذلك على مستوى مشاركتها وتمثيلها في اللجان الفنية والتنفيذية للمنطقة، وتفضيلها التعامل الاقتصادي الثنائي في علاقاتها مع الدول العربية؛

(4) ضعف مستوى الشفافية في التعامل ما بين الدول العربية، وهذا نمط عام في العلاقات العربية البينية، لكنه على مستوى التبادل التجاري العربي البيني بدأ يتجه نحو تحسين مستوى الشفافية مع تشابك المصالح الاقتصادية والوعي بأهمية قيام منطقة التجارة الحرة، وتحسن إمكانية الوصول إلى البيانات عبر شبكات المعلومات؛

(5) استمرار قيام الاتفاقات التجارية الثنائية بين العديد من الدول العربية والالتزام بتطبيقها مع تضمينها بعض الاستثناءات، مما يجعل من هذه الاتفاقات قيداً يعيق التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية. وكلما ازدادت فاعلية تطبيق منطقة التجارة الحرة انحسرت فاعلية الاتفاقات الثنائية، وبالتالي فإن التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة سينهي العمل بهذه الاتفاقات. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بموجب قراره رقم 1547 بتاريخ 2005/2/17، أن لا تتضمن الاتفاقات الثنائية فيما بينها أية قوائم سلبية أو روزنامات زراعية، وأن تعمل الاتفاقات الثنائية على معالجة بعض القيود غير الجمركية المفروضة على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء، وأن يتم إيداع نسخة من الاتفاقات الثنائية لدى الأمانة العامة للجامعة العربية. وقد تلقت الأمانة العامة حتى أيلول/سبتمبر 2006 الاتفاقات الثنائية من الأردن والإمارات العربية المتحدة؛

(6) العامل الأمني لا يزال يشكل هاجساً في التعامل ما بين الدول العربية، مما يعيق الحركة البينية للسلع والأفراد، وينعكس أثره في كثرة الإجراءات المتخذة وتعقيداتها المطبقة على المنافذ الحدودية بين الدول العربية. فهناك العديد من الإجراءات الفنية والإدارية التي يتم التشدد في تطبيقها، تعود إلى أسباب أمنية. والعامل الأمني لا يعيق فقط حركة السلع وإنما حركة الأفراد المرتبطين بالعملية التجارية؛

(7) عقبات قطاع النقل في الدول العربية وبخاصة قطاع النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية وتخلف هياكله والممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى إعاقة نقل التجارة السلعية بين الدول العربية وارتفاع تكاليفها، مما يحمل السلع العربية أعباء تكلفة إضافية تحد من قدرتها على المنافسة داخل الأسواق العربية حتى بعد حصولها على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية؛

(8) مجموعة العوامل الخارجية التي تؤثر على عملية الالتزام بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مثل الاتفاقات الثنائية مع الدول المتقدمة، واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومناطق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسمح بدخول سلع

منافسة للمنتجات العربية إلى الأسواق العربية وتقديم المنح والتسهيلات التمويلية لصادراتها السلعية، مما يؤدي إلى تحيز التبادل التجاري باتجاه الدول المتقدمة، إضافة إلى البعد السياسي الذي يفرز مشاريع إقليمية بمسميات مختلفة هدفها تقاسم السيطرة والنفوذ على المنطقة العربية من قبل الدول المتقدمة، مما يجعل المنطقة في حالة عدم استقرار، وتوجيه مواردها للتعامل مع هذه المشاريع وإفرازاتها الاقتصادية.

(1) نتائج تقييم عملية التطبيق

كان المعدل العام للتقدم المحرز في عملية التطبيق 55.9 في المائة، أي أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لم تتقدم كثيراً في عملية التطبيق، وبالتالي عليها مضاعفة جهدها لإنجاز الموضوعات المطلوبة منها. وتتفاوت درجة التزام الدول العربية بالتنفيذ وفقاً لموضوع التطبيق، فهي تكاد تكون متقاربة في تطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية وفي تخفيض مستوى الالتزام في الموضوعات التطبيقية الجماعية أو المتعددة الأطراف، مثل التعامل المؤسسي والمعاملة. ويمكن تقسيم الموضوعات التطبيقية وفق درجة الالتزام بالتنفيذ إلى ثلاث مجموعات:

أ- المجموعة الأولى

تشمل هذه المجموعة الموضوعات التي تزيد معدلات التزام الدول العربية بها عن 60 في المائة وهي:

'1' تطبيق التخفيض التدريجي السنوي على الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة. وكانت نسبة الالتزام بالتنفيذ 95.4 في المائة حيث التزمت كافة الدول العربية الأعضاء بالتخفيض، لكن تونس ومصر والمغرب وضعت اشتراطات في تطبيق التخفيض على السلع التي انتهت فترة استثنائها وهي تطبق التخفيض على باقي السلع العربية؛

'2' الاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت نسبة الالتزام بالتنفيذ 86.9 في المائة، إذ أن ثماني دول عربية لم تطلب استثناءات، بينما طلبت الاستثناءات ست دول عربية (الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب). وقد التزم الأردن ولبنان بوقف الاستثناءات في الأجل المحدد، بينما بقيت إشكالات لدى كل من تونس ومصر والمغرب. ولا زالت هناك قيود من قبل الجمهورية العربية السورية بحصر الاستيراد لدى القطاع العام؛

'3' تطبيق الروزنامة الزراعية العربية المشتركة وانتهاء العمل بها مع بداية 2005. وكانت نسبة الالتزام 78.5 في المائة، حيث تأخرت كل من الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية بإبلاغ الأمانة العامة بوقف العمل بالروزنامة الزراعية، وترتب على ذلك خفض درجة التزام كل منها إلى 0.8. أما مصر ولبنان فأوقفا العمل بالروزنامة الزراعية الثنائية طوال عام 2005 ولم يتم وقف العمل بالروزنامة الثنائية إلا في أيلول/سبتمبر 2006 وهذا ما خفض درجة التزام كل منهما إلى 0.5. أما بالنسبة إلى الجماهيرية العربية الليبية فلم تقدم أي تقارير دورية ولم تذكر ما إذا كانت ملتزمة أم لا ومن ثم كانت درجة التزامها 0.5؛

'4' القواعد العامة لمنشأ السلع العربية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 بتاريخ 13 شباط/فبراير 2002 بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ العربية والوثائق المصاحبة لها من قبل القنصليات والسفارات العربية في الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة، وبالتالي إلغاء رسوم التصديق المطبقة عليها. وكانت نسبة الالتزام بالتنفيذ 76 في المائة، حيث إن بعض الدول طبق القرار بعد مرور عامين على اتخاذه، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة. وهناك عدد من الدول لا تطلب تصديقاً من قبل سفاراتها، وبالتالي لا تفرض رسوم تصديق، مثل تونس والمملكة العربية السعودية ولبنان والمغرب. وبالنسبة إلى القواعد العامة لمنشأ السلع العربية، فإن كافة الدول العربية ملتزمة بتطبيقها منذ بدء تطبيق المنطقة، ولكن هناك مخالفات من قبل بعضها تؤدي إلى التشدد في قبول شهادات المنشأ، وسيتوقف العمل بالقواعد العامة للمنشأ بعد الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية على أسس تفضيلية.

ب- المجموعة الثانية

تشمل المجموعة الثانية الموضوعات التي يتمحور معدل التزام الدول العربية بها حول نسبة 50 في المائة وهي:

'1' إلغاء القيود غير الجمركية وعدم فرض أي قيود جديدة على استيراد السلع العربية في إطار المنطقة. وكانت نسبة الالتزام بالتنفيذ حوالي 55 في المائة، فكافة الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة تفرض قيداً أو أكثر من القيود غير الجمركية ولكن بنسب متفاوتة. وبشكل عام، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، هي الأعلى من حيث الالتزام بإلغاء وعدم فرض قيود غير جمركية على استيراد السلع العربية، بينما تأتي الجمهورية العربية السورية ومصر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب والأردن في المستويات الأدنى من الالتزام، وتأتي كل من تونس والمملكة العربية السعودية ولبنان في المستوى المتوسط؛

'2' إلغاء القيود الجمركية وعدم فرض أي قيود جمركية جديدة. وكانت نسبة الالتزام بالتنفيذ حوالي 53 في المائة، وهي أدنى من مستوى الالتزام بإلغاء القيود غير الجمركية، حيث لا زالت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها المملكة العربية السعودية وعمان والكويت، تطبق قيوداً جمركية على استيراد السلع العربية، إلى جانب الدول العربية الأخرى التي تطبق أنواعاً مختلفة من القيود غير الجمركية، مثل الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان والجماهيرية العربية الليبية ومصر والمغرب.

ج- المجموعة الثالثة

تشمل المجوعة الثالثة الموضوعات التي يقل معدل التزام الدول العربية بها عن 40 في المائة وهي:

'1' التعامل المؤسسي، ويعبر عن مدى تعامل الدول العربية مع الأطر المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مثل التعامل مع نقاط الاتصال واللجوء إلى الآلية الإجرائية لفض المنازعات الناشئة عن التطبيق وإدخال التعديلات على القوانين وإصدار التشريعات اللازمة لتطبيق منطقة التجارة الحرة. وكان معدل التزام الدول الأعضاء بالآليات المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة حوالي 38 في المائة وهي نسبة متدنية خاصة وأنها نسبة متدنية لدى كافة الدول العربية الأعضاء، وتبين هذه النسبة ضعف الالتزام بالآليات متعددة الأطراف على المستوى العربي؛

'2' تقديم التقارير الدورية عن مدى التقدم في تطبيق منطقة التجارة الحرة والعقبات التي تواجه عملية التطبيق والمقترحات اللازمة لذلك. وكانت نسبة الالتزام بتقديم التقارير الدورية حوالي 37 في المائة، فبلغت تونس أعلى درجة بين الدول العربية إذ قدمت خمسة تقارير خلال خمس سنوات وبدرجة التزام كاملة مساوية لـ 1، بينما كانت كل من الجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية والمغرب الأضعف التزاماً حيث لم تقدم أي منها أي تقرير دوري حول متابعة التنفيذ، فكانت درجات التزامها مساوية لصفر.

'3' تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ووصل معدل الالتزام بتنفيذه إلى حوالي 26 في المائة، وهي نسبة متدنية مقارنة مع التزام الدول بتخفيض الرسوم الجمركية. وتتجاوز قيمة هذه الرسوم المطبقة على كثير من السلع قيمة الرسوم الجمركية ذاتها، وتطبق كافة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة مسميات مختلفة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مما يؤدي إلى تقليص الأثر الإيجابي لإعفاء السلع العربية المتبادلة من الرسوم الجمركية المطبقة على استيرادها في إطار منطقة التجارة الحرة؛

'4' تطبيق المعاملة الوطنية، وبخاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الصحية والبيطرية. ولم تتجاوز نسبة الالتزام 13 في المائة، وتكاد كافة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لا تطبق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة، مما يعني أن السلع العربية تعاني من المعاملة التمييزية في الأسواق العربية. وتنعكس المعاملة التمييزية في شكل قيود جمركية وغير جمركية ورسوم

وضرائب ذات أثر مماثل والمبالغة في رسوم الكشف والفحص وشهادات المطابقة وغيرها من متطلبات الاشتراطات الصحية والمواصفات والمقاييس.

(2) تقييم مدى تطبيق الدول العربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تظهر عملية تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالرغم من مستواها المنخفض، حصول بعض النتائج الإيجابية على عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومن هذه النتائج:

أ- تحرير كافة السلع العربية، أي ذات المنشأ العربي، من كافة الرسوم والضرائب الجمركية ووفق معيار منظمة التجارة العالمية. فإن تحرير نسبة تزيد على 80 في المائة من السلع المتبادلة ذات المنشأ الوطني يحقق معيار قبول المنطقة كمنطقة تبادل حر يمكن لدولها التمتع بالاستثناء من تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية؛

ب- إلغاء أو خفض مستوى الحماية غير التعرفية أو ما يعرف بالقيود غير التعرفية، الجمركية وغير الجمركية، وبخاصة ما يتعلق بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق التجارية وإلغاء الرسوم القنصلية عليها، وإخضاع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض المتدرج من قبل بعض الدول العربية الأعضاء، والعمل على تحويل الرسوم المطبقة وفقاً للنسبة المئوية من قيمة السلعة إلى تكلفة مرتبطة بتكلفة الخدمة الفعلية، وإلغاء منع الاستيراد والحصص الكمية في التبادل التجاري العربي البيني؛

ج- استحداث آليات جديدة للعمل الاقتصادي العربي الجماعي، مثل وضع آلية جماعية متعددة الأطراف لفض المنازعات وتفعيل محكمة الاستثمار العربية، وزيادة فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وإقامة نقاط اتصال داخل الدول العربية الأعضاء لمتابعة التنفيذ، ومشاركة القطاع الخاص في متابعة التنفيذ، ومشاركة منظمات العمل العربي المشترك في المتابعة والتنفيذ، والاتفاق على قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج، للأسباب الدينية والصحية والأمنية والبيئية، بشكل جماعي؛

د- تحسن البيئة التجارية بفعل تقليص القيود غير التعرفية وتحويل القيود الموسمية إلى رسوم تعرفية ثم إلغائها نهائياً، وتقليص التأثير السلبي للاتفاقات التجارية الثنائية على تحرير التبادل التجاري العربي البيني، وبالتالي توقع انخفاض نسبة المخاطرة في التعامل مع السوق العربية وزيادة درجة التنبؤ بتكاليف العملية التجارية؛

•- تحسن مدى الالتزام بالتنفيذ، الذي تعاني منه كافة اتفاقات العمل العربي المشترك، وتطوير وتحسين آليات المتابعة والتنفيذ والإجراءات المطلوبة من الدول، مع تحسن أساليب التعامل لحل قضايا التطبيق من خلال التعرف المباشر وتحديد الجوانب الفنية لهذه القضايا وتحليلها إلى مستويات فرعية يسهل التعامل معها، مثل إرسال البعثات الميدانية وتقارير القطاع الخاص، وبالتالي تغير فهم الدول العربية لعملية الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية ومتطلباته. وكذلك تغير آلية اتخاذ القرار في إطار المنطقة، من اتخاذ القرارات بالإجماع فتكون ملزمة للدول التي توافق عليها، إلى اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة؛

و- الإحلال التدريجي للتقييم الاقتصادي الكلي محل التقييم المالي لأثر تطبيق منطقة التجارة الحرة على الاقتصادات العربية. وكانت معظم الدول العربية تحسب الخسائر المالية التي تتحملها خزينة الدولة نتيجة لعملية التحرير ولم تكن تدرج الحسابات الاقتصادية في المنافع التي يمكن تحقيقها بفعل عملية التحرير؛

ز- زيادة درجة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي لدى الفاعلين الاقتصاديين على مستوى الدول العربية، مثل زيادة الاهتمام بالمعارض العربية والترويج السلعي، وتنشيط الاستثمار العربي البيني، وتسهيلات الانتقال ما بين الدول العربية.

خامساً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي

ألف- التطورات في قطاع النقل البحري

"دخول مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي حيز التنفيذ في 4 أيلول/سبتمبر 2006"

تعتمد الدول الأعضاء في الإسكوا إلى حد كبير على البحر في نقل تجارتها الخارجية، بما في ذلك النفط ومشتقاته، وجزء هام من الغذاء والسياحة، بما في ذلك الغوص والمحافظة على الثروات الطبيعية البحرية كالشُعب المرجانية وصناعة المراكب الخشبية وبناء وصيانة السفن المحلية والأجنبية واستخدام الموانئ البحرية في عمليات إعادة الشحن للدول والمناطق الأخرى، كشرق أفريقيا وشبه الجزيرة الهندية والشرق الأقصى وأوروبا، الأمر الذي يعزز حركة التجارة بين موانئ المنطقة وموانئ الأقاليم الأخرى والتجارة العالمية بصورة عامة.

ويشهد النقل البحري على مستوى العالم زيادات ملحوظة، حيث بلغ حجم البضائع المنقولة بحراً رقماً قياسياً وصل إلى 7.11 مليار طن، بزيادة سنوية مقدارها 3.8 في المائة خلال عام 2005. وبلغ حجم الأساطيل التجارية على مستوى العالم 960 مليون طن ساكن في بداية عام 2006 أي بزيادة ملحوظة قدرها 7.2 في المائة وهي الأعلى منذ عام 1989. وفي الدول الأعضاء في الإسكوا، وصلت الزيادة في حجم الأساطيل التجارية إلى 3.5 في المائة. وبالنسبة إلى سفن الحاويات، بلغت الزيادة على مستوى العالم 13.3 في المائة للحمولة الساكنة في عام 2005، بينما وصلت في الدول الأعضاء في الإسكوا إلى 8 في المائة للحمولة الساكنة وإلى 13 في المائة لسفن الحاويات.

ولدى النظر في نمو الأساطيل في الدول الأعضاء في الإسكوا في السنوات الست الأخيرة 2000-2005، نجد أن الزيادة في الحمولة الساكنة بلغت 27.5 في المائة والزيادة في عدد السفن بلغت 44.99 في المائة. ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة وتأثير ذلك على حركة النقل البحري والاستثمار الوطني في السفن والناقلات والموضوعات ذات العلاقة كالتأمين البحري والرسوم التي تفرضها بعض الشركات العالمية على عدد من موانئ المنطقة (الشكل 8).

الشكل 8- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية لدول منطقة الإسكوا للسنوات 2000-2005

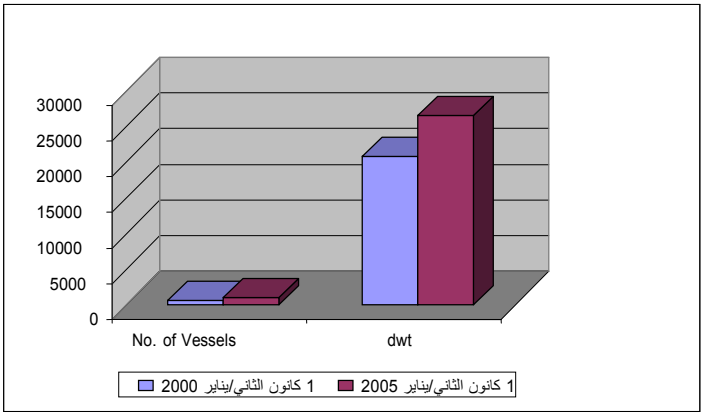

وتجدر الإشارة إلى أن سفن الحاويات سجلت طفرة كبيرة خلال السنوات الست الأخيرة، حيث بلغت نسبة الزيادة في الحمولة الساكنة حوالي 226 في المائة وفي عدد السفن 165 في المائة، الأمر الذي يمثل تطوراً ونمواً ملحوظاً في هذه النوعية الهامة من سفن النقل المستقبلي للبضائع التجارية. وتعتبر شركة الملاحة العربية المتحدة المملوكة لخمس دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المالك لمعظم سفن الحاويات في المنطقة (الجدول 20).

الجدول 20- إجمالي الأساطيل البحرية التجارية في دول منطقة الإسكوا للحمولة الإجمالية 1000 طن وما فوق ، للسنوات 2000-2005

الدولة	سنة 2000		سنة 2005			
	عدد السفن	الحمولة الساكنة (بالألف)	عدد السفن	الحمولة الساكنة (بالألف)	نمو عدد السفن (نسبة مئوية)	نمو الحمولة الساكنة (نسبة مئوية)
المملكة الأردنية الهاشمية	8	101	26	705	225	598
الإمارات العربية المتحدة	179	2570	301	5835	68	127
مملكة البحرين	15	105	11	66	(26.6)	(37)
المملكة العربية السعودية	124	10482	134	11320	8.1	7.99
الجمهورية العربية السورية	73	499	170	1289	132.8	158.3
جمهورية العراق	41	761	28	101	(31.7)	(86.7)
سلطنة عمان	1	5	15	11	1400	120
دولة قطر	18	524	24	386	33.33	(26.3)
دولة الكويت	35	3682	69	5035	97.1	36.7
الجمهورية اللبنانية	52	593	76	394	46.1	(33.5)
جمهورية مصر العربية	133	1441	127	1269	(4.5)	(11.9)
الجمهورية اليمنية	4	25	9	85	125	240
إجمالي دول الإسكوا	683	20788	990	26496	44.9	27.5

المصدر: ESCWA, Based on World Fleet Statistics 2000 and 2005 and Review of Maritime Transport 2006 (UNCTAD).

ملاحظة: ( ) رقم سلبي.

الإطار 7- دخول مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي حيز التنفيذ(*)

دخلت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي حيز التنفيذ في 4 أيلول/سبتمبر 2006 بعد تسعين يوماً من قيام خمسة أعضاء في الإسكوا بالتوقيع النهائي أو إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إليها وهي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين.

وبناء على توصية مجلس وزراء النقل العرب في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في دمشق يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بتوسيع العمل بمذكرة التفاهم التي أعدتها الإسكوا لتشمل كافة الدول العربية ودعوة الدول التي لم توقع عليها إلى دراستها بقصد النظر في الانضمام إليها، أبدت بعض الدول العربية كالسودان والجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر موافقتها المبدئية تمهيداً لاستكمال الإجراءات اللازمة للانضمام إلى مذكرة التفاهم. عقدت الإسكوا اجتماع الخبراء خلال الفترة 12-14 شباط/فبراير 2007 في القاهرة حول تطبيق مذكرة التفاهم ومواضيع أخرى ذات الصلة.

(*) لمعلومات مفصلة حول هذه المذكرة، يرجى مراجعة الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا لعام 2005 في الوثيقة E/ESCWA/GRID/2005/13.

باء- التطورات في مجال النقل الدولي في المنطقة

1- النقل على الطرق

توجد شبكة طرق تصل البلدان العربية فيما بينها من جهة ومع الدول المجاورة في أوروبا وآسيا وأفريقيا من جهة أخرى. وهناك حاجة إلى رفع مستوى البنية التحتية الرئيسية للطرق، لكن المشكلة الأهم هي في الإجراءات المعتمدة عند النقاط الحدودية التي يواجهها النقل داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم الأخرى[50]. وتعاني صناعة نقل البضائع في العديد من البلدان العربية من التفتت وتقوم بها كيانات صغيرة بكفاءة محدودة ولا تستفيد

(50) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا، المجلد الأول: الخلاصة والنتائج والتوصيات، 2 آذار/مارس 2001 (E/ESCWA/TRANS/2000/4).

من اقتصاديات الحجم الكبير في السوق. وتقوم بعض الدول ببعض الإجراءات التصحيحية في هذا المجال، مثل مصر التي أقرت حديثاً قانون النقل الموحد الذي يرمي ضمن بعض الأهداف، إلى تحسين أساليب الترخيص ودمج صناعة النقل على الطرق. أما لبنان فقد شرع بإجراء بعض الدراسات في هذا المجال ويتوقع أن يستفاد من نتائج هذه الدراسات في تشريعات النقل مستقبلاً[51].

وفي أيار/مايو 2006، وقع وزراء النقل في المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان مسودة بروتوكول لتطوير التعاون في مجال النقل وتوحيد إجراءات العبور للشاحنات التي تعبر الحدود. وقد تم بالفعل استخدام هذا البروتوكول الذي نص بشكل رئيسي على توحيد الإجراءات الحدودية واعتماد وثيقة النقل للشاحنات العابرة بين لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن منذ العام 2001، ولاحقاً قامت المملكة العربية السعودية بالانضمام إليها.

كما حدثت تطورات إيجابية في قطاع النقل على الطرق والتكامل الإقليمي خلال عام 2006، وبالأخص تطبيق اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي (اتفاق الطرق) الذي قامت الإسكوا بإعداده ودخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003، حيث قطعت مراحل في تطبيقه بأسرع مما كان متوقعاً.

ويوصى هنا بأن تقوم كافة الدول العربية بتبني وتطبيق اتفاق الطرق، وتبسيط إجراءات النقل والتجارة لتسهيل التجارة عبر الحدود. وينبغي تحرير قطاع نقل البضائع على الطرق حتى تستفيد كل من الشركات والمستهلكين من اقتصاديات السوق. وبالنسبة إلى الدول الأعضاء، تم تطبيق الخطوات التالية[52]:

(أ) المملكة الأردنية الهاشمية

قام الأردن بتثبيت علامات التعريف بالمحاور الواقعة ضمن اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. وتقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بالعديد من الأنشطة والمشاريع والدراسات والخطط المستقبلية لرفع كفاءة وإعادة تأهيل وتحسين وتوسيع الطرق ضمن محوري (م 40) و(م 45)، وتحديداً في منفذ الكرامة الحدودي مع العراق، ومنفذ المدورة الحدودي مع المملكة العربية السعودية، ومنفذ جابر الحدودي مع الجمهورية العربية السورية، و مركز جسر الملك حسين الحدودي مع السلطة الفلسطينية.

وتعد وزارة الأشغال العامة والإسكان في الأردن حالياً إجراءات مستقبلية لتحسين مستوى الخدمة على الطرق الخارجية لتأمين حركة النقل الحر على الطرق الرئيسية التي تمر بمناطق مأهولة، وقامت بإجراء مسح سريع للطرق الرئيسية ضمن المناطق المأهولة والتي تقع بمحاذاتها تجمعات سكانية وقرى ومدن جانبية.

(ب) المملكة العربية السعودية

تم بشكل شامل ومتكامل تنفيذ اتفاق الطرق في المملكة العربية السعودية، الذي يعتبر نموذجاً في المنطقة، مع العلم بأن طول الشبكة في المملكة العربية السعودية يمثل حوالي40 في المائة من مجموع أطوال الشبكة المعتمدة في الاتفاق. وهذا ما نوه به رئيس وفد المملكة العربية السعودية في الدورة السابعة للجنة النقل (بيروت، 17-19 نيسان/أبريل 2006)، مشيراً إلى أن جميع بنود اتفاق الطرق الدولية سوف تنفذ بالكامل في نهاية عام 2006. ويجري استكمال التحسينات لجميع المحاور بحيث تكون منتهية في أواخر عام 2009.

وبشكل أكثر تحديداً، يتم تنفيذ أعمال التحسينات ورفع مستوى شبكة الطرق الدولية الواقعة ضمن الاتفاق على المحاور. وبالنسبة إلى المحور (م 45)، يتم حالياً ازدواج الطريق من القريات حتى رفحاء بطول 631 كلم واستكمال إصلاح الطريق من القريات حتى أبو حدرية بطول 1203 كلم. وبالنسبة إلى المحور (م 35)، يتم حالياً استكمال ربط منطقة حائل بمنطقة الجوف بطريق مزدوج طوله 336 كلم وتنفيذ طريق سريع بين حائل والقصيم بطول 245 كلم، وقد اعتمد ازدواج الطريق بين القريات وسكاكا بطول 275 كلم. وبالنسبة إلى المحور (م 55)، اعتمد ازدواج الطريق لمنفذ الدرة-ضباء-ينبع بطول 771 كلم، وتم الانتهاء من تنفيذ طريق سريع بين ينبع ورابغ إلى ثول (شمالي جدة) بطول 262 كلم، كما يتم حالياً ازدواج الطريق بين جدة والدرب ومنفذ الطوال بطول 754 كلم. وفي ما يتعلق بالمحور (م 70)، اعتمد ازدواج الطريق بين الرقعي وحفر الباطن بطول 19 كلم، ويتم حالياً ازدواج الطريق بين حفر الباطن والأرطاوية بطول 172 كلم وتنفيذ طريق سريع بين المدينة المنورة وينبع بطول 153 كلم. وبالنسبة إلى المحور (م 90)، يتم

(51) مشروع النقل EuroMed، الورقة الزرقاء: نحو نظام نقل أوروبي متوسطي متكامل ومترابط، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

(52) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، متابعة تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، 12 كانون الثاني/يناير 2006 (E/ESCWA/GRID/2006/IG.1/3(Part I)/Add.1).

حالياً ازدواج الطريق بين سلوى وبطحاء بطول 116 كلم واستكمال ازدواج الطريق بين الأفلاج وأبها بطول 714 كلم.

أما بالنسبة إلى المحور (م 45) ذات الأولوية من الجمهورية العربية السورية حتى اليمن، فتبدأ مسؤولية المملكة العربية السعودية من منفذ المدورة ومنفذ حالة عمار مع الأردن وتستمر عبر تبوك، والقليبة، وتيماء، والجهراء، وخيبر، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، والطائف، والباحة، وأبها، وخميس مشيط، وجنوب ظهران حتى الحدود اليمنية إلى منفذ عِلب.

وتقوم المملكة حالياً بالتركيز على رفع مستوى المحور (م 45) بازدواج الأجزاء المفردة مع إعادة إنشاء الطريق القائم، وذلك وفقاً للمواصفات التي وضعتها الإسكوا. وسينتهي العمل به في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2009. أما بالنسبة إلى اللافتات التعريفية لمحاور الطرق الدولية ومنها المحور (م 45)، فقد تم الانتهاء من تركيبها في شهر شباط/فبراير 2005.

(ج) الجمهورية العربية السورية

بدأ رسمياً تنفيذ اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي في كانون الثاني/يناير 2006. وقد تم تصنيع 1000 لافتة للتعريف بالطرق الدولية ستثبت قريباً على جميع المحاور وتعميم الاتفاق على كافة الجهات المعنية للالتزام بالمواصفات الفنية الواردة فيه. كما أن مشروع الترقيم الجديد في الجمهورية العربية السورية قد درس وأُخذ في الاعتبار التقيد بأرقام المحاور الواردة في الاتفاق.

ومن المعروف أن جزءاً من المحور (م 45) يمر في أراضي الجمهورية العربية السورية، حيث يبدأ هذا المحور عند منفذ باب الهوى (سوريا/تركيا) وينتهي الجزء الذي يمر في سوريا عند منفذ نصيب (سوريا/الأردن)، وذلك بطول إجمالي يبلغ حوالي 500 كلم. ويعتبر الطريق من باب الهوى إلى حلب من الدرجة الثانية، أما الطرق الباقية على امتداد المحور فهي من الدرجة الأولى. ويتم توفير منشآت خدمية على هذا المحور من جسور وتقاطعات وتحويلات لازمة ومحطات وقود ومراكز شرطة الطرق العامة ومراكز إسعاف واستراحات. وتم إنشاء مراكز مراقبة الحمولات المحورية على هذا المحور في المنافذ الحدودية في درعا ونصيب على الحدود السورية الأردنية وفي منفذ باب الهوى على الحدود السورية التركية، بالإضافة إلى المراكز المتواجدة على امتداد الطريق من الحدود التركية إلى الحدود الأردنية، وذلك لمراقبة المركبات والشاحنات ذات الحمولات الشاذة وتنظيم المخالفات اللازمة ومنع مرور هذه الشاحنات إلى داخل سوريا قبل تسوية المخالفات.

(د) الجمهورية العراقية

يبلغ إجمالي طول الجزء الموجود داخل العراق من المحور (م 40) حوالي 837 كم من منفذ المنذرية (العراق/إيران) مروراً بالحدود مع الأردن عند منفذ الطريبيل (العراق/الأردن). وتعتبر أغلب الطرق التي تشكل هذا الجزء من المحور (م 40) ضمن الأراضي العراقية من طرق الدرجة الأولى الحرة والدرجة الأولى السريعة، عدا الطريق الذي يصل منفذ المنذرية بمدينة بعقوبة الذي هو من الدرجة الثانية–مفرد. وتم إدراج مشروع إنشاء ممر ثان للطريق الذي يصل مدينة خانقين بمدينة بعقوبة بطول 140 كم في خطة الدولة للموازنة الاستثمارية لعام 2005 من أجل تطوير الطريق ليكون بمواصفات طرق الدرجة الأولى السريعة، مزدوجاً ومقسماً بدلاً من حالته الحالية. وينقسم العمل لتنفيذ المشروع إلى ثلاث مراحل تبدأ في عام 2005 والتاريخ المتوقع للإنجاز هو عام 2010.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن طريق بعقوبة-بغداد الذي يتم تحسينه اعتباراً من عام 2006 سوف يختصر المسافة لمن يريد استخدام الطريق الدولي عبر المحور (م 40)، حيث يقتصر المرور على أطراف بغداد الشمالية دون المرور على التقاطعات والطرق المزدحمة داخل العاصمة. أما الباقي من تنفيذ محور (م 40) عبر الحدود الأردنية فقد نفذ بمواصفات عالية.

(ه) جمهورية مصر العربية

قامت جمهورية مصر العربية بتثبيت لافتات التعريف بشبكة الطرق الدولية في شهر شباط/فبراير 2005، في حين أن عملية تبديل اللافتات والإشارات غير المطابقة للمواصفات من المقرر أن تنتهي في نهاية عام 2011. وقامت وزارة النقل بوضع خطة عمل متكاملة من أجل الانتهاء من تنفيذ كافة متطلبات الاتفاق في الفترة المحددة، وتم تسجيل كامل المواصفات الحالية وتحديد جميع اللافتات والإشارات غير المطابقة للمواصفات. كما تم تزويد الإسكوا ببيان مفصل عنها إلكترونياً، مما يعني أنه تم تحديد جميع الأعمال المطلوب تنفيذها من توحيد العلامات المرورية وتعديل المواصفات الفنية لها لتتوافق مع مواصفات الاتفاق. أما الأعمال المطلوبة لتحسين الجزء الذي يمر في مصر من شبكة الطرق الدولية لتصبح

مطابقة بالكامل لمواصفات الاتفاق فسيتم الانتهاء منها في عام 2019.

ويمر المحور (م 40) داخل الأراضي المصرية بطول إجمالي يبلغ 1053 كم من منفذ رفح (مصر/الأراضي الفلسطينية) وعلى طول الساحل عبر مدينة العريش-كوبري القنطرة-بور سعيد-دمياط–الإسكندرية–مطروح، إلى منفذ السلوم (مصر/ليبيا). وحالة الطرق جيدة لمسافة تبلغ 500 كم، بينما الجزء الباقي يحتاج إلى تحسينات. وتم الانتهاء من رفع قيمة الأحمال المحورية القصوى للشاحنات إلى 13 طناً على المحور المفرد في معظم القطاعات الواقعة على المحور، ويجري رفع كفاءة باقي القطاعات ليتم الانتهاء منها في المدة المحددة في الاتفاق.

(و) الجمهورية اليمنية

هناك ثلاثة طرق دولية تصل الجمهورية اليمنية بالبلدان المجاورة وهي المحوران (م 45) و(م 55) المتجهان شمال-جنوب رابطين اليمن مع المملكة العربية السعودية، ومحور (م 100) المتجه شرق-غرب ويمر بعدن وصولاً إلى منفذ شحن (اليمن/عمان). وبالنظر إلى طريق صعدة-حوث-حرف سفيان الواقع على المحور (م 45) بطول 104 كم، سيتم تنفيذه بحسب مواصفات اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي وينتهي العمل فيه بحسب العقد عام 2006. ويضاف إلى ذلك أن عدد اللافتات المطلوبة بحسب الاتفاق 200 لافتة سوف يتم تثبيتها فور الانتهاء من أعمال التوسعة عند مداخل المدن، المتوقع في نهاية 2006.

إن المواصفات المعمول بها لإنشاء الطرق الإسفلتية الرئيسية بشكل عام في اليمن متوافقة مع الحد الأدنى أو المتوسط للمواصفات المحددة في اتفاق الطرق الدولية، مما يسهم في تقليل تكلفة إنشاء الطرق بنسب معقولة، وخاصة بالنظر إلى الحاجة الكبيرة إلى التوسع في إنشاء الطرق في عموم الجمهورية وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلاد.

(ز) الجمهورية اللبنانية

يجري العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تلزيم اللافتات والإرشادات على الطرق الدولية التي تقع ضمن الشبكة الحالية المحددة في الاتفاق، حيث طُلب إلى مجلس الإنماء والإعمار الإسراع بإنجاز التلزيم المطلوب. وقد طلب المجلس إلى مجلس الوزراء بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2005 تكليفه تنفيذ اللافتات والعلامات والفواصل الوسطية على كل من الطريق الدولي الساحلي على المحور (م 51) المتجه شمال-جنوب من منفذ العبودية (لبنان/سوريا) مروراً بطرابلس وبيروت وصولاً إلى الناقورة، وطريق المحور (م 30) المتجه شرق-غرب من منفذ المصنع (لبنان/سوريا) إلى بيروت، وتأمين الاعتمادات اللازمة لذلك.

الإطار 8- تنظيم ورشة عمل حول الممارسات الحسنة في السلامة على الطرق

نظمت الإسكوا ورشة عمل حول الممارسات الحسنة في السلامة المرورية على الطرق في مسقط، عمان، يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بالاشتراك مع اتحاد السيارات الدولي وبحضور رؤساء الأقسام المعنية بالسلامة المرورية ومسؤولين معنيين بشؤون السلامة المرورية ومستشارين وممثلين عن هيئات دولية معنية بالسلامة وممثلين عن مجموعات من المجتمع المدني معنية بالسلامة المرورية في منطقة الإسكوا ومستشارين دوليين. وكان الهدف من ورشة العمل مناقشة ممارسات حسنة محددة في السلامة المرورية تتعلق بسلوك الناس، والمركبات، وهندسة الطرق، وأمثلة محددة على هذه الممارسات وأيضاً على الممارسات السيئة في مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في الإسكوا، والاستراتيجيات التي ترمي إلى تطبيق الممارسات الحسنة وتنظيم الممارسات السيئة في السلامة المرورية على الطرق في دول الإسكوا، والتحضيرات للأسبوع العالمي الأول للسلامة على الطرق المرتقب في نيسان/أبريل 2007. وجرى إطلاع المشاركين على الممارسات الحسنة المعترف بها دولياً في السلامة المرورية والآليات الضرورية لإدخال هذه الممارسات في منطقة الإسكوا وتطبيقها، وكذلك جرى تسليط الضوء على تجارب ممثلي الإسكوا في تطبيق الممارسات الحسنة والسلبية في أنحاء المنطقة، وتبادل وجهات النظر حول تحسين تطبيق الممارسات الحسنة وإيجاد الحلول لمعالجة الممارسات السيئة.

ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها ورشة العمل، دعوة الإسكوا إلى تشجيع التعاون في المنطقة بشأن تطبيق الممارسات الحسنة في السلامة على الطرق وتبادلها، وتنظيم ورشة عمل أخرى قبل الأسبوع العالمي للسلامة على الطرق من أجل استعراض نتائج هذه الأنشطة، وتنظيم ورش عمل متخصصة و/أو دورات تدريبية للمهنيين في منطقة الإسكوا في عدد من الميادين بما فيها، على وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالتدقيق في الحسابات المتصلة بالسلامة على الطرق والتدريب على قواعد البيانات والتعلم الإلكتروني. كما شددت ورشة العمل على ضرورة تحديد مقياس ملائم لأداء السلامة على الطرق وما يترتب عنه من نتائج تتعلق

بالضحايا والإصابات التي تتسبب فيها حوادث المرور في الدول الأعضاء في الإسكوا، استناداً إلى التعاريف ذات الصلة الصادرة عن حركة النقل البري الدولية وقاعدة بيانات الحوادث. وأوصت ورشة العمل أيضاً بأن تطور الإسكوا موقعاً على شبكة الإنترنت حول الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في مجال السلامة على الطرق شرط أن تتاح لها الموارد الضرورية، وبأن تساعد الإسكوا الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية مختصة بالسلامة على الطرق وتفعيلها.

وقد تم بالفعل تأمين الاعتمادات اللازمة لهذين الطريقين الدوليين حيث يجري حالياً تنفيذ بعض الأعمال. وفي ما يتعلق بالمحور (م 51) تم طرح دراسة لإنشاء الجزء الممتد ما بين ميناء طرابلس والبداوي، الذي سيؤدي إلى التفاف المحور حول مدينة طرابلس تفادياً للازدحام المروري الخانق، ولكن لا يوجد جدول زمني للبدء بتنفيذ أعمال الإنشاء.

أما حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان من 12 تموز/يوليو إلى 14 آب/أغسطس 2006، فقد أدت إلى تدمير جزء كبير من البنى التحتية ومنها 630 كلم من الطرق، و107 جسور، و3 موانئ بحرية، بالإضافة إلى الأضرار في المطار الدولي. وقدّر مجلس الإنماء والإعمار الخسائر المادية في قطاع النقل بحوالي 484 مليون دولار أمريكي[53].

الإطار 9- الآثار البيئية للحرب على لبنان

1- بقعة الزيت والشاطئ الملوث في لبنان

استهدفت طائرات إسرائيلية في الفترة من 13 إلى 15 تموز/يوليو 2006 خزانات الوقود في محطة توليد كهرباء الجية التي تقع حوالي 30 كيلومتراً جنوب بيروت، فاندلعت فيها النيران وظلت مشتعلة لمدة ثلاثة أسابيع، نتج عنها غبار أبيض من الخرسانة المطحونة ملأت المناطق المحيطة. كذلك نتج عن قصف تلك المحطة انسكاب حوالي 15 ألف طن من زيت الوقود الثقيل في البحر، وهي أسوأ كارثة بيئية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط. وطبقاً لوزارة البيئة اللبنانية، فإن الشريط الساحلي على امتداد 150 كيلومتراً من العريضة شمالاً وحتى الناقورة جنوباً قد تلوث بالنفط، وهذا الشريط الساحلي مكون من شواطئ صخرية (50 في المائة) وشواطئ رملية (50 في المائة)، وعدد من المسابح والموانئ البحرية الصغيرة وموانئ صيادي الأسماك. ولم يقتصر التلوث على الساحل اللبناني فقط، بل وصل أيضاً إلى الساحل السوري. 0 إن النفط المنسكب يعرض للخطر الحيوانات البحرية القريبة من الشاطئ مثل السلاحف والطيور البحرية. غير أن التأثير الأكبر هو على الثروة السمكية لأن الزيت، حتى إذا ترسب في قاع البحر، تنبعث منه ببطء إلى المياه مواد سامة مثل الهيدروكاربون العطري المتعدد الذي يمكنه التركز في أعضاء الأسماك، مما قد يؤدي إلى تفاعلات بيولوجية ومن ثم إلى انهيار الثروة السمكية.

2- تلوث المياه

تم تدمير عدد كبير من الآبار وأنابيب المياه وصهاريج التخزين ومحطات الضخ ومرافق معالجة المياه في شتى أنحاء جنوب لبنان. كما تعطلت شبكة المياه في البلاد بأسرها، لأن أنابيب المياه الممتدة تحت الطرقات تعرضت لأضرار بالغة عندما قُصفت الطرقات الكائنة فوقها. كذلك أدى دمار القشرة الأرضية من القصف الثقيل إلى حدوث فلوق في التركيبة الجيولوجية القريبة من السطح مما يتسبب بتسرب الملوثات إلى المياه الجوفية وتدهور نوعيتها. كما أدى نزوح حشود كبيرة من الناس إلى المراكز المزدحمة التي تفتقر إلى الصرف الصحي الملائم والنظافة الأساسية، إلى تسرب مياه الصرف غير المعالجة إلى المجاري المائية المفتوحة والأنهار الصغيرة، مما تسبب بتلوث المياه وانتشار الأمراض.

3- تلوث الهواء

إن تلوث البحر الذي نتج عن بقعة الزيت يسبب أيضاً تلوثاً للهواء، حيث إن حوالي 20 في المائة من النفط يجف مخلفاً رذاذاً ساماً يؤثر على الصحة العامة للأشخاص الذي يعتاشون على ساحل لبنان. كذلك فإن أسوأ تأثير بيئي على الصحة والمرتبط بالدمار مباشرة، هو إطلاق الأسبستوس المستخدم للعزل الحراري في المباني. فعندما تسقط القنابل والقذائف على تلك المباني، تنطلق ألياف الأسبستوس فيتنشقها الناس، مما قد يؤدي إلى إصابتهم بأمراض سرطان الرئة. كما أن صهاريج الوقود أطلقت سحابة من الهيدروكاربونات العطرية المتعددة والديوكسين التي تسبب مشاكل عديدة في الجهاز التنفسي.

4- إعادة إعمار لبنان

تقوم الإسكوا بتقديم الدعم الفني والتقني في المجالات المختلفة ولا سيما المياه والبيئة بالتنسيق مع وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في الإسكوا، كما أن العديد من الدول العربية قد ساهم في التخفيف من حدة الأزمة اللبنانية بتقديم الدعم المادي والتقني لإعادة إعمار لبنان

2- النقل على السكك الحديدية

توجد خطوط سكك حديدية في 11 دولة عربية هي: الجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والسودان، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتصل أطوالها جميعاً حوالي 25 ألف كلم. ومعظم هذه الخطوط مفردة حيث يوجد فقط 2400 كلم تقريباً من الخطوط المزدوجة و694 كلم من الخطوط المكهربة[54].

ومن المعروف أن معظم خطوط السكك الحديدية في العالم العربي يرجع تاريخ تأسيسها إلى أكثر من 150 عاماً. وبسبب قدمها فإن معظمها بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل لتواكب متطلبات النقل الحديث للسكك الحديدية ولكي تنافس أنماط النقل الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم خطوط السكك الحديدية غير مترابطة وذلك للأسباب التالية:

(أ) 60 في المائة من مجموع أطوال شبكة السكك الحديدية ضمن اتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي لم يتم إنشاؤها بعد[55]؛

(ب) عدم وجود خطوط سكك حديدية في الجماهيرية العربية الليبية وقد تم مؤخراً الاستغناء عن مشروع تطوير سكة الحديد الليبية برمته[56]؛

(ج) عدم وجود خطوط اتصال بين شبكات السكك في كل من الأردن ومصر ولبنان؛

(د) عدم إمكانية الربط بين أجزاء كبيرة من خطوط السكك العربية نظراً إلى الفارق في عرض الخطوط خاصة بسبب وجود الخطوط الضيقة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وتونس[57]؛

(•) وقوف عوامل سياسية أحياناً في وجه تشغيل خطوط السكك الحديدية في الحالات التي يمكن ربط الخطوط المتجانسة ذات الوضع الجيد. وعلى سبيل المثال فإن إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر يحول دون تبادل النقل عبر السكك الحديدية بينهما سواء من الركاب أو البضائع؛

(و) وجود نقاط تزاحم عديدة في شبكة الخطوط الحديدية المصرية بسبب الافتقار إلى نظام حديث للإشارات أو بسبب وجود خطوط مفردة.

ويوفر اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي إطاراً جيداً لشبكة خطوط حديدية متجانسة وموحدة في المشرق العربي، ويوصي بأن تقوم كافة الدول العربية بتطبيق هذا الاتفاق. وقد رحب مجلس وزراء النقل العرب بهذه الفكرة (الجدول 21).

الجدول 21- خطوط السكك الحديدية العربية

البلد	عرض السكة	مجموع الطول	سكة مفردة/كلم	سكة مزدوجة/كلم	سكة كهربائية/كلم
الأردن	ضيقة	3 209	788	-	-
تونس	قياسية	457	422	35	-
	ضيقة	1 484	1 411	73	68
الجزائر	قياسية	3 209	2 864	345	313
	ضيقة	1 081	1 081	-	-
المملكة العربية السعودية	قياسية	1 392	1 078	314	-
السودان	ضيقة	4 526	4 526	-	-
الجمهورية العربية السورية	قياسية	1 754	1 754	-	-
	ضيقة	327	327	-	-
العراق	قياسية	2 045	1 941	104	-
	ضيقة	450	450	-	-
مصر	قياسية	4 903	4 903	1 257	42
المغرب	قياسية	1 907	1 907	271	271
موريتانيا	قياسية	690	690	-	-

المصدر: Sabouni, Mourhaf, *Arab Railways Past and Present*, Japan Railway and Transport Review, June 1997.

ملاحظة: العرض القياسي 1435 ملم؛ العرض الضيق 1000، 1050، 1055، 1067 ملم.

---

(54) Sabouni, Mourhaf, *Arab Railways Past and Present*, Japan Railway and Transport Review, June 1997.

(55) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كتيب وخريطة اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، كانون الأول/ديسمبر 2004.

(56) مشروع النقل EuroMed، الورقة الزرقاء: نحو نظام نقل أوروبي متوسطي متكامل ومترابط، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

(57) المرجع السابق.

الإطار 10- اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

إن اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي هو الاتفاق الدولي الثاني الذي جرى التفاوض بشأنه في إطار الإسكوا، وقد تم اعتماده في 14 نيسان/أبريل 2003، ودخل حيز التنفيذ في 23 أيار/مايو 2005 وصدق عليه حتى تاريخه خمس دول وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية.

وتم تحديد الشبكة الدولية الواقعة ضمن الاتفاق حيث تتكون من ستة محاور شمال-جنوب وعشرة محاور شرق-غرب. كما حدد الاتفاق المواصفات الفنية التي يجب أن تخضع لها جميع الوصلات، وبأقصر فترة زمنية ممكنة. وسيتم إنشاء جميع الخطوط الجديدة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بحسب المواصفات الفنية المحددة في المرفق 2. ويبلغ الطول الإجمالي للشبكة الدولية في هذا الاتفاق حوالي 500 19 كلم منها حوالي 000 8 كلم موجود حالياً، بينما لا يزال 600 11 كلم أو ما يعادل 60 في المائة من المجموع لكل الأطوال غير موجود حالياً.

للإطلاع على الوصف الكامل للاتفاق يمكن العودة إلى وثيقة الإسكوا E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2، أو زيارة موقع الإسكوا على الإنترنت: www.escwa.org.lb/divisions.

وهنالك العديد من مشاريع خطوط السكك الحديدية الطموحة قيد الدراسة في العالم العربي كما يلي:

(أ) المملكة العربية السعودية

خصصت المملكة العربية السعودية ثلاثة مشاريع للسكك الحديدية:

(1) مشروع قطار الجسر الأرضي شرق-غرب

سوف يربط هذا المشروع مدينة جدة الواقعة في غربي ساحل البحر الأحمر بمرفأي مدينتي الدمام والجبيل في شرق الخليج العربي ويمر في مدينة الرياض ويخدم ميناءها الجاف. ويشمل المشروع إنشاء حوالي 950 كلم من الخطوط الجديدة بين مدينتي الرياض وجدة، وإنشاء خط جديد بطول حوالي 115 كلم يصل الدمام بالجبيل، وتحسين الخط الحالي بين الرياض والدمام والذي يتألف من 556 كلم من الخط المفرد الذي يستخدم فقط للبضائع و449 كلم من الخط المفرد الذي يستخدم لنقل الركاب. كما يتضمن المشروع تكامل الخط مع الموانئ المختلفة. ومع أن الخط الجديد سوف يتكون من خط مفرد، إلا أن الجسور والأنفاق المتعلقة بالمشروع سيتم إنشاؤها بحيث تتيح مستقبلاً توسعة الخط ليصبح مزدوجاً. ومن المتوقع أن يشكل النقل بالحاويات، سواء المحلي أو الدولي العابر، الجزء الأكبر من النقل على هذا الخط.

ومن المتوقع أن يتطلب إنشاء هذا المشروع ميزانية تتراوح من 2 إلى 2.5 مليار دولار، وسوف ينفذ عبر نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT-Build, Operate, Transfer). وجرى في حزيران/يونيو 2006 تأهيل 4 شركات اتحاد مالية لتقديم عروضها للمشروع.

(2) مشروع السكة شمال-جنوب

تم تصنيف هذا المشروع الذي قدرت تكلفته بـ 2.5 مليار دولار وبطول إجمالي يصل إلى 400 2 كلم بأنه أكبر مشروع سكك حديدية في الشرق الأوسط. وقد تم منح التأهيل الأولي لثماني عشرة شركة قدمت عروضها في شهر أيلول/سبتمبر 2006، على أن يكتمل إنشاء المشروع في عام 2011. وسيمر الخط الحديدي عبر الحدود الأردنية في المنطقة شمال-غرب المملكة العربية السعودية وصولاً إلى العاصمة الرياض ومنها إلى الخليج العربي[58]. وسيضم الخط بشكل رئيسي عربات مخصصة لنقل المواد الخام وبطول 3 كلم تحمل البوكسايت والفوسفات من المناجم في وسط المملكة إلى الخليج العربي حيث سيتم معالجة المواد الخام قبل شحنها. وسيستخدم القطار في نقل الركاب والبضائع، ومن المتوقع نقل أكثر من 1.2 مليون راكب في السنة بين الرياض والحدود الشمالية وبسرعة تصل إلى 160 كلم/ساعة.

وسيتم تمويل مشروع السكة شمال-جنوب من قبل الحكومة والقطاع الخاص، ويقوم حساب الاستثمار السعودي بتغطية 60 في المائة من الكلفة الإجمالية للمشروع بينما سيتم طرح الـ 40 في المائة الباقية على

---

(58) المؤسسة القانونية الدولية، تحديث النقل، آب/أغسطس 2005.

القطاع الخاص بما فيه شركة التعدين العربية السعودية/معادن[59].

(3) خط السكة الغربي ما بين مكة المكرمة والمدينة المنورة

سوف يمتد هذا الخط بين المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، عبر مدينة جدة، إضافة إلى وصلة تصل ما بين المدينة المنورة ومدينة ينبع الساحلية، وسيتم بشكل أساسي استخدام هذا الخط لنقل الركاب وخدمة عدد كبير من الحجاج في تنقلهم بين المدينتين كل عام. كما سيتم إنشاء هذا الخط عن طريق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية[60].

(ب) جمهورية مصر العربية

تم الاتفاق في أيار/مايو 2006 مع الصندوق

إعادة تأهيل وتطوير قطاع السكك الحديدية في مصر. وسيتم من خلال هذا القرض تمويل وتحديث السكك الحديدية وخاصة إعادة هيكلة القطاع المالي والإداري لقطاع السكك الحديدية واستبدال المعدات الدراجة المهترئة.

(ج) التطورات في خطوط السكك الحديدية العربية الأخرى

بدأت الجمهورية العربية السورية اتخاذ الخطوات نحو إعادة إنشاء الخط الحديدي الحجازي ورفع مستواه إلى خط قياسي. وبالمثل، أطلق الأردن دراسة خط رئيسية لتحديث الخطوط الحديدية، بما في ذلك رفع مستوى الخط الحديدي الحجازي إلى خط قياسي حتى الحدود السورية. كما أن لبنان سوف ينشئ خطاً حديدياً قياسياً يصل ميناء طرابلس بمدينة حمص في سوريا.

الإطار 11- فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق

شُكِّل فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق بعد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تحسين السلامة العالمية على الطرق وخاصة القرار 289/58 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2004 الذي دعت فيه الجمعية العامة منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة لها، وذلك من أجل تدارس الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الدولية في إطار تطبيق قرارات الجمعية العامة. وعقد الاجتماع الأول لهذا الفريق في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004، بحضور مندوبين عن أكثر من 42 منظمة دولية وجمعية أهلية. وتركز النقاش حول تطوير آلية للتعاون الدولي مع هيئات الأمم المتحدة المختصة من أجل تحديد أهم المشاكل التي تتسبب في الحوادث المرورية، وكذلك من أجل تحديد مستوى أولي يمكن على ضوئه قياس التقدم المحرز بمرور الوقت وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الجمعية العامة. وقد أقر الاجتماع تطوير دليل عن السلوكيات الحسنة، وكذلك تطوير قاعدة بيانات عن تشريعات السلامة المرورية، ومراجعة المقررات المتعلقة بالشواخص والعلامات المرورية، وتقديم برامج التدريب وتنمية القدرات في مجال السلامة المرورية، إضافة إلى عقد اجتماعات متكررة من أجل دعم الجهود الدولية في هذا المجال.

وعقد الاجتماع الثاني للفريق في مقر اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف، يومي 16 و17 آذار/مارس 2005. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للدورة الستين للجمعية العامة. كما ناقش المؤتمر الجهود التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث طلب أن يتاح للجان الإقليمية القدرة على تعديل وإدخال البيانات التابعة لها مباشرة. كما تم التباحث في المواضيع الجديدة التي سوف يتناولها فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.

وعقد الاجتماع الثالث للفريق في لندن، يومي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005 بحضور ممثلين عن اللجان الإقليمية الخمس وأكثر من 50 هيئة ومنظمة دولية. وهدف الاجتماع بالدرجة الأولى إلى متابعة ما تم إنجازه منذ الاجتماع الثاني والنظر في قرار الجمعية العامة 5/60 المؤرخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، والبحث في الاستعدادات والترتيبات المتعلقة بالأسبوع العالمي للسلامة على الطرق ومتابعة ما تم إنجازه في مجال إعداد الدليل عن الممارسات الحسنة في مجال السلامة المرورية على الطرق والمراجعة النهائية لأهداف فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.

وعقد الاجتماع الرابع للفريق في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في شهر أيار/مايو 2006. وتم تغطية النشاطات التحضيرية للأسبوع العالمي للسلامة على الطرق في النشرة الدورية التي تعدها منظمة الصحة العالمية عن أعمال الفريق.

وعقد الاجتماع الخامس للفريق في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، يومي 30 و31 تشرين الأول/اكتوبر 2006، حيث تمت مناقشة كتب الدليل في السلامة على الطرق ومنها دليل إنشاء وصيانة الطرق ودورها في السلامة على الطرق الذي شاركت الإسكوا في إعداده. كما تم استعراض أهم النشاطات التي تقوم بها الجهات المعنية في التحضير لأسبوع المرور العالمي.

(60) المؤسسة العامة للخطوط الحديدية: www.saudirail
.ways.org

3- النقل الجوي

تعتبر صناعة النقل الجوي في العالم العربي الأسرع نمواً في العالم، وقد خطت قصة نجاح كبير خلال السنوات الأخيرة. والدافع الأكبر لهذا التطور هو النمو الاقتصادي الكبير في المنطقة معززاً بارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى النمو الاقتصادي الكبير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وزيادة النمو في السياحة والبيئة الملائمة للعديد من المطارات وشركات الطيران في المنطقة التي اكتسبتها على خطوط النقل الطويلة بين أوروبا وآسيا.

ولضمان استمرار هذا التطور الإيجابي في صناعة النقل الجوي في البلاد العربية، لا بد للحكومات من متابعة العمل مع المنظمة العربية للطيران المدني لتحقيق سياسة السماء العربية المفتوحة، وكذلك من أجل فك القيود عن صناعة النقل الجوي لتحقيق الكفاءة العالية لصالح المستهلكين في العالم العربي. كما يجب على الدول العربية العمل على مواضيع السلامة والأمن في الجو وإدارة خطوط النقل الجوي وكذلك مواضيع البيئة.

وفي عام 2005 نما معدل ربح الراكب/كيلومتر (RPK) بنسبة 19.1 في المائة في الشرق الأوسط، مقارنة بـ 6.1 في المائة في العالم ككل و10.1 في المائة في أفريقيا التي سجلت ثاني أسرع نسبة نمو في العالم.

ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) أن يشهد هذا النمو الهائل تراجعاً في السنتين المقبلتين. ولكن، وبالرغم من توقعات أياتا، فإن خطوط الشرق الأوسط– أوروبا ستسجل نموا بنسبة 6.6 في المائة، وخطوط الشرق الأوسط-آسيا بنسبة 6.7 في المائة في الفترة 2005-2009 مقارنة بنسبة نمو عالمية تقدر بـ 5.6 في المائة[61].

وعليه، فإن خمس دول على الأقل من منطقة الإسكوا تحتل مرتبة ضمن الدول العشرين التي ستنعم بأعلى نسب نمو سنوية في الفترة 2005-2009 بحسب توقعات أياتا وهي: دولة قطر 9.2 في المائة (المرتبة 4)، والإمارات العربية المتحدة 7.6 في المائة (المرتبة 9)، والمملكة الأردنية الهاشمية 6.8 في المائة (المرتبة 12)، ودولة الكويت 6.5 في المائة (المرتبة 17)، وجمهورية مصر العربية 6.4 في المائة (المرتبة 20).

(61) Airline Industry Statistics, at: www.iata.org.

وبالنسبة إلى الشحن الجوي، فإن أربع دول في منطقة الإسكوا ستكون من ضمن الدول العشرين الأوائل من حيث زيادة النمو السنوي في الفترة 2005-2009 بحسب توقعات أياتا وهي: قطر 44.4 في المائة (المرتبة 2)، وعمان 8.9 في المائة (المرتبة 10)، والإمارات العربية المتحدة 7.3 في المائة (المرتبة 17)، والكويت 6.6 في المائة (المرتبة 20)، بينما من المتوقع أن يكون معدل النمو السنوي العالمي 6.3 في المائة.

وبالرغم من نجاح صناعة النقل الجوي وزيادة نموه، إلا أنه لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً من النقل العالمي وبنسبة لا تزيد عن 3 في المائة من السوق العالمي. وقد تم نقل نحو 80 مليون راكب جواً عبر أهم شركات النقل العربية في عام 2005 (الجدول 22) مقارنة بـ 119 مليون راكب تم نقلهم عبر شركة دلتا التي تعتبر أكبر شركة طيران في العالم وتسير رحلات إلى 461 مدينة[62].

وبالنسبة إلى النقل الجوي، بين المجلس الدولي للمطارات (ACI) أنه في عام 2005، وللمرة الأولى، تجاوز عدد الركاب سقف الـ 4 مليار ليصل إلى 4.2 مليار راكب، بزيادة نسبتها 6.6 في المائة عن عام 2004. وقد بلغ عدد الركاب في الشرق الأوسط 111 مليون راكب، بزيادة نسبتها 10.9 في المائة، وهي الأعلى في زيادة حجم النقل الإقليمي، تليه أميركا اللاتينية بزيادة قدرها 1.3 في المائة[63]. ويتوقع مجلس المطارات الدولي أن تشهد مطارات الشرق الأوسط زيادة في حجم النقل الجوي بمقدار 8.7 في المائة لغاية عام 2020 بينما آسيا والمحيط الهادئ، ثاني أسرع منطقة نمو في العالم، سوف تشهد زيادة قدرها 6.1 في المائة خلال الفترة نفسها[64].

وبلغ حجم النقل في المطارات الرئيسية العربية حوالي 138 مليون راكب في عام 2005، مما يفوق بكثير حجم النقل في مطار أطلنطا الدولي بالولايات المتحدة مثلاً، الذي يعتبر أكثر مطارات العالم حركة (86 مليون راكب)،

(62) List of largest airlines, at: www.en.wikipedia.org.

(63) Ariport Council International (ACI), World Report, July 2006, at: www.airports.org/aci.

(64) Aviation, Industry Insight, September 2005, reported by: www.zawya.com.

أو مطار هيثرو في لندن، ثالث المطارات في العالم (68 مليون راكب) في العام نفسه[65].

(65) World's busiest airports by passenger traffic, 2005 final statistics, at: www.en.wikipedia.org.

الجدول 22- أهم شركات الطيران العربية في عام 2005

الشركة	حركة المسافرين (مليون)	زيادة حركة المسافرين (نسبة مئوية)	الشحنات (طن)	عدد الجهات المقصودة	العمال	حجم القافلة الجوية
الخطوط الجوية السعودية	16.9	7.2	295 000	92	25 000	100
طيران الإمارات	14.5	20.2	1 000 000	83	18 600	92
طيران الخليج	6.1	(18.0)	..	46	6 100	29
الخطوط الجوية القطرية	5.8	67	..	69	5 400	46
الخطوط الجوية المصرية	5.3	2.7	..	66	24 000	38
الخطوط الجوية التونسية	3.8	4	14 500	53	7 100	29
الخطوط الملكية المغربية	3.6	(2)	..	60	5 100	37
الخطوط الجزائرية	3.0	(3)	18 000	37	8 700	49
الخطوط الجوية الكويتية	2.4	7.1	..	34	4 300	24
الملكية الأردنية	1.8	4.9	59 500	51	3 200	18
الخطوط الجوية Nouvelaire	1.5	23	..	6	600	12
طيران الشرق الأوسط	1.1	0.4	59 500	26	1 900	9
الخطوط الجوية العمانية	1.1	15	5 000	18	2 900	10
الخطوط العربية	1.1	122	..	23	400	5
الاتحاد للطيران	1.1	262.5	..	30	700	16
اليمنية	1.0	-	..	13	4 000	18
الخطوط الجوية السورية العربية	1.0	-	..	47	5 300	33
المجموع	79.2		1 443 500		123 300	565

المصدر: Aviation, Industry Insight, September 2005, reported by: www.zawya.com.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.
- لا تنطبق.
( ) بيانات سالبة.

ومن أجل مواجهة هذا النمو، خصص مبلغ يزيد عن 40 مليار دولار لمشاريع تطوير وتوسعة المطارات في دول مجلس التعاون الخليجي، منها 20 مليار في دولة الإمارات العربية المتحدة[66]. ويعتبر مشروع مطار دبي الدولي، الذي تقدر تكلفته بقيمة 8.1 مليار دولار، الأوسع ضمن هذه المشاريع. وهناك مشروع ضخم آخر لتوسعة هذا المطار بتكلفة قيمتها 4.1 مليار دولار يشمل بناء الباحات 2 و3 والمبنى 3، ومن المقرر إنهاؤه في أواسط عام 2007. وإضافة إلى ذلك، هناك مشروع توسعة كل من مطار أبو ظبي الدولي بتكلفة قيمتها 6.8 مليار دولار، ومطار الدوحة الدولي الجديد بتكلفة قيمتها 5.5 مليار دولار، ومطار الملك عبد العزيز الدولي في مدينة جدة بتكلفة قيمتها 1.5 مليار دولار.

ويواكب هذا التطور في صناعة النقل الجوي زيادة في عدد الدول التي تتجه نحو تعزيز هذه الصناعة وفك القيود عنها. وقد تم عقد اتفاقات "السماوات المفتوحة" بين مملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، والمغرب، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة. وإضافة إلى ذلك، التزم كل من البحرين ولبنان وأبو ظبي ودبي بسياسة "السماوات المفتوحة" بحيث سمح للشركات الأجنبية بتشغيل خدمات غير مقيدة داخل حدودها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2005 جرى التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق أوروبي متوسطي من شأنه أن يقيم مجالاً جوياً مفتوحاً مشتركاً بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب.

(66) Emirates Today, 04 June 2006, reported by www.zawaya.com.

الإطار 12- تأسيس الجمعية العربية لمرافق المياه

إن الحق في الماء يجب أن يكون مكفولاً لجميع البشر. وهذا ما يؤكده الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن كفالة الاستدامة البيئية الذي يدعو إلى تقليص عدد من يعانون من نقص في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015، مع الاهتمام بكافة طبقات المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة والمهمشة. وتحقيقاً لهذا الهدف في الدول العربية، لا بد من إيجاد حل لتزايد الطلب على المياه مع محدوديتها في معظم تلك الدول.

إن الدور الرئيسي لمرافق المياه وسلطات وهيئات مياه الشرب هو تأمين مياه نظيفة وتوزيعها توزيعاً عادلاً، مع توفير خدمات الصرف الصحي لجميع فئات المجتمع. ولكن تأمين تلك المياه للمستهلك يشكل صعوبة على سلطات وهيئات مرافق المياه في كثير من دول المنطقة نتيجة لندرة المياه وتدهور نوعيتها، وعدم تكامل السياسات وعدم تفعيل مبدأ المشاركة، وغياب آليات التنسيق والتعاون بين القطاعات ذات الصلة، إضافة إلى وجود معوقات اقتصادية واجتماعية ومالية وإدارية.

وهذا الوضع يتفاقم في غياب التعاون والتنسيق بين هيئات وسلطات مرافق المياه في دول المنطقة، التي هي في حاجة ماسة إلى الاستثمار والتطور. ولذا أصبح من الضروري التفكير في تأسيس جمعية عربية لمرافق المياه تسهل وتدعم الاتصال بين المسؤولين في مرافق المياه المختلفة على المستوى الإقليمي. ومن المأمول أن تكون هذه الجمعية بمثابة آلية فعالة تسمح للدول الأعضاء بتبادل الخبرات والتدريب والتشاور بشكل إيجابي وتطوير مؤشرات مياه الشرب والصرف الصحي، والتفاعل البناء مع الحكومات والقطاع الخاص والجهات الممولة والمنظمات الدولية المانحة لتحقيق الفائدة المشتركة لجميع الأطراف في دول المنطقة بشكل متكامل يحقق الفائدة القصوى لجميع المستخدمين والمستفيدين من مياه الشرب والصرف الصحي في الدول العربية.

وعليه فقد تبنت الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) موضوع إنشاء جمعية عربية لمرافق المياه (Arab Countries Water Utilities Association-ACWUA). وتم عقد اجتماع استشاري لمناقشة طرق ومبادئ وأهداف إنشاء تلك الجمعية في القاهرة، ما بين 4 و6 أيلول/سبتمبر 2006، وضم الدول الأعضاء في المنطقة.

وتعمل الجمعية كشبكة اتصالات قوية، وفقاً لأسلوب الدعم الذاتي لتساعد الدول الأعضاء على زيادة كفاءة وتحسين مستوى خدمات قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي في دول المنطقة، وتحقيق الفائدة من خلال وضع مؤشرات للأداء. وهذه الجمعية هي بمثابة أداة لتعزيز التكامل الإقليمي وخلق حوار بين دول المنطقة، من خلال تبادل المعلومات والتواصل الفعال. وتعمل كذلك على اتباع وتطوير معايير تقنية حديثة، والمساعدة على بناء القدرات وتحسين إدارة المشاريع الاستثمارية في مجالي توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المنطقة دعماً للتكامل العربي في تلك المجالات.

جيم- قطاع الطاقة

تعزيز الجهود لإقامة شبكات الربط الكهربائي في الدول العربية

تشكل مشاريع ربط شبكات الطاقة الكهربائية العربية ومشاريع إنشاء شبكات لخطوط نقل الغاز الطبيعي من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك في الدول العربية استثماراً استراتيجياً يحقق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ومن بينها الدول الأعضاء في الإسكوا. وفي العدد السابق من الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا لعام 2005، تم تقديم شرح تفصيلي لجملة هذه المشاريع. وفي ما يلي عرض لأهم التطورات[67] التي تمت بهذا الخصوص في الفترة 2005–2006:

(67) جامعة الدول العربية، مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء، وثائق الاجتماع الحادي والعشرين للمكتب التنفيذي، القاهرة، 24 – 25 أيار/مايو 2006.

1- مشاريع ربط الشبكات الكهربائية

بذلت الدول العربية جهوداً ضخمة لتطوير قدرات التوليد الكهربائي المركّب لديها لمقابلة الزيادة في الطلب على الكهرباء. ففي عام 2005، بلغ إجمالي قدرات التوليد الكهربائي المركب في الدول العربية 124 جيغاوات (ج.و.) يوجد 50 في المائة منها في دول مجلس التعاون الخليجي، و32 في المائة منها في مصر والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق ولبنان، و16 في المائة في الجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب، و2 في المائة في باقي الدول العربية. في حين بلغ الحمل الأقصى 102 ج.و.، وبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة 555 ألف ج.و.س.، وإجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة 480 ألف ج.و.س.[68].

(68) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التعاون العربي في مجال الربط الكهربائي: الإنجازات والمعوقات

وقد أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً لموضوع الربط الكهربائي من منطلق إدراكها للدور الحيوي لقطاع الكهرباء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعوائد الاقتصادية والفنية والبيئية عليها من جراء ربط شبكاتها الكهربائية والمتمثلة بشكل أساسي في ما يلي:

(أ) جعل الشبكات الكهربائية المرتبطة شبكة واحدة أكثر اتساعاً وأكثر توازناً وذات استقرار ستاتيكي وديناميكي أفضل؛

(ب) تقليل حجم الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية في كل من الدول المرتبطة؛

(ج) نقل الطاقة الكهربائية من منطقة تتوافر فيها إمكانية إنتاجها بتكلفة أقل إلى المناطق ذات تكلفة أعلى؛

(د) اختلاف أوقات الذروة في الدول المرتبطة يسمح بزيادة القدرة الممكن تبادلها بين الشبكات المرتبطة؛

(•) تحسين كفاءة محطات التوليد وزيادة كفاءة النظم الكهربائية واعتماديتها؛

(و) استغلال شبكات الربط الكهربائي في إنشاء شبكات نقل المعلومات بين الدول المرتبطة؛

(ز) تقليل انبعاث الغازات العادمة باستخدام وحدات التوليد الأكثر كفاءة؛

(ح) سهولة اندماج الدول المرتبطة كهربائياً في الأسواق العالمية للطاقة.

وفي ما يلي عرض لأهم التطورات التي تمت في مجالات ربط الشبكات الكهربائية في الدول العربية في الفترة 2005-2006.

2- مشاريع لربط الشبكات الكهربائية

(أ) مشروع الربط الكهربائي السباعي

يتضمن هذا المشروع ربط الشبكات الكهربائية لكل من مصر والعراق والأردن ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وتركيا بجهد 500/400 كيلوفولت (ك.ف.).

(1) مصر/الأردن/الجمهورية العربية السورية: بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المصدرة من مصر إلى الأردن 71 ج.و.س.، ومن الجمهورية العربية السورية إلى الأردن 239 ج.و.س. في عام 2005. وتم تجديد عقد تبادل الطاقة الكهربائية بين الجانبين الأردني والمصري والجانبين الأردني والسوري لعام 2006. وتقوم حالياً لجنة التخطيط في الدول الثلاث بإعداد دراسة التخطيط المتكامل للشبكة الكهربائية فيما بينها؛

(2) الجمهورية العربية السورية/تركيا: تم استكمال كافة الأعمال المتعلقة بمد خط الربط الكهربائي السوري التركي بجهد 400 ك.ف. (داخل سوريا). ومن المتوقع أن يتم تشغيل مشروع الربط الكهربائي السوري التركي في عام 2007 وذلك بعد استكمال عدد من الاختبارات والدراسات للحصول على موافقة اتحاد تنسيق نقل الكهرباء Union for the Co-ordination of Transmission of Electricity (UCTE)، إذ يمثل هذا الخط الوصلة الأخيرة في إغلاق الحلقة الكهربائية حول حوض البحر الأبيض المتوسط؛

(3) الجمهورية العربية السورية/لبنان: من المتوقع أن يتم تشغيل خط الربط الكهربائي السوري اللبناني خلال عام 2007، وذلك بعد الانتهاء من إجراء تعديلات الأعمال المدنية المطلوبة لمحطة تحويل كسارة في الجانب اللبناني، وإعداد الدراسات التشغيلية اللازمة للمشروع؛

(4) الجمهورية العربية السورية/العراق/تركيا: من المتوقع أن يتم البدء في تنفيذ الأعمال المتعلقة بمشروع الربط الكهربائي السوري العراقي، والعراقي التركي خلال عام 2006، إلا أن تشغيل هذه المشاريع لن يتم قبل إجراء الدراسات التشغيلية اللازمة، وأخذ الموافقات اللازمة من اتحاد تنسيق نقل الكهرباء؛

(5) آخر المستجدات في مشروع الربط الكهربائي السباعي:

أ- تشكيل لجنة متخصصة من دول الربط الكهربائي السباعي لدراسة الجدوى من استغلال فائض الألياف الضوئية على خطوط الربط الكهربائي؛

ب- البدء بإعداد الشروط المرجعية لإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة

والتطلعات إلى المستقبل، ورقة لحلقات النقاش في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، 14-17 أيار/مايو 2006.

لإنجاز المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي السباعي والتي تهدف إلى رفع قدرات التبادل بين الدول المترابطة، وتهيئة الشبكات الكهربائية في هذه الدول للربط مع دول أوروبا والخليج العربي مستقبلاً؛

ج- تشكيل لجنة متخصصة من المعنيين في كل من الأردن ومصر والجمهورية العربية السورية لإعداد دراسة التخطيط المتكامل للشبكة الكهربائية الأردنية المصرية السورية المترابطة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة في النصف الأول من عام 2007.

(ب) مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

تم إنشاء هيئة للربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي ومقرها الدمام بالمملكة العربية السعودية. وكذلك تم طرح الدعوة إلى تحديث الدراسة السابقة لربط الشبكات الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي، فرست على إحدى المؤسسات المالية بالتعاون مع شركات متخصصة في المجالين الفني والقانوني. ويتكون المشروع من ثلاث مراحل:

(1) المرحلة الأولى للربط بين الشبكات الكهربائية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر على جهد 400 ك.ف. وتم التوقيع على عقود تنفيذ هذه المرحلة التي تشمل خطوط النقل ومحطات التحويل في عام 2005، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة مع نهاية عام 2008؛

(2) المرحلة الثانية للربط بين الشبكات الكهربائية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وهي قيد التنفيذ حالياً ومن المتوقع الانتهاء منها عام 2007؛

(3) المرحلة الثالثة للربط بين المرحلتين الأولى والثانية، ومن المتوقع إنجازها في نهاية عام 2010.

وتساهم الدول الست في تكلفة المرحلتين الأولى والثالثة من المشروع، حيث تقدر التكلفة الاستثمارية الإجمالية لهما بحوالى 1.33 مليار دولار، منها حوالى 1.2 مليار دولار للمرحلة الأولى وحوالى 130 مليون دولار للمرحلة الثالثة. وبفضل شبكة الربط الكهربائي ستتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من توفير ما يقدر بحوالى 5100 ميغاوات (م.و.)، وبالتالى تحقيق وفر في التكاليف الاستثمارية يقدر بمليارين و700 مليون دولار، فيما ستكلف شبكة الربط الكهربائي حوالى مليار و700 مليون دولار، مما يعني أن المشروع سيوفر لدول المنطقة ما يقارب المليار دولار.

(ج) مشروع الربط الكهربائي لدول المغرب العربي

(1) بجهد 220 ك.ف.

أ- مصر/الجماهيرية العربية الليبية: استكمل الربط الكهربائي ووضع قيد التشغيل الفعلي اعتباراً من أيار/مايو 1998، وقد أكدت خبرات التشغيل حتى الآن الجدوى الكبيرة للمشروع، إذ ساهم هذا الخط في توفير حوالى 240 م.و. كانت مطلوبة لتدعيم قدرات التوليد في الدولتين. إلا أن التبادل التجاري بينهما لا يمثل سوى حوالى 5 في المائة من إجمالي الطاقة المتبادلة[69]؛

ب- الجماهيرية العربية الليبية/تونس: تم إجراء التجارب التشغيلية لمشروع ربط الشبكة الكهربائية الليبية بالشبكة الكهربائية التونسية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2005. إلا أن هذه التجارب لم يحالفها النجاح وأعيد إجراؤها في شهر نيسان/أبريل 2006، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات اتحاد تنسيق نقل الكهرباء، إذ أن ربط الشبكة الليبية بالشبكة التونسية سيؤدي إلى ربط الشبكات الكهربائية لكل من ليبيا ومصر والأردن وسوريا بالشبكة الأوروبية من خلال ربط المغرب بإسبانيا.

(2) بجهد 500/400 ك.ف.

(69) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر 2005: www.amf.org.ae.

تم إنجاز الأعمال الخاصة بالربط الكهربائي التونسي الجزائري بجهد 400 ك.ف.، وتتوقع أن يدخل في الخدمة في عام 2007. ويجري العمل حالياً على تنفيذ خط للربط الكهربائي بين الجزائر والمغرب بجهد 400 ك.ف. وبقدرة 900 م.و.، ويتوقع أن يدخل في الخدمة في عام 2007.

ويجري إعداد دراسة الجدوى لتقوية الربط الكهربائي بين مصر والجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب بإضافة خطوط جديدة بجهد 500/400 ك.ف.، وسوف تستغرق الدراسة حوالى 18 شهراً بتكلفة إجمالية قدرها 904 آلاف دولار.

(د) مشروع الربط الكهربائي بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية

جرى تمويل تحديث دراسة جدوى هذا الربط الكهربائي، بمبلغ مئة ألف دينار كويتي لتغطية الخدمات الاستشارية. وتم التوقيع على العقد مع الاستشاري الفائز في أيار/مايو 2005، ومن المتوقع أن تستغرق الدراسة سنة من تاريخ توقيع العقد.

وتنبع أهمية هذا المشروع من وجود احتياطيات كبيرة للغاز الطبيعي في اليمن يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء بتكلفة منخفضة، ومن أن الحمل الأقصى في السعودية يحدث في الصيف بينما في اليمن يحدث في الشتاء، مما يتيح إمكانية تبادل الطاقة بين البلدين على مدار السنة. ويتمثل المشروع بإنشاء خط ربط كهربائي بجهد 400 ك.ف. وبطول 300 كلم وأجهزة تحويل التردد من 60 هرتز إلى 50 هرتز، وبتكلفة تقديرية تبلغ 225 مليون دولار.

(ه) دراسة الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية

تم إعداد نطاق عمل الدراسة وطرحها على الاستشاريين العالميين. وكان قد حدد تاريخ 20 حزيران/يونيو 2006 كآخر موعد لتلقي العروض. وكان مقرراً توقيع عقد بدء انطلاق الأعمال الاستشارية للمشروع ودراسة الجدوى في شهر آب/أغسطس 2006.

وسوف يؤدي هذا المشروع في حال تنفيذه إلى ربط دول المشرق العربي ودول المغرب العربي بدول مجلس التعاون الخليجي في شبكة كهربائية مترابطة تمثل 98 في المائة من إجمالي قدرات التوليد في الدول العربية.

(و) طلب موريتانيا الانضمام إلى مشاريع الربط الكهربائي

أكدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية رغبتها في الانضمام إلى مشاريع الربط الكهربائي العربي القائمة. ومن المتوقع أن تتقدم في وقت قريب بتقرير حول مستجدات أوضاع قطاع الكهرباء لديها واحتياجاتها من الدعم الفني أو المالى لتعزيز شبكاتها الداخلية بما يؤهلها للربط بالدول المجاورة.

(ز) الربط الكهربائي بين مصر والسودان

تبلغ قدرة التوليد الكهربائية المركبة في السودان 1000 م.و.، ثلثها من التوليد المائي. ويقوم السودان بإنشاء محطة توليد ضخمة بقدرة 1250 م.و. كجزء من مشروع سد مروي، ومن المتوقع أن تدخل في الخدمة في عام 2009. كما تعتزم الحكومة السودانية تعلية سد الروصويصي مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الكهربائية المولدة. وكل هذا سيؤدي إلى فائض في قدرات التوليد حتى يتكمن برنامج توسيع شبكات النقل الكهربائية من اللحاق ببرنامج التوسع في قدرات التوليد. وتتمثل فائدة الربط الكهربائي بين مصر والسودان بقيام الشبكة الكهربائية السودانية بتغذية الشبكة المصرية لاستغلال الفائض في التوليد ثم قيام الشبكة المصرية بعد ذلك بتغذية الشبكة السودانية. وتجري الدولتان دراسة لتقدير العائد الاقتصادي لهذا المشروع.

(ح) طلب جيبوتي الانضمام إلى مشاريع الربط الكهربائي العربي

تتلخص آخر المستجدات في هذا المشروع علي النحو التالي: قدرت تكلفة مشروع الربط المقترح بين اليمن وجيبوتي بحوالى 100 مليون دولار أمريكي. غير أن الفائدة المتوقعة من المشروع هي أقل من تكلفة إنتاج الطاقة باستخدام الوقود السائل وبالسعر العالمي. وعليه، فإن المشروع بمعطياته الحالية يعتبر غير مجد اقتصادياً، ويكمن الخيار الأفضل في رفع تبادل الطاقة والقدرة بالربط الكهربائي بين أكثر من اليمن وجيبوتي، كالربط مع إثيوبيا والسودان، لا سيما وأن هناك ميزات أخرى تتمثل في توافر الطاقة المائية في إثيوبيا والغاز في اليمن، وهو ما يمكن أن يكون أساساً لتبادل الطاقة بين هاتين الدولتين بالإضافة إلى جيبوتي، علماً بأن التكلفة التقديرية لهذا الخيار هي في حدود 210 ملايين دولار أمريكي، ويمكن من خلاله تبادل الطاقة الكهربائية من 60 إلى 100 م.و. بين اليمن وإثيوبيا، بالإضافة إلى 15 م.و. إلى جيبوتي من أي الاتجاهين، اليمن أو إثيوبيا.

(ط) مشروع الربط الكهربائي بين فلسطين وجمهورية مصر العربية

تم الاتفاق النهائي في شهر تموز/يوليو 2006 على تنفيذ مشروع ربط شبكتي الكهرباء بين مصر وفلسطين من أجل تلبية احتياجات قطاع غزة من الطاقة الكهربائية، وذلك رغم استحالة وجود تناسب بين الشبكتين في مسألة الربط الكهربائي، إذ أن القدرة الكهربائية المركبة في شبكة كهرباء فلسطين تبلغ 140 م.و.، في حين أن شبكة كهرباء مصر فيها ما يزيد على 21 ألف م.و..

وقررت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية تنفيذ أعمال توسعة لمحطة العريش وإنشاء محطة على الحدود وتسهيل كافة الإجراءات لإنشاء كابل أرضي مزدوج الدارة بجهد 220 ك.ف. وبطول 8 كيلومترات داخل الأراضي الفلسطينية من نقطة معبر رفح إلى الموقع المقترح لإقامة محطة تحويل يتم بناؤها جنوب غزة. ويقوم الجانب المصري بإعداد المواصفات الفنية والتصاميم ومستندات وثائق مناقصات العطاءات لجميع متطلبات المشروع. ويقوم كل جانب بترسية الأعمال المطلوب تنفيذها وتمويلها من جانبه وعلى مسؤوليته الخاصة وتكوين فريق مشترك لدفع أعمال التنفيذ وتحقيق الربط الكهربائي خلال عام واحد.

(ي) مشروع الربط الكهربائي العربي الأوروبي

يمكن ربط الشبكة الكهربائية الموحدة لدول الربط الكهربائي السباعي ودول المغرب العربي مع الشبكة الكهربائية الموحدة لأوروبا بجهد 400 ك.ف.، في الشرق عن طريق تركيا بعد استكمال الربط بين الجمهورية العربية السورية وتركيا، وفي الغرب عن طريق تقوية الربط بين المغرب وإسبانيا بإضافة خط آخر لرفع طاقة التبادل. والجدير بالذكر وجود دراسة لتقييم أداء الشبكة الأوروبية المتوسطية التي تنشأ نتيجة تنفيذ مشروعات الربط الجارية والمخطط لها، كما يجري حالياً الإعداد لتنفيذ دراسة جديدة حول توسعة وتقوية شبكات الربط الكهربائي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

(ك) إنشاء مركز المراقبة التنسيقي لتبادل الطاقة الكهربائية بين دول الربط الكهربائي السباعي ودول المغرب العربي

تم تشكيل لجنة خاصة تضم خبراء من دول الربط الكهربائي السباعي ودول الربط المغاربي، وذلك للإسراع في إقامة مركز المراقبة التنسيقي للدول العربية التي اكتمل ربطها. وقد عقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في طرابلس، ليبيا، يومي 27 و28 تموز/يوليو 2005، حيث جرت مناقشة آلية تنفيذ مشروع إنشاء مركز المراقبة التنسيقي. ورأت اللجنة أنه نظراً إلى محدودية تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول المعنية حالياً، قد يكون من المناسب أن يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين كما يلي:

(1) المرحلة الأولى: إنشاء مكتب تجميع وتوزيع وتبادل للمعلومات الفنية بين دول الربط الكهربائي السباعي ودول المغرب العربي بحيث يكون نواة لمركز المراقبة التنسيقي المزمع إنشاؤه؛

(2) المرحلة الثانية: إنشاء مركز مراقبة تنسيقي لدول الربط الكهربائي السباعي ودول المغرب العربي عند اكتمال مشاريع الربط الكهربائي بين هذه الدول، حتى يتم الاستفادة من كامل الوظائف، وبذلك يحقق المشروع الجدوى الفنية والاقتصادية المرجوة منه. وسيتم في حينه وضع الآلية المناسبة لتنفيذ هذا المركز.

3- المشاريع المشتركة في مجال النفط والغاز الطبيعي بين الدول العربية

ساهم النفط والغاز الطبيعي في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية. وتعتبر صناعة النفط والغاز الطبيعي من أهم النشاطات التي يمكن أن تساهم في زيادة التعاون بين الدول العربية. وتعد المشاريع المتعلقة بشبكات تصدير النفط والغاز الطبيعي إحدى الركائز المهمة في هذا المجال، لا سيما وأن الطلب على الغاز الطبيعي قد ازداد بسبب قلة الملوثات الناتجة عن استخدامه والتقدم التقني لتوليد الكهرباء باستخدام محطات التوليد الغازية ذات الدورة المركبة مما زاد من جدوى استخدامه.

وقد بدأ الغاز الطبيعي في أخذ دوره على الساحة الجيوسياسية للطاقة، وذلك بسبب التركز الكبير للاحتياطات في عدد صغير نسبياً من الدول المنتجة، حيث تقع 67 في المائة من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي ضمن خمس دول هي روسيا، وإيران، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وازداد استخدام الدول العربية للغاز الطبيعي خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع الطلب من 1.096 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (م.ب.م.ن/*ي*) عام 1985 إلى ما يعادل 3.34 م.ب.م.ن/*ي*. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في الطلب لتصل إلى ما يعادل 6.4 م.ب.م.ن/*ي* بحلول عام 2020. ويرجع السبب الرئيسي في زيادة

استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة العربية إلى قيام معظم بلدان المنطقة باستبدال زيت الوقود بالغاز في توليد الكهرباء، وذلك تماشياً مع توجهات العالم في تخفيض الانبعاثات الضارة بالبيئة، مما ساهم في تقليل نسب الزيادة في استهلاك المشتقات النفطية.

وتعد دولة قطر ثالث دولة في العالم من حيث صادرات الغاز الطبيعي، وذلك بعد روسيا وإيران. وتعتبر مشاريع شبكات نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية من أهم المشاريع الاستراتيجية في المنطقة نظراً إلى فائدتها الكبيرة لاقتصاديات المنطقة على المديين القصير والطويل. وفي ما يلي استعراض لأهم التطورات التي تمت في هذا المجال في الفترة 2005–2006[70]:

(أ) التعاون العربي في مجال تصدير النفط الخام

يتمثل التعاون العربي في مجال تصدير النفط الخام في ما يلي:

(1) الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) التي أنشئت في عام 1974 لتربط ميناء عين السخنة على خليج السويس بميناء سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط بخط أنابيب مزدوج بطول 320 كلم وبقطر 42 بوصة، بهدف إيجاد طريق مختصر لنقل نفط الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كبديل عن طريق رأس الرجاء الصالح. ويساهم في المشروع خمس دول عربية. وقد عقد اتفاق في عام 1997 يتم بمقتضاه تفريغ جزء من شحنة بعض الناقلات العملاقة في العين السخنة ثم المرور عبر قناة السويس باتجاه سيدي كرير حيث يتم إعادة شحن الجزء الذي سبق تفريغه، مما يؤدي إلى التكامل بين خط سوميد وقناة السويس؛

(2) تكرير النفط السعودي في مصفاة البحرين حيث ارتفعت كمية النفط الخام السعودي المكرر في مصفاة البحرين من 137 ألف برميل في اليوم في عام 1995 إلى 229 ألف برميل في اليوم في عام 2005، ويتم تصدير المشتقات النفطية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى وباقي دول العالم.

(3) الإعلان في 30 آب/أغسطس 2005 عن اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية تزود بموجبها الكويت مصر بالوقود الخاص بمحطات توليد الكهرباء، والإعلان في التاريخ نفسه عن اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية تزود بموجبها الكويت لبنان بـ500 ألف طن من زيت الغاز. كما يستورد العراق حالياً مشتقات نفطية من الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية السورية.

(ب) التعاون العربي في مجال شبكات الغاز الطبيعي

(1) خط أنابيب الغاز الطبيعي بين دول شمال الإسكوا (خط أنابيب الغاز العربي)

يمثل هذا الخط أحد أهم مشاريع التعاون العربي في مجال الغاز الطبيعي. فهو يهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. ويحقق المشروع فوائد متبادلة للدول المشتركة فيه، ويتم تنفيذه على أربع مراحل:

أ- المرحلة الأولى: تتضمن إنشاء خط أنابيب قطره 36 بوصة وطوله 246 كلم، يمتد من مدينة العريش إلى مدينة طابا في مصر. ثم يمتد تحت مياه خليج العقبة حتى ميناء العقبة الأردني، وإلى محطة توليد كهرباء العقبة الأردنية. وقد انتهى تنفيذ هذه المرحلة التي تهدف إلى نقل مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي سنوياً بدءاً من عام 2003 حتى تصل إلى 2 مليار $م^3$ في عام 2008؛

ب- المرحلة الثانية: تتضمن إنشاء خط أنابيب قطره 36 بوصة وطوله 395 كلم، يمتد ضمن الأراضي الأردنية من العقبة حتى الرحاب، على بعد 24 كلم من الحدود السورية الأردنية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة بزمن قياسي بلغ 18 شهراً بدلاً من 33 شهراً، وقامت بتنفيذه شركة مصرية أردنية مشتركة؛

ج- المرحلتان الثالثة والرابعة: تتضمنان توصيل خط أنابيب الغاز إلى لبنان وإلى تركيا، وتتألفان من ثلاثة أجزاء:

(70) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي، ورقة لحلقات النقاش في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، 14-17 أيار/مايو 2006.

'1 الجزء الأول: يمتد من الرحاب إلى الحدود السورية الأردنية ثم إلى منطقة الريان بالقرب من مدينة حمص بطول 310 كلم، ومن المتوقع أن يتم إنجازه قبل نهاية عام 2007؛

'2 الجزء الثاني: يمتد من منطقة الريان حتى الحدود السورية اللبنانية بطول 78 كلم. وقد تم إنجازه في الجانب السوري ويَنتظر قيام الجانب اللبناني بتنفيذ الأعمال داخل الأراضي اللبنانية بطول 30 كلم؛

'3 الجزء الثالث: يمتد من منطقة الريان حتى الحدود السورية التركية بطول حوالي 300 كلم، ويرتبط تنفيذه بالمباحثات وتوقيع اتفاقات لتصدير الغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا.

(2) خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تشمل خطوط أنابيب الغاز بين دول مجلس التعاون الخليجي أربعة مشاريع لتزويد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين بالغاز الطبيعي القطري، وكذلك تزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بالغاز العماني:

أ- مشروع دولفين للغاز لتزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بالغاز القطري بمعدل 2.9 مليار قدم مكعب (82 مليون م^3) يومياً عبر خط أنابيب طوله 440 كلم يتجه إلى أبو ظبي، ويتفرع منه خط إلى جبل علي في دبي. ويتوقع أن يبدأ تدفق الغاز في هذا المشروع في عام 2007؛

ب- مشروع تزويد دولة الكويت بالغاز القطري بمعدل مليار قدم مكعب (28.28 مليون م^3) يومياً عبر خط أنابيب بحري يربط بين البلدين؛

ج- مشروع تزويد مملكة البحرين بالغاز القطري بمعدل 500 مليون قدم مكعب (14.14 مليون م^3) يومياً عبر خط أنابيب بحري متفرع عن خط الأنابيب القطري الكويتي؛

د- مشروع تزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بالغاز العماني بمعدل 120 مليون قدم مكعب (3.4 مليون م^3) يومياً لتغذية محطة الكهرباء وتحلية المياه في إمارة الفجيرة. ويتم الاستفادة من هذا الخط بصورة مؤقتة إلى حين استكمال مشروع استيراد الغاز من دولة قطر.

(3) خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري

تنقل هذه الخطوط الغاز الطبيعي الجزائري إلى إيطاليا ودول أوروبية أخرى (الجزائر-تونس-إيطاليا، والجزائر–المغرب-أوروبا)[71]. ويبلغ طول خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا 667 ميلاً وقدرته التصميمية السنوية 24 مليار م^3 وفاقت قدرته 30 مليار م^3 في عام 2005. وقد أدى تصدير الغاز الطبيعي الجزائري عبر تونس والمغرب إلى استفادة كل منهما من رسوم العبور. فتتقاضى تونس رسوماً عينية وصلت إلى 1.3 مليار م^3 من الغاز الطبيعي في عام 2004. ويتقاضى المغرب رسوماً تزيد عن 50 مليون دولار سنوياً لقاء عبور خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يصل بين الجزائر وأوروبا عبر أراضيه لنقل 9.5 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنوياً إلى إسبانيا والبرتغال[72].

(4) المشاريع العربية المشتركة في مجال الغاز الطبيعي

في ما يلي عرض للمشاريع العربية المشتركة قيد الدراسة في مجال الغاز الطبيعي[73]:

أ- مشروع ربط العراق في شبكة خط أنابيب الغاز العربي: يهدف إلى إيصال الغاز العراقي إلى تركيا عبر الجمهورية العربية السورية بطاقة تبدأ بـ 8 مليار م^3 في السنة وتزداد لتصل إلى 15 مليار م^3 في السنة. وقد وافق وزراء النفط في كل من مصر والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان خلال اجتماعهم في القاهرة في 25 كانون الأول/ديسمبر 2004، على انضمام العراق

---

(71) World Energy Council, *Regional Energy Integration in Africa*, June 2005 Report: www.worldenergy.org.

(72) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي، ورقة لحلقات النقاش في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، 14-17 أيار/مايو 2006.

(73) المرجع السابق.

إلى مشروع خط الغاز العربي بحيث يكون الغاز العراقي رديفاً لتصدير الغاز المصري والسوري؛

ب- مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي بين العراق والكويت: يشمل في مرحلته الأولى استيراد الكويت مليون م^3 من الغاز العراقي في اليوم باستخدام خط أنابيب الغاز القديم الموجود سابقاً بين البلدين وذلك بعد تأهيله وصيانته. ويشمل في المرحلة الثانية إنشاء خط أنابيب للغاز بقطر 36 بوصة وبطول 57 كلم في العراق و38 كلم في الكويت لنقل 5.7 مليون م^3 من الغاز العراقي إلى الكويت؛

ج- مشروع خط أنابيب الغاز بين الجماهيرية العربية الليبية وتونس: تم الاتفاق بين البلدين على مد خط أنابيب غاز من مليته في غربي ليبيا إلى قابس في تونس بطول 275 كلم وقطر 32 بوصة لتزويد تونس بمعدل مليار م^3 سنوياً من الغاز الليبي اعتباراً من عام 2005. وتتولى تنفيذ هذا الخط شركة ليبية تونسية وسيتم مد هذا الخط في مرحلة لاحقة إلى أوروبا.

وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من منطقة الرحاب بالأردن إلى الحدود السورية الأردنية والحدود السورية اللبنانية؛

ب- الهيئة العربية للغاز: تهدف إلى تنسيق العمل بين الشركات المسؤولة عن إنشاء وتملك وتشغيل خط أنابيب الغاز العربي ومراقبة عمليات التشغيل وبرامج الصيانة، ومقرها دمشق؛

ج- الشركة العالمية لصناعة المواسير: شركة مصرية كويتية لتصنيع المواسير الخاصة بمشاريع نقل الغاز العربي؛

د- الشركة العربية لخطوط النفط والغاز: لإنشاء وتشغيل خطوط النفط والغاز بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية؛

•- الشركة السورية المصرية للخدمات النفطية: لحفر الآبار البرية والبحرية للبترول والغاز وتنفيذ الأعمال المتعلقة بالمسح الجيوفيزيائي.

الإطار 13- الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية: بناء القدرات البشرية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال تقوية المؤسسات المسؤولة عن ذلك

إن إنشاء شبكة تواصل عربية لنشر الوعي بمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وبناء القدرات التقنية والمؤسساتية والإدارية اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ لدى جميع الجهات العاملة في قطاع المياه (وزارات المياه، والبلديات، والجامعات، ومؤسسات البحث والتدريب، والجمعيات غير الحكومية، والأطراف الفاعلة الأخرى) أصبح ضرورة وذات فائدة كبيرة.

وساهمت الإسكوا في إنشاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (AWARNET)، التي تتكون من عدد من معاهد التدريب والبحوث التي تعمل على دعم مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان المنطقة العربية. ومنذ تأسيس الشبكة في آذار/مارس 2002، تم تطوير دستورها واتسعت عضويتها لتضم 60 معهد بحوث وتدريب من 14 بلداً عربياً. وتعتبر الشبكة أداة فعالة لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة المياه المستدامة بين الأعضاء. فقد نجحت هذه الشبكة في كونها أداة لتعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا بوضع "دليل الإدارة المتكاملة للموارد المائية: دور البرلمانيين العرب في منطقة الإسكوا"، نظراً إلى الدور الهام الذي يضطلع به البرلمانيون في تقييم "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" ووضعها موضع التنفيذ. ويحث الدليل البرلمانيين العرب على تناول مواضيع المياه في التشريعات الجديدة ضماناً لاستدامة الموارد المائية والمحافظة على بيئة نظيفة. ومن المرتقب أن تعقد الإسكوا في المستقبل القريب اجتماعاً استشارياً للبرلمانيين العرب حول "تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار المشاركة مع المنظمات الدولية"، وذلك لتعزيز الدور المؤسسي والقانوني للبرلمانيين حول تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويين المحلي والإقليمي، وخلق حوار وتواصل بينهم يدعم تكامل واستمرارية التعاون بين دول المنطقة.

(74) المرجع السابق.

دال- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

"خمس دول عربية تحقق معدلاً يفوق المعدل العالمي لاستخدام الإنترنت"

يعد تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطبيقاته في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل الداعمة للتكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا وبناء مجتمع المعلومات العربي، كما يعد شرطاً جوهرياً للانضمام إلى اقتصاد المعرفة العالمي الجديد ومواكبة عصر العولمة. وينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام رئيسية، الأول يغطي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماته في دول المنطقة، والثاني يستعرض جهود المنطقة لتطبيق مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ما بعد تونس، والثالث يعرض بعض محاور التكامل الإقليمي في المنطقة.

1- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماته في دول المنطقة

واصلت المنطقة في عام 2005 تقدمها في نشر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع، إلا أنه ما زال أمامها الكثير من الجهد للحاق بالركب العالمي في هذا المضمار.

ويبرز الجدول 23 مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان الإسكوا مقارنة مع المعدل العالمي. وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي، يتّضح أن خمس دول عربية استطاعت تجاوز المعدل العالمي وهي البحرين والكويت ولبنان وقطر والإمارات العربية المتحدة. وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي، يرتفع العدد إلى ست دول وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة إلى عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد، فقد تمكّنت خمس دول هي البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من تخطي المعدل العالمي، بينما لم يتخط أي بلد في المنطقة المعدل العالمي بالنسبة إلى عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل10 آلاف فرد.

ويبين الجدول 23 كذلك مقارنة لمعدل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا مع المعدل العالمي، وبالتالي يسلط الضوء على التقدم المحرز في المنطقة من جهة وعلى حجم الجهود التي يجب بذلها للوصول إلى معدلات قريبة من المعدلات العالمية من جهة أخرى.

الجدول 23- مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2005

	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد	عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد	عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل 10 آلاف فرد	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد
البحرين	27.05	103.04	16.9	25.84	21.34
مصر	14.04	18.41	3.78	0.5	6.75
العراق	4	2.22	…	-	0.14
الأردن	11.36	28.93	5.34	5.28	11.22
الكويت	18.99	88.57	22.33	10.93	26.05
لبنان	27.68	27.68	11.45	19.37	19.57
عمان	10.33	51.94	4.66	5.94	9.67
فلسطين	9.43	29.57	4.59	...	6.56
قطر	26.41	92.15	17.88	4.23	28.16
المملكة العربية السعودية	15.46	54.12	35.39	6.96	6.62
الجمهورية العربية السورية	15.24	15.49	4.2	-	5.78
الإمارات العربية المتحدة	27.51	100.86	19.84	62.02	31.08
اليمن	3.85	9.54	1.45	0.08	0.87
الإسكوا	12.36	24.3	8.13(أ)	3.54(ب)	6.48
العالم	19.78	33.95	13.38	421.63	15.17

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2005.

ملاحظة: (أ) باستثناء العراق.
(ب) باستثناء فلسطين.

… بيانات غير متوافرة.

- صفر أو ضئيل.

ويعرض الجزء التالي إنجازات بعض دول المنطقة المتقدمة في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية.

استكملت المملكة الأردنية تطوير البنية التمكينية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة بعد إقدامها على تحرير قطاع الاتصالات الأردني بالكامل. وسعياً منها إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وفتح باب التكامل الإقليمي بين شبكات الاتصالات في المنطقة، وتحسين قدرة هذا القطاع على النمو والمنافسة وزيادة نسب انتشار الهواتف الثابتة والنقّالة وخدمات الإنترنت السريع، أقدمت الحكومة الأردنية على بيع حصتها في شركة الاتصالات الأردنية، والتي تبلغ 41.5 في المائة[75]، إلى مجموعة من المستثمرين الإقليمين والدوليين وعلى رأسهم شركة فرانس تيليكوم (France Telecom). كذلك شهد هذا القطاع انتقال ملكية شركة أمنية لاتصالات الهاتف المحمول إلى شركة بتلكو البحرينية التي أضحت بدورها شركة اتصالات إقليمية بعد دخولها في مشاريع مشتركة في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر.

والتزمت مصر بتوفير البيئة التمكينية الضرورية للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، فسعت جاهدة إلى تقديم الحوافز مثل التخفيض الضريبي وتحرير قطاع الاتصالات وإطلاق المبادرات الحكومية. وأتت هذه الخطوات ثمارها، فقد أضحت مصر مركزاً إقليمياً لتعريب وتصدير المحتوى الإلكتروني وتطويعه بما يتناسب مع متطلبات المنطقة. وتقدمت كذلك على باقي دول المنطقة بمستوى صناعة البرمجيات حيث احتلت مصر المرتبة الأولى متقدمة على المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان[76]. وهذه الصناعة مرشّحة للدخول إلى مزيد من الأسواق الإقليمية والدولية وبخاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، أطلقت هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر مسابقة المحتوى الإلكتروني في مجالات التعليم والتدريب الإلكتروني، والتطبيقات العلمية الإلكترونية، والثقافة والحضارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتمويل والأعمال الإلكترونية، وتطبيقات الترفيه الإلكتروني. وتأتي هذه المسابقة استكمالاً لعدة نشاطات أطلقت بعد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقدت المرحلة الثانية منه في تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وتعتبر هذه المسابقة نواة لبرنامج مستمر لتطوير مؤسسات المحتوى الإلكتروني المصرية وتأهيلها للمنافسة إقليمياً وعالمياً بما له من مردود مباشر على التنمية البشرية والاقتصادية وخاصة في مجالات الأعمال والتجارة الإلكترونية.

كذلك عملت المملكة العربية السعودية على توفير البنية الأساسية الضرورية لتشجيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وباشرت هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسن القوانين[77] إيذاناً بدخول مرحلة التحرير الكامل لهذا القطاع وإنهاء الاحتكار فيه، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي لشبكات الاتصالات في المنطقة. وسيتم فتح سوق خدمات الاتصالات الثابتة للمنافسة للمرة الأولى وزيادة التنافس في تقديم الخدمات المتنقّلة. وانعكست هذه الخطوات إيجاباً على قطاع الهاتف المحمول من حيث زيادة الاستثمارات الإقليمية، وخاصة بعد دخول شركة "إتصالات" (ETISALAT) الإماراتية سوق الهاتف المحمول في المملكة لأول مرة بعدما كانت حكراً على الشركات الوطنية. وأدى مناخ التنافس هذا إلى إطلاق شبكتين جديدتين للهاتف المحمول بتقنية أكثر تقدماً من الجيل الثالث[78]. فهذه الشبكات تتيح إمكانية التخابر والتواصل عبر الفيديو، ومشاهدة البث التلفزيوني من خلال الهاتف المحمول، وخدمة الإنترنت السريع. وتعتبر هذه الخدمات مدخلاً لبناء مجتمع المعلومات وردم الفجوة الرقمية في المنطقة من خلال تأمين الحصول السريع على المعلومات والتبادل الثقافي وانتشار المعرفة.

وقد بذلت الجمهورية العربية السورية جهوداً حثيثة لمواجهة التحديات المنبثقة عن العولمة. وتمحورت جهودها حول تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة من خلال تبادل الخبرات والمعرفة مع بعض دول المنطقة والمنظمات الدولية التي أسهمت بدورها في إنشاء مشاريع مماثلة في المنطقة. وانسجاماً مع هذه الجهود، تم توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية ووزارة الدولة للتنمية

(75) Arab Advisors Group, July 2006.

(76) Madar Research, The Arab Knowledge Economy Newsletter, January 2006.

(77) Arab Advisors Group, August 2006.

(78) Arab Advisors Group, April 2006.

الإدارية في جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية من أجل التعاون في مشاريع خاصة بإدارة الحكومة الإلكترونية. وتم تشكيل فريق عمل مشترك سيقوم بوضع المخطط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية وآليات لتنفيذه، بالإضافة إلى إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية السورية وتقديم بعض الخدمات المحددة إلكترونياً.

وعلى صعيد آخر، تلعب الاستثمارات في قطاع المعلومات والاتصالات دوراً بارزاً في تسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي حيث إن لهذا القطاع أثراً مهماً على جميع أوجه الحياة. ويتيح تطور هذا القطاع إحراز نسب نمو أعلى ويحد من الحواجز التقليدية مثل الوقت والمسافة ويساهم في تحفيز تجارة الخدمات والسلع التي تعتمد عليها الاقتصاديات الحديثة.

إلا أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الإسكوا، وبالرغم من زيادتها، لم تصل بعد إلى المدى والمستوى المطلوبين، مما يحد من مساهمة قطاع الاتصالات في التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الإسكوا وغيرها من المناطق. وبالرغم من ضعف هذه الاستثمارات، فمن المفيد إلقاء الضوء على إنجازات شركتي اتصالات عربيتين قد أحرزتا تطوراً ملحوظاً في هذا المجال وهما شركة "إتصالات" الإماراتية وشركة أوجيه تيليكوم (OGER TELECOM) السعودية.

الإطار 14- أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية في عام 2005

سجلت قائمة أكبر عشر شركات اتصالات في الدول العربية ثلاث شركات من مصر (أوراسكوم التي احتلت المرتبة الأولى، والشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول التي احتلت المرتبة الرابعة، وفودافون للاتصالات التي احتلت المرتبة السابعة)، وشركتين من المملكة العربية السعودية (شركة الاتصالات السعودية التي احتلت المرتبة الثالثة، وشركة اتحاد الاتصالات التي احتلت المرتبة التاسعة)، وشركتين من الكويت (شركة الاتصالات المتنقلة التي احتلت المرتبة الثانية، والشركة الوطنية للاتصالات التي احتلت المرتبة السادسة)، بالإضافة الى اتصالات المغرب التي احتلت المرتبة الرابعة، ومؤسسة الإمارات للاتصالات (إتصالات) التي احتلت المرتبة الثامنة، وقطر للاتصالات (كيوتل) التي احتلت المرتبة العاشرة. وقد تم ترتيب هذه الشركات على أساس عدد المشتركين بالإضافة الى الرسملة والأرباح المحققة. فمن حيث عدد المشتركين الإجمالي لكل الشركات، بلغ حوالي 91 مليون مشترك في عام 2005 مقابل حوالي 47 مليون مشترك في عام 2004، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 94 في المائة. وجاء ترتيب شركة أوراسكوم الأول من حيث عدد المشتركين، حيث بلغ 30.4 مليون مشترك أي ما يوازي 33.4 في المائة من إجمالي عدد المشتركين في الشركات العشر المذكورة، تليها شركة الاتصالات المتنقلة للكويت بعدد مشتركين وصل إلى أكثر من 14 مليون مشترك في عام 2005 أي حوالي 15.4 في المائة من إجمالي عدد المشتركين. أما المرتبة الثالثة من حيث عدد المشتركين فقد احتلتها شركة الاتصالات السعودية بعدد مشتركين بلغ حوالي 11 مليون أي ما يعادل 12.1 في المائة من إجمالي عدد المشتركين.

اسم الشركة	الترتيب		عدد المشتركين (مليون)		الرسملة السوقية (مليون دولار)
	2005	2004	2005	2004	2005
أوراسكوم	1	1	30.4	14.5	11564.54
الاتصالات المتنقلة	2	6	14.0	3.2	13226.03
الاتصالات السعودية	3	2	11.0	9.2	74234.06
اتصالات المغرب	4	3	8.8	6.4	9502.30
الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول	5	4	6.7	4.0	3491.15
الشركة الوطنية للاتصالات	6	8	6.4	2.7	3767.12
فودافون من مصر للاتصالات	7	7	5.9	2.9	4223.04
مؤسسة الإمارات للاتصالات	8	5	4.5	3.7	27672.2
شركة اتحاد الاتصالات	9	12	2.3	..	18665.17
شركة قطر للاتصالات	10	10	0.62	0.5	69590.66

المصدر: الاقتصاد والأعمال، عدد خاص أيار/مايو 2006.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.

وبالنسبة إلى الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتضمن الجدول 24 قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول مختارة من الإسكوا ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004،

وذلك بالمقارنة مع كل من الهند وآيرلندا وتركيا. وعند مقارنة قيمة الإنفاق، يتضح أن قيمة الإنفاق في تركيا (20892 مليون دولار أمريكي) تشكل أكثر من ضعفي قيمة الإنفاق في الأردن ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية مجتمعة.

الجدول 24- قيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان الإسكوا والهند وآيرلندا وتركيا لعام 2004

	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
بلدان مختارة	القيمة (مليار دولار أمريكي)	قيمة الإنفاق (مليون دولار أمريكي)	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
جمهورية مصر العربية	78.8	1103	1.4
المملكة الأردنية الهاشمية	11.5	967	8.4
دولة الكويت	55.7	836	1.5
المملكة العربية السعودية	250.3	5507	2.2
الهند	694.7	26399	3.8
آيرلندا	181.6	6720	3.7
تركيا	302.8	20892	6.9

المصدر: World Development Indicators 2006, States and markets, Table 5.10 - the Information Age, www.devdata.worldbank.org/wdi2006/.

الجدول 25- صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى وإجمالي صادرات الخدمات التجارية في بعض بلدان الإسكوا والهند وآيرلندا وتركيا لعام 2004

	صادرات الخدمات التجارية	صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى	
بلدان مختارة	القيمة (مليون دولار أمريكي)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة من قيمة صادرات الخدمات التجارية (نسبة مئوية)
جمهورية مصر العربية	14046	3792	27
المملكة الأردنية الهاشمية	2036	281	14
دولة الكويت	2067	58	3
سلطنة عمان	830	21	3
الجمهورية العربية السورية	2222	184	8
الهند	39638	26320	66
آيرلندا	52158	30356	58
تركيا	23806	4095	17

المصدر: World Development Indicators 2006, Economy, Table 4.6 - Structure of service exports, www.devdata.worldbank.org/wdi2006.

وبالنسبة إلى التصدير، يبين الجدول 25 قيمة صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى، ونسبتها من إجمالي قيمة صادرات الخدمات التجارية في بلدان مختارة من الإسكوا لعام 2004، وذلك بالمقارنة مع قيمة هذه الصادرات في الهند وآيرلندا وتركيا. وتبين المقارنة أن قيمة هذه الصادرات في آيرلندا (30356 مليون دولار أمريكي) تشكل أضعاف قيمتها في مصر والأردن والكويت وعمان والجمهورية العربية السورية مجتمعة. وتشكل قيمة هذه الصادرات في مصر (3792 مليون دولار أمريكي) نسبة 27 في المائة من إجمالي صادراتها من الخدمات التجارية لعام 2004 (14 مليار دولار أمريكي). وتجدر الإشارة إلى حلول مصر بين الدول العشر النامية الأولى بالنسبة إلى قيمة صادرات الخدمات التجارية لعام 2004.

ويبين الجدول 26 قيمة الصادرات ذات التقنية العالية ونسبتها من إجمالي قيمة صادرات الخدمات التجارية في بلدان مختارة من الإسكوا، وفي الهند وآيرلندا وتركيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا والعالم. وتتطلب هذه الصادرات كثافة في الأبحاث ودرجة تطوير عالية. وتبين المقارنة أن قيمة صادرات هذه الخدمات في آيرلندا (30356 مليون دولار أمريكي) تشكل أضعاف قيمتها في مصر والأردن والكويت وعمان والجمهورية العربية السورية مجتمعة لعام 2004.

الجدول 26- الصادرات ذات التقنية العالية في بعض بلدان الإسكوا مقارنة بدول أخرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا والعالم لعام 2004

البلد/المنطقة/العالم	قيمة الصادرات ذات التقنية العالية (مليون دولار أمريكي)	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات الصناعية (نسبة مئوية)
جمهورية مصر العربية	15	1
المملكة الأردنية الهاشمية	147	5
سلطنة عمان	22	1
الجمهورية العربية السورية	6	1
الهند	2840	5
آيرلندا	30239	34
تركيا	1064	2
الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا	1152	3
العالم	1269586	20

المصدر: World Development Indicators 2006, States and markets, Table 5.11 - Science and technology, www.devdata.worldbank.org/wdi2006.

وتبدو جلية حاجة بلدان المنطقة إلى تطوير قدراتها وتعزيز جهودها من أجل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من الفرص التي يوفرها من أجل الاستفادة على المستوى الاقتصادي والإنمائي.

2- المنطقة ومقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ما بعد تونس

صدرت مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على مرحلتين: إعلان المبادىء لبناء مجتمع [illegible]

(أ) تنفيذ المقررات على المستوى العالمي والتوصيات الخاصة بالمنطقة

وكانت خطة عمل جنيف قد حددت أحد عشر خط عمل لبناء مجتمع المعلومات على النطاق العالمي. وأكد برنامج عمل تونس على خطوط العمل هذه محدداً المنظمات الدولية التي ستساهم في التنسيق وتسهيل التنفيذ في كل منها. وقد تم تحديد الجهة المسؤولة عن التنظيم والدعوة إلى الاجتماعات لكل من هذه الخطوط أو المواضيع الفرعية ضمنها. وقد قامت معظم هذه الجهات بعقد اجتماعات أولية لتنسيق العمل والخروج بخطة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة.

الإطار 15- الخطوات التحضيرية لتنفيذ ومتابعة مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

بناء على ما ورد في برنامج عمل تونس، شكّل الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً خاصاً يعنى بمجتمع المعلومات، لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويقوم هذا الفريق بتنسيق المواضيع والسياسات الأساسية التي تواجه منظومة الأمم المتحدة لتطبيق وتنفيذ خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات اللذين تم إقرارهما خلال القمة. وسيساهم ذلك في زيادة التجانس في سياسات منظومة الأمم المتحدة وهو ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وقد تم الاتفاق على أن يرأس هذا الفريق كل من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل دوري ولفترة سنة واحدة لكل منظمة. ويترأس الاتحاد الدولي للاتصالات هذا الفريق حالياً.

وبينما يتشارك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تقوم الأمم المتحدة، من خلال مكاتبها ووكالاتها، بالإشراف على هذا التنفيذ ومتابعته، علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تجري استعراضاً شاملاً لتنفيذ مقررات القمة خلال عام 2015. وقد باشرت وكالات الأمم المتحدة المعنية بتنظيم لقاءات تشاورية لجميع أصحاب المصلحة في كل من خطط العمل والمواضيع الفرعية لخطة عمل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعقد اجتماعان في شهر شباط/فبراير 2006، الأول لجميع الجهات التنسيقية والتسهيلية، والثاني للتشاور حول منتدى إدارة الإنترنت (Internet Governance Forum). وفي شهر أيار/مايو 2006 عقدت سلسلة من الاجتماعات التنسيقية تغطي المواضيع التالية:

1- دور السلطات الحكومية العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

2- البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات.

3- بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والتوظيف الإلكتروني.

5- التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي.

6- التعاون الدولي والإقليمي.

7- تعديل مهام وتشكيل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على ضوء مقررات مؤتمر القمة العالمي [illegible]

(79) www.itu.int/WSIS/documents/index1.

(80) www.itu.int/WSIS/documents/index2.

ويعد تحديد خمس مبادرات إقليمية عربية في مجال البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم نتائج وتوصيات هذه الاجتماعات التنسيقية في ما يخص المنطقة العربية، ومنها ترجمة وتعريب مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) مجموعة العمل العربية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

اعتمدت الخطة العربية العديد من البرامج والمشاريع المطروحة في خطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات[81]، واعتُبرت الإسكوا شريكاً في اثني عشر مشروعاً من مشاريع الخطة العربية التي بلغ عددها 49 مشروعاً. وعلى المستوى العربي، أنشئ فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات بقرار من مجلس وزراء الاتصالات العرب في عام 2003، لوضع وتحديث الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات ووضع الخطط التنفيذية لها واختيار مشاريع إقليمية تتلاءم معها.

وعقد فريق بلورة الاستراتيجية العربية تسعة اجتماعات كان بعضها خلال فترة الإعداد لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وجرى خلال الاجتماعات تحديد 19 مشروعاً للتنفيذ على المستوى الإقليمي العربي وتم اعتماد هذه المشاريع من قبل مجلس وزراء الاتصالات العرب. وساهمت الإسكوا ببلورة بعض المشاريع الإقليمية المطروحة ضمن خطة العمل الإقليمية. وتقرر في اجتماع فريق بلورة الاستراتيجية العربية الذي عقد في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2006 ما يلي:

(1) تحديث الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات

قدمت مصر، بصفتها رئيسة فريق العمل الافتراضي العربي، النسخة الأولية لتحديث الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات. وقد تم الاعتماد على عدد من منشورات شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا لإعداد هذه النسخة الأولية من تحديث الاستراتيجية العربية. وانضمت الإسكوا إلى فريق العمل الافتراضي لتحديث الاستراتيجية العربية بناء على طلب من أعضاء هذا الفريق. كما جرى إعادة هيكلة الاستراتيجية بما يتلاءم مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واحتياجات المنطقة العربية. وتم كذلك تحديد الرؤية الإقليمية للاستراتيجية العربية وفق الصياغة التالية: "بناء مجتمع عربي متكامل من خلال تسخير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإقامة صناعة عربية في هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة".

(2) تنفيذ المشاريع المقرة من مجلس وزراء الاتصالات العرب

نوقش موضوع تنفيذ المشاريع المقرة من مجلس وزراء الاتصالات العرب، وخاصة تلك التي تبنت تنفيذها بعض الدول العربية (المملكة العربية السعودية ومصر والجمهورية العربية السورية والعراق). وقد أبدت المنظمات المشاركة في اجتماع فريق بلورة الاستراتيجية العربية، وهي الإسكوا، والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية المنطقة العربية (إقتدار) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، استعدادها للمشاركة الفاعلة في عدد من المشاريع. وكانت المجموعة العربية قد طلبت إلى الاتحاد الدولي للاتصالات خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (الدوحة، 15-17 آذار/مارس 2006) النظر في تمويل خمسة من المشاريع الإقليمية المعتمدة. هذا وقد تم النظر في تمويل هذه المشاريع خلال مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، تركيا، تشرين الثاني/نوفمبر 2006). وينتظر من المنظمات الإقليمية والدولية التي شاركت في الاجتماع تحديد المشاريع التي ترغب في تنفيذها ودورها في هذه المشاريع.

(3) طرح مشاريع جديدة

عرض خلال الاجتماع عدد من المشاريع الجديدة، وهي:

أ- مشروع شبكة ربط الجامعات العربية (الأردن)؛

ب- تقنية ضوئيات الفضاء الحر – خيار أمثلة لبنية تحتية للاتصال في القرى والأرياف (العراق)؛

ج- إنشاء مركز إقليمي للاستجابة لطوارىء الحاسوب (قطر)؛

د- التعليم عن بعد عن طريق استخدام القمر الصناعي (ألكسو).

وأحيلت جميع المشاريع إلى لجنة تقييم المشاريع وفق المعايير التي وضعها فريق العمل.

3- محاور التكامل الإقليمي

(81) صدرت عن المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي عقد في دمشق يومي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

برزت في عام 2006 عدة محاور هامة تعنى بالتكامل الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي:

(أ) صياغة استراتيجية مشتركة لمؤشرات مجتمع المعلومات

قامت الإسكوا بتطوير نظام للمعلومات الإحصائية بهدف تزويد الإدارات الفنية في الإسكوا بأداة موحدة تمكنها من تخزين وإدارة واسترجاع البيانات واستخلاص الدلالات الخاصة بالمؤشرات الإحصائية في قطاعات إنمائية واجتماعية واقتصادية مختلفة في بلدان منطقة الإسكوا، ومقارنتها بالمناطق الأخرى بطريقة منسقة وموحدة. ويحتوي النظام على أكثر من 850 مؤشراً إحصائياً في 11 قطاعاً، وهي: الحسابات القومية، والنقل، والصناعة والقطاع الخاص والإنتاج، والسكان والتنمية، والنوع، والمياه، والطاقة، والبيئة، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للمؤسسات وصانعي السياسات والباحثين المهتمين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية الاتصال بهذا النظام عن طريق الإنترنت.

ويمثل نظام الإسكوا للمعلومات الإحصائية أسلوباً تطبيقياً لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التكامل الإقليمي في مجال البيانات الإحصائية. فقد قامت الإسكوا، استجابة لطلبات عدد من الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية في المنطقة، بتطوير برمجيات تطبيقية تتيح استخدام النظام لتخزين وإدارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الإحصائية طبقاً لاحتياجاتها، وأيضاً الاتصال المباشر بالنظام للاطلاع واسترجاع البيانات منه. وتقوم الإسكوا حالياً بدراسة الأسلوب الأمثل لإنتاج المستخدم كبرنامج مُعد للتوزيع المباشر، شاملاً أدوات التثبيت ونظام مساعدة آنية، مما سوف يمكّن مستخدمي النظام من استرجاع ومقارنة البيانات بين بلدان الإسكوا مباشرة.

الإطار 16- أهم إسهامات الإسكوا في مضمار أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت

مجموعة عمل الإسكوا ومسودة الإنترنت الأولى من نوعها

في منتصف عام 2003، شكلت الإسكوا فرقة عمل خاصة بنظام أسماء النطاقات باللغة العربية ADN-TF، التي اعتبرت حينذاك الآلية الإقليمية الوحيدة لإحياء وتنسيق وتحفيز الجهود العربية في هذا الميدان. ووضعت فرقة العمل استراتيجية لبناء نظام متكامل ومتفاعل عالمياً يمكنه تحقيق الوظيفة المنشودة.

وسعياً نحو إيجاد نظام قياسي موحد، قامت الإسكوا بالإشراف على فرقة العمل لوضع إرشادات لتطوير نظام أسماء النطاقات باللغة العربية في وثيقة هي الأولى في هذا المجال عالمياً، وهي على شكل مسودة للإنترنت (Internet Draft). ونشرت الإسكوا هذه الوثيقة على موقع الإنترنت الخاص بمجموعة عمل هندسة الإنترنت (IETF). وكان لمسودة الإنترنت تأثير واضح في المنطقة من خلال إحياء الجهود والدينامية بين البلدان العربية وبالأخص جامعة الدول العربية حول موضوع أسماء النطاقات العربية.

التعاون مع جامعة الدول العربية والمشروع الإقليمي التجريبي

وبعدما أنشأت جامعة الدول العربية فريق العمل العربي لأسماء النطاقات باللغة العربية في عام 2004، كان للإسكوا مساهمات أساسية في اجتماعات هذا الفريق الذي اعتمد محتوى مسودة الإنترنت المعدة بإشراف الإسكوا، وأحالها إلى مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، تمهيداً لاعتمادها. وتشارك الإسكوا حالياً في المشروع الإقليمي التجريبي الذي بدأته جامعة الدول العربية من أجل تطوير نظام لأسماء النطاقات باللغة العربية استناداً إلى الإرشادات الفنية التي طورتها الإسكوا، ويشارك فيه العديد من الدول العربية.

دراسة الإسكوا (النشرة التقنية)

بالإضافة إلى تطوير مسودة الإنترنت السابق ذكرها، والتي عنيت في المقام الأول بدراسة القضايا اللغوية وتقييس استخدامها، أعدت الإسكوا في عام 2005 نشرة تقنية شاملة تضمنت كافة الجوانب والقضايا المتعلقة بنظام أسماء النطاقات باللغة العربية، ومنها كافة القضايا التقنية والتشغيلية. وتساهم هذه العناصر، التي درست للمرة الأولى على المستوى الإقليمي، في إثراء أعمال فريق العمل العربي حول المشروع الإقليمي التجريبي حتى تكتمل مصفوفة المواصفات القياسية المنشودة.

الندوة العالمية للإنترنت المتعدد اللغات

شاركت الإسكوا خلال الندوة التي نظمها الاتحاد العالمي للاتصالات واليونسكو في أيار/مايو 2006، والتي عقدت في إطار خط عمل "التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي"، في عرض الاستراتيجية والجهود العربية لأسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت، ومدى توافق النظام العربي مع النظام العالمي ومقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من جهة، ومع احتياجات المنطقة من جهة أخرى. وتم توزيع عدد من منشورات الإسكوا خلال الاجتماع وجرى النقاش حول آليات التعاون بين الاتحاد العالمي للاتصالات واليونسكو والإسكوا. وقد أسفر الاجتماع عن توصيات عديدة من أهمها:

(أ) تلافي تجزير الإنترنت، أي جعلها جزراً منعزلة، وبالتالي المحافظة على شبكة إنترنت واحدة تدعم كل اللغات؛

(ب) زيادة التنسيق على المستويين العالمي والإقليمي بين الجهات البحثية والتشغيلية بالتعاون مع اليونسكو والاتحاد العالمي للاتصالات؛

(ج) التأكيد على الدور الذي تلعبه اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في عملية التنسيق والمتابعة.

(ب) تطوير المحتوى الرقمي العربي

يعتبر تطوير المحتوى الرقمي العربي إحدى الدعائم الأساسية لبناء مجتمع معلومات عربي. وبالرغم من أن معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية والعربية والوطنية تشير إلى أهمية المحتوى الرقمي العربي، إلاّ أن الخطوات العملية لتطويره ما زالت في بداياتها، فنسبة المحتوى الرقمي العربي هي بحدود 0.1 في المائة من محتوى الإنترنت فقط، علماً بأن نسبة مستخدمي الإنترنت في الدول العربية تشكل 1.4 في المائة من مستخدمي الإنترنت في العالم وعدد سكان العالم العربي حوالي 5.0 في المائة من العدد الإجمالي لسكان العالم[82].

ويعود ضعف المحتوى الرقمي العربي إلى عدة عوامل، أهمها التطبيق غير الفعال لحقوق الملكية الفكرية في العالم العربي على الرغم من وجود القوانين الناظمة لها في عدد من الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال إنتاج المحتوى الرقمي العربي غير مجدٍ مادياً بالنسبة إلى القطاع الخاص، لأن المواطن العربي غير معتاد حتى الآن على دفع مبالغ مالية مقابل المعلومات المتوافرة على الإنترنت[83]، بالإضافة إلى أن العديد من مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية يفضلون استخدام لغات أجنبية في أعمالهم وتعليمهم، مما يضعف الحاجة إلى تطوير محتوى رقمي عربي لهذه الفئة من المستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أن أعداداً كبيرة من السكان في المنطقة العربية لا تتقن اللغات الأجنبية وبالتالي فإن عائق اللغة يعتبر أساسياً أمام توسع انتشار الإنترنت فيها (نسبة الانتشار الوسطية للإنترنت في الدول العربية 4.8 في المائة)، ولذلك فإن الوصول إلى هذه الفئة من الناس يتطلب توفير محتوى رقمي عربي على الإنترنت.

وتشير الدراسات إلى أن الدفع باتجاه تطوير المحتوى الرقمي العربي يقع على عاتق الحكومات في المرحلة الراهنة، وذلك من خلال إطلاق مشاريع وطنية وعربية رائدة، وتطوير الخدمات الإلكترونية المختلفة مثل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وقامت بعض الحكومات العربية بمبادرات في هذا المجال، فقد أطلقت الحكومة المصرية مبادرة تطوير المحتوى الرقمي العربي في أيار/مايو 2005[84] التي تشارك في تنفيذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الثقافة واتحاد الناشرين المصريين بالإضافة إلى جهات أخرى. كما قام مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي (CULTNAT) في مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع وزارة الاتصالات المصرية بأعمال هامة لتوثيق التراث المصري[85]. وقد تبنى مجلس وزراء الاتصالات العرب مشروعاً إقليمياً لتوثيق التراث العربي تكون نواته أعمال CULTNAT.

وفي مجال الخدمات الإلكترونية، قامت حكومة دبي في الإمارات العربية المتحدة بتطوير خدمات الحكومات الإلكترونية، وقد ساهمت هذه الخدمات في رفع نسبة المحتوى الرقمي العربي المطور في الإمارات العربية المتحدة، خاصة وأن هذه الخدمات موجهة إلى جميع المواطنين وهي بالتالي مطورة باللغة العربية حكماً.

ومن المبادرات الهامة أيضاً أن قامت شركة سعودية ألمانية في نيسان/أبريل 2006 بإطلاق محرك بحث عربي يحمل اسم سوافي (Sawafi)[86] ويأخذ بعين الاعتبار جميع خصائص اللغة العربية. ومن المؤكد أن توافر محرك بحث خاص باللغة العربية سوف يساعد في البحث عن المعلومات ويشجع على تطوير المحتوى الرقمي العربي.

وتساهم الآليات الجديدة للتفاعل على الإنترنت، مثل منتديات الحوار[87] والمدونات الشخصية الإلكترونية، في رفع نسبة المحتوى الرقمي العربي، إذ أن هذه الآليات تشكل أحد المنافذ المتاحة للأفراد للتعبير عن الرأي في مواضيع هامة للمجتمع سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية.

وأخيراً، من المؤكد أن إيجاد صناديق لتمويل مشاريع إقليمية هامة للمحتوى الرقمي سوف يساهم في دفع تطوير المحتوى الرقمي العربي وخاصة في المرحلة

(82) www.internetworldstats.com.

(83) www.madarresearch.com.

(84) www.mcit.gov.eg.

(85) www.cultnat.org.

(86) www.abc.net.au.

(87) www.helmionline.com; www.archive.gulfnews.com.

الأولى وريثما يعتاد المواطن العربي على دفع ثمن المعلومات ذات القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير آليات الدفع الإلكتروني وزيادة الثقة بهذه الآليات سوف يساهم أيضاً في تطوير نموذج الأعمال الخاص بالمحتوى الرقمي العربي[88].

(ج) منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[89]

يلعب منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً متناميا في مضمار التكامل الإقليمي منذ تأسيسه في كانون الثاني/يناير 2003 كمنظمة عربية غير حكومية، وبعضوية العديد من رؤساء وقادة شركات عربية رئيسية في المنطقة. وقد أعيد تشكيل اللجنة التنفيذية للمنتدى في أيلول/سبتمبر 2005، وهو يعمل على تحقيق ما يلي:

(1) التواصل والتعاون مع الحكومات في مجتمع المعلومات العربي؛

(2) تفعيل التواصل والتعاون بين قطاع الأعمال العربي وكافة أطراف مجتمع المعلومات العالمي؛

(3) دعم وتفعيل الشراكة والتحالف بين أطراف قطاع الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أصبح المنتدى إحدى المظلات التي تجمع أطراف قطاع الأعمال العربي في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث يتضمن جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، منذ إنشاء المنتدى، بنداً دائماً يتعلق بالمنتدى ويحرص على تشجيعه وتوفير أفضل الظروف له للعمل كجهة تتميز بالسرعة في الأداء والاستقلالية في العمل. أما أهدافه لعام 2006-2007، فتشمل ما يلي:

(1) عمل مشروعات إقليمية عربية والمساعدة على حل المشكلات المتعلقة بقطاع الأعمال العربي؛

(2) فتح أسواق جديدة للشركات العربية الصغيرة والمتوسطة؛

(3) الترويج لأنشطة قطاع الأعمال العربي على المستوى الدولي وإيجاد سبل للتعاون معه؛

(4) زيادة دور قطاع الأعمال العربي في تنمية مجتمع المعلومات العربي.

ومن أبرز أنشطة منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية للعامين 2006-2007 ما يلي:

(1) طرح مبادرات للتعاون بين الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين كل من الشركات الآسيوية والأوروبية لتنفيذ مجموعة من المشروعات المشتركة؛

(2) استكمال دراسة شبكة الكوابل الضوئية للربط بين الدول العربية وعمل دراسة الجدوى للمشروع وتنظيم ورشة عمل في هذا الخصوص؛

(3) تنظيم مائدة مستديرة حول "الأسعار التحصيلية والبينية للتجوال في الدول العربية" بالتعاون مع شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وورشة عمل حول "دور القطاع الخاص العربي في تنفيذ التزامات تونس"؛

(4) تقديم خدمات إقليمية لتمكين الشركات العربية الأعضاء في المنتدى من التواجد وفتح فروع تجريبية مؤقتة في البلاد العربية الأخرى وإنشاء مكاتب افتراضية للشركات المتوسطة والصغيرة لتوسيع نشاطها؛

(5) عمل بوابة إلكترونية لجمع المناقصات التي يعلن عنها فى البلاد العربية بالتنسيق مع الغرف التجارية الأمريكية؛

(6) استكمال عمل دليل الشركات العاملة في مجال المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية؛

---

(88) المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات، الإسكوا، 2005.

(89) مقترح خطة عمل منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعامين 2006-2007.

(7) تفعيل مشروع "الأكاديمية العربية للتعلم عن بعد" من خلال تفعيل نماذج جديدة للشراكة في هذا السياق.

سادساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

تتلخص النتائج التي توصل إليها العدد الخامس من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لعام 2006 في ما يلي:

1- حققت الدول العربية في عام 2005 تقدماً ملحوظاً في بعض المؤشرات الاقتصادية التي تدعم ارتباط هذه الدول بالاقتصاد العالمي، وخاصة مؤشري الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة العالمية. فقد ارتفع نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.1 في المائة مقابل 3.1 في المائة في عام 2004. في حين ارتفع نصيب الدول العربية من عائدات السياحة العالمية الى 5.2 في المائة مقابل 4.2 في المائة في عام 2004. كذلك سجل تقدم في مؤشر التجارة الخارجية للدول العربية حيث ارتفع نصيب الدول العربية من التجارة الخارجية إلى 4.2 في المائة مقابل 3.5 في المائة في عام 2004.

2- وفي ضوء حالة الجمود التي تسود جولة مفاوضات الدوحة وظهور اتجاهات قوية لدى الدول المتقدمة إلى عقد اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، فإن أمام الدول العربية خيارات عدة للتعامل مع هذه التطورات على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، منها التمسك بالنظام التجاري متعدد الأطراف نظراً إلى ما يشكله من حماية للدول النامية عموماً وإلى انعدام البديل المقبول والمنصف لإدماج تلك الدول في الاقتصاد العالمي. فعلى الرغم من المثالب الكثيرة التي يعاني منها النظام التجاري متعدد الأطراف، إلا أنه لا يزال أفضل من البدائل المطروحة. وعليه فإن الدول العربية مطالبة بالمساهمة مع الدول الأعضاء الأخرى في إعادة النشاط الى جولة المفاوضات والمشاركة بفعالية أكبر في أعمالها حفاظاً على مصالحها التجارية. ولربما حان الوقت للظهور بمظهر واحد من خلال تقديم مقترحات تفاوضية باسم المجموعة العربية على غرار المجموعة الأفريقية وغيرها.

3- وحققت التجارة العربية البينية نمواً سريعاً خلال عام 2005، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نصيب التجارة العربية البينية من التجارة الخارجية للدول العربية إلى 11.2 في المائة مقابل 11.0 في عام 2004. أما إذا استثنينا صادرات النفط، فإن مؤشر التجارة العربية البينية كنسبة من التجارة الخارجية قد ارتفع إلى 18 في المائة مقابل 16.5 في المائة في عام 2004.

4- وشهدت الاستثمارات العربية البينية في عام 2004 تقدماً ملحوظاً مقارنة بعام 2003، إذ ارتفع نصيب الاستثمار العربي البيني من إجمالي الاستثمارات إلى 26.7 في المائة في عام 2004 مقابل 23.7 في المائة في عام 2003. كذلك بالنسبة إلى السياحة العربية البينية التي ارتفعت من 40.3 في المائة في عام 2003 إلى 43.4 في المائة في عام 2004، وتحويلات العاملين البينية التي ارتفعت من 5.0 في المائة في عام 2004 إلى 5.8 في المائة في عام 2005.

5- وفي مجال النقل، دخلت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي حيز التنفيذ في الرابع من أيلول/سبتمبر 2006. وقد وقعت عليها خمس دول عربية هي: الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين.

6- وبذلت الدول العربية جهوداً ضخمة لتطوير قدرات التوليد الكهربائية المركبة لديها لمقابلة الزيادة في الطلب على الكهرباء. ففي عام 2005، بلغ إجمالي قدرات التوليد الكهربائية المركبة في الدول العربية 124 ج.و.، يتواجد 50 في المائة منها في دول مجلس التعاون الخليجي، و32 في المائة في مصر والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق ولبنان، و16 في المائة في الجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب، و2 في المائة في باقي الدول العربية. في حين بلغ الحمل الأقصى 102 ج.و.، وبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة 555 ألف ج.و.س.، وإجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة 480 ألف ج.و.س.

7- وواصلت المنطقة في عام 2005 تقدمها في نشر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع، إلا أنه ما زال أمامها الكثير من الجهد للحاق بالركب العالمي في هذا المضمار. أما فيما يتعلق بمؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان الإسكوا مقارنة مع المعدل العالمي، فنلاحظ أنه عند مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي البالغ 19.8، وكذلك عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي البالغ 15.2، يتضح أن خمس دول

استطاعت أن تتجاوز المعدل العالمي وهي البحرين، والكويت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة.

8- وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد مع المتوسط العالمي البالغ 33.9، نلاحظ أن ست دول استطاعت تجاوز المعدل العالمي وهي البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة إلى عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد، فقد تمكّنت خمس دول من تخطي المعدل العالمي وهي البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بينما لم يتخط أي بلد في المنطقة المعدل العالمي بالنسبة إلى عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل10 آلاف فرد. كذلك، تمت مقارنة معدل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا مع المعدل العالمي، وذلك لتسليط الضوء على التقدم المحرز في المنطقة من جهة وعلى حجم الجهود التي يجب بذلها للوصول إلى معدلات قريبة من المعدلات العالمية من جهة أخرى.

باء- التوصيات

بغية الالتحاق بركب العولمة وتعزيز موقع الدول العربية في الاقتصاد العالمي، وبهدف دعم التكامل الإقليمي العربي، نعرض في ما يلي بعض التوصيات لمتخذي القرار في الدول العربية:

1- تنسيق السياسات في مجال التجارة والاستثمار.

2- المشاركة بفاعلية في مفاوضات التجارة العالمية.

3- العمل على صياغة اتفاقية للتكامل العربي في تسهيل التعاون في مجال الخدمات.

4- العمل على صياغة اتفاقية إقليمية لتسهيل انتقال الاستثمارات العربية البينية.

5- العمل على ضم توصيات مؤتمر مونتيري ضمن برامجها الإنمائية.

6- التأكيد على التكامل في أسواق المال عن طريق تسهيل إجراءات الربط بين هذه الأسواق.

7- الاستمرار في تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة في القضايا التي لا يزال تنفيذها ضعيفاً مثل القضايا المؤسسية.

8- العمل على إقامة مناطق حرة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلوماتية للمساعدة على دعم تقدمها في مجال التكنولوجيا.

9- العمل على استكمال بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة من خلال تحرير قطاعات الاتصالات وجذب رؤوس أموال الاستثمارات العربية والأجنبية، من أجل تحسين القدرة على النمو والتنافسية وزيادة نسب انتشار الخدمات.

10- استكمال تطوير مشروع أسماء النطاقات باللغة العربية على الإنترنت، وترويجه إقليمياً وعالمياً.

11- تشجيع التكامل الإقليمي فيما بين شبكات الاتصالات في المنطقة والعمل على إطلاق ودعم العديد من مشروعات الاتصالات ذات الطابع الإقليمي.

المرفق

Principal Component Methodology (PCM) - Technical Details

PCM is a useful statistical method to find pattern in data of high dimension. It can be used to derive statistically optimal weights that maximize the informativeness of the index. In the case of regional integration in the Arab world, four variables were used to construct the index: inter-Arab (1) trade, (2) investment, (3) tourism, and (4) remittances. These pertain to the 16 countries: Algeria, Bahrain, Egypt, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libyan Arab Jamahiriya, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Sudan, Syrian Arab Republic, Tunisia, United Arab Emirates, and Yemen. Following is a brief description of PCM in the current context.

Step 0: Let

- Z denote the index;
- $(a_{1j}, a_{2j}, a_{3j}, a_{4j})$ the values of the four economic variables for country j in a given year and (w_1, w_2, w_3, w_4) the corresponding optimal weights.

This implies that the value of the index for country j in a given year is provided by:

$$Z_j = \sum_{i=1}^{4} w_i a_{ij} \text{ such that } \sum_{i=1}^{4} w_i = 1 \text{ and } j: 1 \rightarrow 16$$

The optimal weights were computed for the year 2003 and then were used for every year thereafter to derive the value of the index for that particular year. The reason behind choosing 2003 as a base year from which the weights are computed is that the 2003 data is the most accurate: for many countries in 2004 and 2005, the four economic variables were *forecasted* based on the *observed* 2003 variables. The weighting process using PCM is summarized as follows:

Step 1: Group the 2003 data into matrix A of dimension 4×16, so each Arab country has one column comprising its regional integration variables.

Step 2: Calculate the corresponding covariance matrix C of dimension 4×4.

Step 3: Calculate both the eigenvectors and eigenvalues of C.

The weights' vector (v_1, v_2, v_3, v_4) will be the principal eigenvector corresponding to the *highest* eigenvalue because PCM seeks the standardized linear combination of the original variables that provide maximal variance. These resulting weights do not add up to one, so they are normalized according to the expression:

$$w_i = \frac{v_i}{\sum_{i=1}^{4} v_i}.$$